آراء
العـــدد 133
يـنـايـــر 2019
حـــــول الخليـــــج

الـزيانـي لـ "آراء حول الخليج":
قمة الريـاض مميزة ومجلس
التعاون وجـد لـيبقى

الهجمـة الخارجيـة عـلى السـعودية
مكشـوفة وستفشـل

ملف العدد:

الصين وطريق الحرير: تعاون وتنمية .. أم استفراد بكين باقتصاد العالم

- بكيـن: ٥أولويـات لطريـق الحريـر والسـعودية والإمـارات ركيزتـا الصيـن في المنطقـة
- ثلاثـة سـيناريوهات تحكـم مسـتقبل العلاقـات الصينيـة ـ الإيرانيـة .. والأرجـح التراجـع
- الصيـن تجنـي ٤٤٠ مليـار دولار مـن إفريقيـا وتجارتهـا ٢٢٠ مليـارًا مـع "السـمراء"
- الصيـن تطـرح "التنميـة" مقابـل مفهـوم "الديمقراطيـة" للغـرب فـي الشـرق الأوسـط
- أربعـة عوامـل تقيـد العلاقـات العسـكرية - الصينيـة - وبكيـن تعتبـر طهـران حليفتهـا
- المبـادرة الصينيـة تسـعى لتنويـع مصـادر الطاقـة والممـرات عـلى حسـاب دول الخليـج
- إسـرائيل وإيـران وتركيـا أكبـر المسـتفيدين وعـدم اعتـراض أمريكـي علـى "الحريـر"
- الصيـن تمتلـك أدوات التفـوق العسـكري والرغبـة في التمـدد وقاعـدة جيبوتـي البدايـة
- الصيـن تسـير علـى خطـى بريطانيـا فـي القـرن التاسـع عشـر بالسـيطرة علـى الموانـئ

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩ +
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥ +
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد — 4

دول الخليج والصين: المصالح والتحديات
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات عربية — 6

الملك سلمان: حريصون على مجلس التعاون الخليجي وتعزيز دوره ولازال الإرهاب يهدد أمننا
كتب المحرر الدبلوماسي - آراء حول الخليج / الرياض

حوار العدد — 9

قمة الرياض مميزة.. وقراراتها إضافة مهمة.. العمل الخليجي.. ومجلس التعاون وجد ليبقى
أجرى الحوار: د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

دراسة العدد — 13

استقرار الشرق الأوسط ضرورة حتمية لبكينوالسعودية والإمارات ركائز في السياسة الصينية
د. الصادق الفقيه

قضية العدد — 18

ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقات الصينية الإيرانية.. والأرجح التراجع
د. خضير عباس النداوي

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

ديجانج صن 25
هو واي يب 30
د. تشين مو 33
جاكلين ارميجو 37
محمد السديري 40
د. محمد فايز فرحات 44
د. سارة المطيري 49
د. هبة جمال الدين محمد العزب 51
لواء د./ محمد علام سيد 60
د. احمد سليم البرصان 66
د. تـوات عـثـمـان 71
د. الصادق الفقيه 76
د. أميره محمد عبد الحليم 83
د. خديجة عرفة محمد 90
د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب 96

رأي

تشكيل قوة مشتركة لدول البحر الأحمر ووجود مركز القيادة الرئيسي في جدة 101
لواء أح دكتور/محمد عبد الخالق قشقوش

الانتخابات النصفية في أمريكا وانعكاساتها على الشرق الأوسط 107
د. غانم علوان الجميلي

إصدارات

تركيبة المجتمع الدولي مقدمة لدراسة العلاقات الدولية 111
آراء حول الخليج ـ جدة

وقفة

العرب .. في ميزان الحرير 112
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد الماثل بين أيديكم يحمل رقم ١٣٣ من سلسلة إصدارات مجلة (آراء حول الخليج)، تناول الكثير من القضايا وتحليلات لأهم ما شهدته منطقة الخليج خلال الشهر المنصرم، ومنها قمة دول مجلس التعاون الخليجي في دورتها التاسعة والثلاثين، وكذلك استضافة المملكة العربية السعودية لاجتماع وزراء خارجية الدول المطلة على البحر الأحمر والإعلان عما أطلق عليه تحالف كيان الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن.

وجاء الملف الرئيسي للعدد تحت عنوان (الصين وطريق الحرير .. تعاون دولي، أم محاولة استفراد بكين باقتصاد العالم)، وقد حظي هذا الملف باستكتاب محللين متخصصين من جمهورية الصين، ونخبة من المحللين العرب الذين تمكنوا جميعًا من رسم صورة واقعية، واستشراف علمي لمستقبل مشروع مبادرة الحزام وطريق الحرير الصيني، حيث أبدى الجانب الصيني اهتمامًا بهذا المشروع الذي يعتبره من أكبر مشروعات القرن العشرين، وبشر المحللون من الجانب الصيني بمستقبل اقتصادي مشرق وواعد يحمل الخير لدول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية والعالم بأسره، حيث يرون أن الصين قوة اقتصادية صاعدة يمكنها مساعدة الدول النامية، دون مطامع أو تدخلات في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أنها لا ترفع شعار الديمقراطية للتدخل في شؤون الآخرين كما تفعل الدول الغربية، بل ترفع شعار ديمقراطية التنمية لتحقيق الرفاهية للشعوب، إضافة إلى أن بكين رصدت مبالغ مالية ضخمة لتطوير البنى التحتية في الدول التي بها محطات مرور لطريق الحرير البرية والبحرية على السواء.

رأى البعض الآخر أن الطريق القديم الجديد هو عبارة عن ذراع تسويقية طويلة للصين تحاول بكين من خلالها تسويق منتجاتها في جميع دول العالم في إطار منافسة محمومة مع الدول الصناعية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استطاعت الصين أن تحتل المرتبة الثانية على قمة الهرم الاقتصادي العالمي، وسوف تكون الأولى قريبًا بعد إزاحة الولايات المتحدة من مقدمة المشهد الاقتصادي العالمي، ويرى محللون آخرون أن الأهداف الصينية لا تخلو من الطموح السياسي والبحث عن مناطق نفوذ خارجية وفي مقدمة هذه المناطق الشرق الأوسط وإفريقيا، بل تسعى إلى التواجد العسكري الخارجي كما حدث في جيبوتي التي شهدت أول قاعدة عسكرية صينية في إفريقيا.

فيما يخص المنطقة العربية توجد نظرة تشاؤمية، حيث يرى البعض أنه لا يوجد تكافؤ في المبادلات التجارية العربية ـ الصينية، كما لا توجد بنية اقتصادية عربية قوية في الكثير من دول المنطقة ما يجعلها مجرد مستقبلة لمنتجات الدول الأخرى وفي مقدمتها الصين الدولة ذات الإنتاج الغزير ورخيص التكلفة، ما يضعف المنافسة العربية ويحبط قيام صناعات عربية تعمل على تنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الإنتاج العربية.

محاور العدد المقبل

يتناول الملف الرئيسي للعدد المقبل من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل الرقم ١٣٤ من سلسلة إصدار المجلة قضية (مستقبل العلاقات بين روسيا ودول الخليج .. تعاون أم تنافر؟)، وسوف يتناول هذا الملف عدة محاور منها:

- أهداف روسيا تجاه منطقة الخليج في ظل عودة موسكو للشرق الأوسط.
- دور روسيا في المنطقة العربية .. تعاون، أم صراع مع الولايات المتحدة.
- العلاقات الروسية - الإيرانية .. تكتيك أم تحالف استراتيجي.
- الدور الروسي في سوريا .. الدوافع والنتائج من وجهة نظر موسكو.
- التعاون الاقتصادي الخليجي ـ الروسي .. الفرص والمجالات والمكاسب.
- "أوبك" وروسيا .. مصالح متشابهة وسياسات متباينة.
- السلاح الروسي في منطقة الخليج .. الرغبة والتحديات والقدرات.
- الصراع الأمريكي - الروسي الجديد وتأثيره على المصالح العربية.
- هل تمتلك روسيا القدرة على الشراكة والتعاون والتواجد في المنطقة العربية.
- القاعدة الصناعية الروسية.. هل قادرة على توطين التكنولوجيا في المنطقة.
- حلم الوصول إلى المياه الدافئة .. التكلفة والمردود والأهداف والمصالح .

دول الخليج والصين: المصالح والتحديات

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

الصين، العملاق الاقتصادي الذي بدأ منذ فترة ليست قصيرة في غزو العالم تجاريًا، نجح في وضع نفسه على ثاني قمة رأس هرم الاقتصاد العالمي بنسب نمو سنوية مرتفعة، بل أوشك هذا العملاق الصاعد بقوة أن يحتل قمة الهرم الأولى قريبًا ليتفوق اقتصاديًا على الامبراطورية الأمريكية التي ظلت متفردة كقوة عظمى وحيدة في العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عند نهاية ثمانينات القرن العشرين، وأخذ العملاق الصيني خطوات جادة وسريعة في الخروج من عزلته الاختيارية التي قضاها في الإعداد للمستقبل بالبناء الاقتصادي، والتطور التكنولوجي، والتنمية المستدامة في مختلف أوجه الحياة، حتى أصبحت الصين المنافس الشرس لأمريكا والقوى الكبرى ومنتدى الدول الصناعية في كثير من الميادين، ما حدا بالولايات المتحدة أن تركز اهتمامها على التوجه شرقًا لمجابهة هذا العملاق حتى ولو على حساب المصالح الأمريكية التقليدية في منطقة الخليج العربي التي كان يظن البعض أنها علاقات استراتيجية راسخة قبل أن تكشف واشنطن عن الكثير من السياسات البرجماتية التي لا تعترف إلا بلغة المكاسب والخسائر في علاقاتها الخارجية دون اعتبارات للقيم التاريخية والصداقات في العلاقات الدولية.

الصين، توجت هذه القفزات الكبرى بمبادرة الحزام وطريق الحرير الجديد، والمبادرة والطريق مشروع اقتصادي عملاق قد يكون الأهم لعقود قادمة، لأنه ذراع تجارية طويلة تصل إلى كل مناطق العالم ناقلة السلع والبضائع الصينية ومعها التأثير من الصين إلى شتى بقاع الأرض، متجاوزة الحدود الجغرافية، والسياسية والسيادة للدول إن جاز التعبير في ظاهرة تخطت العولمة وجعلت أبواب الدول والموانئ البحرية والبرية والجوية مشرعة أمام المنتجات الصينية التي قد تغرق الأسواق لرخص ثمنها وتوفرها وسهولة وصولها إلى المستهلك أينما كان دون عناء.

وإذا كانت الصين توزع المكافآت منذ فترة على الدول التي تستضيف محطات طريق الحرير الجديد، فهي لا توزع هبات أو منح مجانية، بل تضع أقدامها على أرض الغير مقابل هذا الثمن لتحقيق مكاسب كبرى تجعل العالم كله في مرمى بضاعتها، وهنا تكمن العديد من المخاطر، ومنها إغراق الأسواق بالمنتج الصيني رخيص السعر ما قد يقضي أو يضعف المنافسة العالمية ويؤدي إلى رداءة الإنتاج وعدم الجودة مقابل الثمن الزهيد، مما يؤثر على الصناعات في كثير من الدول، وغياب المنافسة ومن ثم ضعف الإنتاج العالمي الذي يقود إلى بطء النمو والكساد وإيجاد نمط استهلاكي أحادي الجانب، ويصاحب ذلك انتشار الثقافة والقيم الصينية في كافة أرجاء المعمورة، ودمج كافة الدول في مسار طريق الحرير ما يجعل الدول المنبوذة والمحتلة مثل إسرائيل جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، بل تفرض سياسة التطبيع في هذه الحالة ويصبح التعامل إجباريًا لا اختياريًا مع إسرائيل، لذلك يجب أن تشهد المرحلة الحالية مفاوضات مكثفة من الجانب العربي والعالمي مع الصين لتحقيق حالة من التكافؤ وعدم السماح للصين بالاستفراد وإيجاد حالة من التبعية لها عبر التجارة العالمية.

وعلى دول مجلس التعاون الخليجي أن تعمل على إيجاد علاقات متوازنة مع الصين، والانتقال من مرحلة التجارة والشراء والبيع القائمة على تجارة النفط مقابل المال أو السلع، إلى شراكة حقيقة تقوم على التعاون وخدمة المصالح المتبادلة سواء أكانت اقتصادية، أو سياسية، أو علمية وتكنولوجية، أو عسكرية وأمنية، كون هناك مصالح مشتركة كثيرة بين الجانبين ومنها تأمين استقرار أسعار النفط لخدمة المنتج الأكبر والمستهلك الأكبر في العالم، وكذلك تأمين الممرات المائية، لضمان عدم إعاقة الملاحة البحرية وتحقيق انسيابية مرور السفن التجارية وناقلات النفط، وكذلك إرساء اتفاقات واضحة لمحاربة الإرهاب الذي يتضرر منه الجميع دون استثناء ومن بينهم الصين ودول مجلس التعاون الخليجي بالطبع، وأيضًا لضمان استقرار منطقة الخليج الحيوية والاستراتيجية من خلال توازن القوى على ضفتي الخليج العربي، لضمان انسياب حركة التجارة العالمية واستمرار ارتفاع معدلات النمو وتحقيق السلم والاستقرار الدوليين.

ويبدأ ذلك أولًا بإرساء الثقة بين الجانبين من خلال اتفاقيات واضحة، وأن تتخلى الصين عن سياسة الغموض والحذر وفلسفة إرضاء الجميع، وعليها اتباع واتخاذ مواقف واضحة وصريحة تجاه القضايا الدولية والإقليمية الكبرى دون مواربة، حتى تحظى بالمصداقية ويكون لها دور معروف ومحل احترام جميع الدول على الساحة الدولية، وعليها أن تنهج نهجًا سياسيًا واضحًا دون غموض أو انكفاء، وعليها أن تساهم في تكلفة تثبيت السلم والأمن الدوليين، ومواجهة الإرهاب والدول المارقة التي تمول الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، وأن تساهم في توطين التكنولوجيا واقتصادات المعرفة، والصناعة الحديثة ومنها صناعة الأسلحة حيث دخلت الصين إلى هذا المجال بقوة، أي تكون قوة إيجابية فاعلة في محيطها وعلى الساحة الدولية.

وفي المقابل على دول مجلس التعاون الخليجي الذهاب شرقًا في إطار سياستها الرامية إلى تعدد الشراكات وتنويع مصادر التسليح، خاصة أن حجم المبادلات مع الصين هو الأكبر من حيث صادرات النفط أو غير ذلك، مع أهمية أن تأخذ دول مجلس التعاون الخليجي في اعتبارها ربط تجارة النفط وحجم التبادل التجاري الضخم بالعلاقات في مجالات أخرى ومنها السياسية والأمنية والعسكرية مما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة في دول الخليج، وحفظ الاستقرار، وإيجاد علاقات متوازنة بين جميع دول العالم وكل التكتلات الاقتصادية.

كما يجب على الحكومات الخليجية الاستفادة من الفرص المواتية التي أوجدتها الزعامات من الجانبين حيث شهدت السنوات الأخيرة تبادل زيارات رفيعة المستوى بين الجانبين الخليجي والصيني، ما يعكس وجود تقارب سياسي يواكب زيادة التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية ومن ثم تتحقق المصالح المشتركة وتعود بالفائدة على شعوب ودول المنطقة، خاصة أن الصين ودول مجلس التعاون الخليجي يجمعهما القرب الجغرافي والمصالح المشتركة وتواجهان المخاطر والتحديات المتشابهة ما يجعل التعاون والتنسيق ضرورة ملحة.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

قمة مجلس التعاون الـ ٣٩ تتمسك بدعم المنظومة الخليجية في وجه التحديات

الملك سلمان: حريصون على مجلس التعاون الخليجي وتعزيز دوره ولازال الإرهاب يهدد أمننا

أكدت أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي (القمة الخليجية في دورتها التاسعة والثلاثين) التي استضافتها الرياض يوم الأحد التاسع من ديسمبر ٢٠١٨م، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وبحضور قادة دول المجلس على عدة ثوابت خليجية، تلك الثوابت التي ظلت منذ أن تأسست المنظومة الخليجية في عام ١٩٨١م، وحتى الآن، ومستمرة مع استمرار هذه المنظومة، كما أكدت أعمال القمة على ثبات السياسة الخليجية في العلاقات البينية الخليجية واستكمال مسيرة التكامل الخليجي، وكذلك شددت على استمرار دول المجلس في نهج السياسة الخارجية الخليجية تجاه القضايا الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية في إطار من الثوابت والمصالح والدور الذي تضطلع به دول مجلس التعاون، لذلك جاء ت الجلسة الافتتاحية للقمة بمثابة ورقة عمل وخارطة طريق ومنهاج عمل للتأكيد على هذه الثوابت، ففي الكلمة الافتتاحية لأعمال القمة جاءت كلمات القادة واضحة في تناول ما تقوم به دول المجلس، وتحديد مواقفها ورؤيتها من القضايا الداخلية، والإقليمية، والعالمية.

كتب المحرر الدبلوماسي - آراء حول الخليج /الرياض

فقد تناولت كلمة خادم الحرمين الشريفين معالم سياسة المملكة ودول مجلس التعاون تجاه الداخل والخارج، فعن منظومة مجلس التعاون نفسها قال الملك سلمان بن عبد العزيز في مستهل كلمته: "لقد قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تعزيز الأمن والاستقرار والنماء والازدهار والرفاه لمواطني دول المجلس، فهم ثروتنا وبهم تتحقق الرؤى والآمال، وأثق أننا جميعًا حريصون على المحافظة على هذا الكيان وتعزيز دوره في الحاضر والمستقبل" وهذا يؤكد رؤية المملكة العربية السعودية لاستمرار منظومة مجلس التعاون الخليجي للاضطلاع بدورها الذي قامت من أجله والاستمرار فيه.

ثم استعرض رئيس القمة في دورتها التاسعة والثلاثون التحديات والتهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون فقال "لا تزال القوى المتطرفة والإرهابية تهدد أمننا الخليجي والعربي المشترك، ولا يزال النظام الإيراني يواصل سياساته العدائية في رعاية تلك القوى والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى"، وهذا يتطلب منا جميعًا الحفاظ على مكتسبات دولنا، والعمل مع شركائنا لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، والإصرار على ضرورة تحقيق الضمانات الكاملة والكافية تجاه برنامج إيران النووي وبرنامجها لتطوير الصواريخ البالستية.

وحيال القضايا الإقليمية والدولية ورؤية المملكة ودول مجلس التعاون حيالها، جاءت القضية الفلسطينية في مطلعها حيث قال الملك سلمان بن عبد العزيز "تحتل القضية الفلسطينية مكان الصدارة في اهتمامات المملكة العربية السعودية وتسعى لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة بما في ذلك إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية" وفيما يخص اليمن قال - حفظه الله - حرصت دول التحالف على إنقاذ اليمن وشعبه من فئة انقلبت على شرعيته وعمدت إلى العبث بأمنه واستقراره، وتواصل دول التحالف دعمها لجهود الوصول إلى حل سياسي للأزمة اليمنية وفقًا لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ ، والمبادرة الخليجية، ونتائج الحوار الوطني اليمني الشامل.

وفيما يخص القضايا العربية الأخرى قال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز "المملكة تدعو لحل سياسي يخرج سوريا من أزمتها ويساهم في قيام حكومة انتقالية تضمن وحدة سوريا وخروج القوات الأجنبية والتنظيمات الإرهابية منها، كما تحرص المملكة على بناء علاقات متينة واستراتيجية مع الشقيقة العراق التي تشكل ركنًا أساسيًا في منظومة الأمن القومي".

التمويل الإسلامي في هونج كونج جولة انفتاح تجعلها معبرًا في اقتصاد طريق الحرير لربط الصين بالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا

من جهته أشاد سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رئيس الدورة السابقة للقمة الخليجية، أهمية انعقاد القمة الخليجية في موعدها رغم الظروف التي تمر بها المنطقة، وهذا يؤكد حرص قادة دول الخليج على مجلس التعاون واستمرارية آلية انعقاد دوراته، وأضاف "أن هذا الانعقاد يجسد إدراكنا لحجم الإنجازات التي تحققت لنا في إطاره، وسعينا للحفاظ على هذه المنجزات باعتبارها تحقيقًا واستجابة لتطلعات وطموح أبناء دول المجلس".

وتابع سمو أمير دولة الكويت "إننا ندرك الأوضاع التي تعيشها منطقتنا والتحديات الخطيرة التي تواجهها وتصاعد وتيرتها المقلق، الأمر الذي يدعونا أن نجسد وحدة كياننا، وأن نعزز عملنا المشترك لدعم مسيرتنا".

وتابع سمو أمير الكويت "أنه انطلاقًا من حرصنا على الحفاظ على وحدة الموقف الخليجي، وسعيًا منا لتدارك الأمر في وضع حد للتدهور الذي نشهده في وحدة هذا الموقف، وتجنبًا لمصير مجهول لمستقبل عملنا الخليجي، فإننا ندعو إلى وقف الحملات الإعلامية التي بلغت حدودًا مست قيمنا ومبادئنا، وزرعت بذور الفتنة والشقاق في صفوف أبنائنا وستدمر كل بناء أقمناه وكل صرح شيدناه.. وإننا على ثقة أيها الأخوة أنكم تشاركونني الرأي بأهمية الاستجابة لهذه الدعوة بوقف الحملات الإعلامية التي ستكون مدعاة لنا جميعًا لتهيئة الأجواء التي ستقود حتمًا إلى تعزيز الفرص بقدرتنا على احتواء أبعاد ما نعانيه اليوم من خلاف".

من جهته أكد معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، أن انعقاد هذه الدورة للمجلس في ظل أوضاع إقليمية حساسة وتحديات صعبة تتطلب من دول مجلس التعاون مزيدًا من التضامن والتلاحم، وقدرًا كبيرًا من العمل الجاد لمواصلة الجهود لتعزيز التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس، وترسيخ القواعد التي قامت عليها هذه المنظومة الشامخة التي أصبحت بفضل من المولى ثم بجهودكم الحكيمة ورؤيتكم الثاقبة، محط أنظار وتقدير دول العالم الشقيقة والصديقة والحليفة، وأن ما حققته مسيرة التعاون من إنجازات بارزة وملموسة على مختلف المستويات سيظل ثمرة من ثمار دعم قادة دول المجلس ومساندتهم

لهذه المسيرة، ونتيجة للتفاني والإخلاص والولاء والوفاء الذي يعبر عنه مواطني دول المجلس، الذين ينظرون بعين الأمل.

إعلان قمة الرياض

وقد صدر إعلان الرياض، حيث بدأت ديباجته: بعد مرور نحو ٣٧ عامًا على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تثبت المخاطر التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، والتحديات الاقتصادية التي تمر بها، أهمية التمسك بمسيرة المجلس المباركة وتعزيز العمل الجماعي وحشد الطاقات المشتركة لمواجهة تلك المخاطر والتحديات، وتلبية تطلعات مواطني دول المجلس في تحقيق المزيد من مكتسبات التكامل الخليجي، يؤكد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حرصهم على الحفاظ على قوة وتماسك ومنعة مجلس التعاون، ووحدة الصف بين أعضائه، لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة أساسها العقيدة الإسلامية والثقافة العربية، والتاريخ العريق والمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمعها وتربط بين أبنائها، ووضعت رؤية خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، الأسس اللازمة لاستكمال منظومة التكامل بين دول المجلس في جميع المجالات.

وقد أكد أصحاب الجلالة والسمو اليوم أهمية استكمال البرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق رؤية خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، التي أقرها القادة في قمة الرياض في ديسمبر ٢٠١٥م، ووجهوا باتخاذ الخطوات اللازمة لذلك، بما في ذلك القيام بما يلي:

١. وضع خارطة طريق تشمل تفعيل الإجراءات اللازمة لتحقيق رؤية القادة بتحقيق التكامل بين دول المجلس، ووضع الأسس لتأطير وتنظيم علاقات الدول الأعضاء مع المجتمع الدولي، بما يضمن تحقيق المزيد من النمو والرخاء لتحقيق تطلعات المواطنين، وانسجام الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها دول المجلس مع أهداف العمل الخليجي المشترك، وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وإعلاء مكانة دول مجلس التعاون والارتقاء بأداء أجهزته وتعزيز دوره الإقليمي والدولي.

٢. في المجال الاقتصادي وجه القادة بالالتزام الدقيق بالبرامج الزمنية التي تم إقرارها لاستكمال خطوات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، والتطبيق الشامل لبنود الاتفاقية الاقتصادية، وإزالة كافة العقبات والصعوبات التي تواجه تنفيذ قرارات العمل المشترك، وعلى وجه الخصوص تذليل العقبات في طريق استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي، وإصدار الأنظمة التشريعية اللازمة لذلك، بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس بحلول عام ٢٠٢٥م.

٣. في مجال الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون، فإن تعيين قائد القيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون، خطوة مهمة لاستكمال المنظومة الدفاعية المشتركة، ووجه أصحاب الجلالة والسمو بسرعة إنجاز جميع الإجراءات الخاصة بتفعيل القيادة العسكرية الموحدة ومباشرتها لمهامها، وإنشاء الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية، بهدف تأسيس القيادة العسكرية الموحدة على أسس استراتيجية متينة، وتأهيل القيادات العسكرية الخليجية لأداء تلك المهام.

٤. في المجال الأمني، أكد القادة أهمية الدور المحوري لمجلس التعاون في صيانة الأمن والاستقرار في المنطقة، ومكافحة التنظيمات الإرهابية، من خلال التكامل الأمني لدول المجلس، والتصدي للفكر المتطرف من خلال تأكيد قيم الاعتدال والتسامح والتعددية وحقوق الإنسان، والالتزام بسيادة القانون وإرساء قواعد العدل، المستمدة من ديننا الإسلامي الحنيف والتقاليد العربية الأصيلة. والعمل مع شركاء مجلس التعاون في المجتمع الدولي للقضاء على ظاهرة الإرهاب وتجفيف منابعه، ومواجهة ما تقوم به بعض الميليشيات والجماعات الإرهابية من أعمال لتقويض مقدرات وثروات دول المنطقة.

٥. أكد القادة الأهمية القصوى لبلورة سياسة خارجية موحدة وفاعلة لمجلس التعاون، تستند إلى النظام الأساسي للمجلس وتعمل على حفظ مصالحه ومكتسباته وتجنّبه الصراعات الإقليمية والدولية، مؤكدين دعمهم للقضية الفلسطينية ووحدة الصف الفلسطيني، وحرصهم على مد يد العون للأشقاء في اليمن وكافة الدول العربية، بما يحقق لتلك الدول الأمن والاستقرار، والرخاء الاقتصادي.

٦. وجه القادة بتعزيز الشراكات الاستراتيجية وعلاقات التعاون الاقتصادي والثقافي والتنسيق السياسي والأمني بين مجلس التعاون والدول الصديقة والمنظومات الإقليمية الأخرى، بما ينسجم مع المتغيرات في النظام الدولي وبهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، وتم التأكيد على استمرار ما دأبت عليه دول المجلس من تقديم المساعدات للدول الشقيقة والصديقة، من خلال البرامج الإنسانية والتنموية العديدة التي تمولها دول المجلس في كافة أنحاء العالم، انطلاقًا من واجبها الإنساني وقيمها الإسلامية والعربية.

٧. أكد القادة على الدور المهم المنوط بالمواطن في دول المجلس، وبقطاع الأعمال، والمرأة والأسرة الخليجية، والمنظمات الأهلية، للحفاظ على مكتسبات مسيرة المجلس، وتقديم المقترحات البناءة لدعمها وتعزيزها، وتنفيذ القرارات والتوجيهات التي أصدرها أصحاب الجلالة والسمو في هذه القمة.

كما جاء البيان الختامي للقمة حافلًا بالموضوعات المهمة سواء ما يخص العلاقات بين دول مجلس التعاون وما سوف يتم استكماله من مشروعات التكامل في كافة الميادين والمجالات، أو تجاه القضايا الإقليمية والعربية ومنطقة الشرق الأوسط والعالم.

الأمين العام لمجلس التعاون عبد اللطيف الزياني لـ "آراء حول الخليج":

قمة الرياض مميزة.. وقراراتها إضافة مهمة العمل الخليجي.. ومجلس التعاون وجد ليبقى

أكد معالي الدكتور رشاد بن عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في حوار لمجلة (آراء حول الخليج) على أن الهجمة الخارجية التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية بخصوص جريمة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، يرحمه الله، هجمة ظالمة وغير منطقية دافعها الأساسي أهداف سياسية مكشوفة وواضحة لكل من يفهم أبعادها والجهات التي تقف وراءها، وقال معاليه في هذا الصدد أنا واثق أن هذه الحملة ستتلاشى وتفشل في تحقيق أهدافها في النيل من المملكة وقيادتها، لأن القيادة الحكيمة في المملكة اعتبرت مقتل جمال خاشقجي جريمة مستنكرة، ارتكبها مواطنون سعوديون بحق مواطن سعودي على أرض سعودية حسب القوانين الدولية، واتخذت المملكة الاجراءات القانونية اللازمة لتحقيق سيادة القانون وإرساء قواعد العدل ومحاسبة المتورطين في ارتكابها. واعتبر قمة الرياض التي انعقدت في التاسع من شهر ديسمبر الماضي قمة مميزة، مشيرًا إلى أنها عقدت في دولة المقر بدعوة ورئاسة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - رعاه الله - وتولت سلطنة عمان مهام دولة الرئاسة للدورة التاسعة والثلاثين وذلك تنفيذا لقرار القادة في لقائهم التشاوري السابع عشر الذي عقد في الرياض في مايو ٢٠١٧م. مشددًا على أن انعقادها يعبر عن حرص القادة على انتظام عقدها، لما لذلك من مردودات إيجابية على مسيرة المجلس، إضافة إلى أن انعقادها يأتي في وقت حساس وظروف معقدة إقليميًا ودوليًا، وتحديات سياسية وأمنية تتطلب تأكيد مجلس التعاون على تضامن دوله وتكاتفها، وعزمها على المضي قدمًا لمواصلة هذه المسيرة المباركة التي استطاعت على مدى ٣٧ عامًا تحقيق إنجازات مهمة وبناءة برهنت على أهمية المجلس كمنظومة إقليمية فاعلة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي والدولي. وفيما يلي نص الحوار:

أجرى الحوار: د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

س: كيف تنظرون إلى ما صدر عن قمة دول مجلس التعاون الأخيرة التي استضافتها الرياض، من قرارات وتوصيات، وماذا أضافت هذه القمة إلى ما سبق من قمم خليجية؟

ج: في الواقع يمكن اعتبار قمة الرياض قمة مميزة، فقد عقدت في دولة المقر بدعوة ورئاسة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - رعاه الله - وتولت سلطنة عمان مهام دولة الرئاسة للدورة التاسعة والثلاثين وذلك تنفيذًا لقرار القادة في لقائهم التشاوري السابع عشر الذي عقد في الرياض في مايو ٢٠١٧م. كما أن انعقادها يعبر عن حرص القادة على انتظام عقدها، لما لذلك من مردودات إيجابية على مسيرة المجلس، إضافة إلى أن انعقادها يأتي في وقت حساس وظروف معقدة إقليميًا ودوليًا، وتحديات سياسية وأمنية تتطلب تأكيد مجلس التعاون على تضامن دوله وتكاتفها، وعزمها على المضي قدمًا لمواصلة هذه المسيرة المباركة التي استطاعت على مدى ٣٧ عامًا تحقيق إنجازات مهمة وبناءة برهنت على أهمية المجلس كمنظومة إقليمية فاعلة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي والدولي.

لقد تأكد للجميع، للدول الصديقة والحليفة، أن هذا الكيان السياسي المبارك وجد ليبقى، وأنه من أهم وأبرز المنظومات الإقليمية، نظرًا للدور البارز والفعال الذي يقوم به في الحفاظ على أمن واستقرار وازدهار المنطقة. وما أصدره القادة من قرارات في قمة الرياض يمثل إضافة مهمة في مسيرة العمل الخليجي المشترك سواء في مجال التعاون الدفاعي أو التكامل الاقتصادي والتشريعي.

س: جاء في وثيقة (إعلان قمة الرياض) وضع خارطة طريق تشمل تفعيل الإجراءات اللازمة لتحقيق رؤية القادة بتحقيق التكامل بين دول المجلس، ووضع أسس لتأطير علاقات الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. ما هي ملامح هذه الخارطة وما هي الخطوات التي ستتبعها دول المجلس لتحقيق ذلك ومتى، وهل تم تكليف من يضع خطوط هذه الخارطة؟

ج: في الواقع إن التكامل الخليجي وتعزيز علاقات الدول الأعضاء في المجتمع الدولي مساران مهمان في التعاون الخليجي المشترك، وقد قطع مجلس التعاون خطوات مهمة في هذين المجالين، ففي مجال التكامل أسست دول المجلس هيآت ومؤسسات خليجية متنوعة الأغراض والأهداف، وتبنت منظومة متناسقة من القوانين الملزمة والاسترشادية، واتخذت العديد من القرارات والإجراءات التي أضافت رصيدًا مهمًا في مكتسبات المواطنة الخليجية، وعززت عرى الترابط والتواصل بين مواطني دول المجلس. كما أن مجلس التعاون أسس علاقات شراكة استراتيجية فاعلة مع العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية الدولية انعكست على نمو وتوثيق العلاقات بين دول المجلس وتلك الدول. وما تضمنه إعلان قمة الرياض في هذا الخصوص يؤكد على اهتمام قادة دول المجلس وحرصهم على تعميق التكامل بين الدول الأعضاء، وتعزيز علاقات المجلس مع دول العالم، واستكمال تنفيذ البنود التي تضمنتها رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لتعزيز العمل

الخليجي المشترك، وتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس، وتعزيز المواطنة الاقتصادية وزيادة مكتسباتها.

س: أكد زعماء دول مجلس التعاون الخليجي على الأهمية القصوى لبلورة سياسة خارجية موحدة وفاعلة لمجلس التعاون.. كيف يتم تحقيق ذلك؟ وهل توجد خطوات باتجاه تفعيل هذه التوصية لزعماء دول المجلس؟

ج: قادة دول المجلس، رعاهم الله، حريصون على تعزيز التعاون بين دول المجلس في المجال السياسي، في إطار سياسة خارجية مؤثرة تعكس المبادئ والأهداف التي قام عليها مجلس التعاون، وتأخذ في الاعتبار المصالح العليا لدول المجلس، والروابط والوشائج التي تجمع بين مواطنيها، وتعكس المكانة البارزة التي يحتلها مجلس التعاون إقليميًا ودوليًا. ويتم تحقيق هذا التوجيه السامي من خلال العمل الدبلوماسي الخليجي المشترك، والتنسيق السياسي المتواصل، وعبر آليات العمل التي اعتمدها مجلس التعاون بما فيها مذكرات التفاهم وخطط العمل المشتركة مع الدول والتكتلات العالمية.

س: وجه القادة بتعزيز الشراكات الاستراتيجية وعلاقات التعاون الاقتصادي والثقافي والتنسيق السياسي بين مجلس التعاون والدول الصديقة والمنظومات الإقليمية الأخرى، ما هي ملامح هذه الاستراتيجية، ومتى وكيف يمكن تفعيلها، وما هي الأولويات المطروحة في هذا الصدد؟

ج: إن أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لمجلس التعاون هو تعزيز مكانة المجلس إقليميًا ودوليًا بما يحقق المصالح العليا لدول المجلس، والحوارات الاستراتيجية بين مجلس التعاون وبين الدول والتكتلات الاقتصادية الدولية قائمة ونشطة منذ تأسيس مجلس التعاون في عام ١٩٨١م، وكان لها مردود كبير على تعزيز علاقات دول المجلس مع تلك الدول والتكتلات في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، إلى أن بلغت مرحلة شراكة استراتيجية وثيقة مع عدد من الدول بما فيها المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وفرنسا. وقادة دول المجلس، يحفظهم الله، يهدفون إلى تعزيز تلك العلاقات وتطويرها بما يخدم المصالح العليا لمجلس التعاون، ويعزز من مكانة مجلس التعاون إقليميًا ودوليًا. والاستراتيجية المستهدفة تقوم على تنويع العلاقات وتوسيع آفاقها، بما في ذلك مع دول القارة الإفريقية ودول آسيا الوسطى وغيرها من الدول الصديقة في القارة الآسيوية، وقد أكد البيان الصادر عن القمة على أن تتولى الأمانة العامة استكمال تنفيذ خطط التحرك الخليجية وخطط العمل المشترك وبرامج العمل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف السامية.

س: أكد المجلس الأعلى دعمه وتأييده للمملكة العربية السعودية فيما اتخذته من إجراءات تجاه التعامل مع ملف قضية مقتل المواطن السعودي.. كيف تنظرون إلى الهجمة الخارجية على المملكة، ومن وجهة نظركم كيف يمكن إنهاء هذه الهجمة، وما هي الأدوات التي يجب استخدامها؟

ج: الهجمة الخارجية التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية بخصوص جريمة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، يرحمه الله، هجمة ظالمة وغير منطقية دافعها الأساسي أهداف سياسية مكشوفة وواضحة لكل من يفهم أبعادها والجهات التي تقف وراءها. وأنا واثق أنها ستتلاشى وتفشل في تحقيق أهدافها في النيل من المملكة وقيادتها، لأن القيادة الحكيمة في المملكة اعتبرت مقتل جمال خاشقجي جريمة مستنكرة، ارتكبها مواطنون سعوديون بحق مواطن سعودي على أرض سعودية حسب القوانين الدولية، واتخذت المملكة الإجراءات القانونية اللازمة لتحقيق سيادة القانون وإرساء قواعد العدل ومحاسبة المتورطين في ارتكابها. والمجلس الأعلى لمجلس التعاون أكد في بيان قمة الرياض رفضه القاطع لاستغلال هذه القضية للمساس بسيادة قرار المملكة وأمنها واستقرارها، الذي يعتبر جزءًا لا يتجزأ من أمن واستقرار مجلس التعاون. ولابد هنا من الاشادة بالبيان الصادر عن وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية بشأن موقف مجلس الشيوخ الأمريكي بهذا الخصوص، والذي عبر عن رفضه لهذا الموقف واعتبره تدخلاً في الشأن الداخلي للمملكة، وأكد على حرص المملكة على الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدور القيادي للمملكة في محيطها الإقليمي وفي العالمين العربي والإسلامي وعلى الصعيد الدولي ودورها المهم في استقرار الاقتصاد العالمي ومكافحة الإرهاب.

س: وجه المجلس الأعلى بسرعة استكمال تعديل أوضاع المنظمات الخليجية المتخصصة بوضعها تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون وتحت إشراف اللجان الوزارية المختصة والمجلس الوزاري .. ما هي هذه المنظمات المختصة وما هي المهام المنوطة بها ودورها في تفعيل العمل الخليجي المشترك؟

ج: المنظمات الخليجية المختصة قائمة منذ تأسيس مجلس التعاون، وحتى قبل تأسيس المجلس، وهي تنشط في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية والاستثمارية والاجتماعية والأمنية،

الهجمة الخارجية على المملكة العربية السعودية غير منطقية وأهدافها سياسية مكشوفة وستفشل في تحقيق أهدافها

وتعتبر رافدًا مهمًا في تعزيز العمل الخليجي المشترك، بلغ عددها حتى الآن ٣٠ منظمة وهيأة، من بينها مؤسسة الخليج للاستثمار، ومؤسسة الخليج للاستشارات الصناعية، ومكتب براءات الاختراع، وهيأة المواصفات والمقاييس، وهيأة الربط الكهربائي، واتحاد غرف التجارة، ومركز التحكيم التجاري، والمركز الإحصائي، وجهاز الشرطة الخليجية، وجهاز إذاعة وتلفزيون الخليج، ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك، وغيرها من الهيآت والمؤسسات.

وقد سبق لقادة دول مجلس التعاون أن أقروا في قمة الرياض عام ٢٠١٥م رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك التي تضمنت في بنودها بندًا ينص على وضع كافة المؤسسات والمنظمات والمكاتب تحت مظلة الأمانة العامة، وتحت إشراف المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة، بهدف ترشيد الإنفاق وتفادي الازدواجية ولضمان اتساق عمل المنظمات الخليجية والتنسيق فيما بينها، واندماجها في العمل الخليجي المشترك، وبما يتوافق مع الإجراءات التي حددها النظام الأساسي للمجلس. وهذا ما تم فعلا، حيث باشرت الأمانة العامة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وسنعمل في الأمانة العامة على استكمال تنفيذ التوجيهات السامية للمجلس الأعلى بهذا الخصوص، وتحت الإشراف المباشر للمجلس الوزاري الموقر.

مبادرة الحزام والطريق "شعار جديد لأهداف أرادوا تحقيقها منذ زمن طويل"

استقرار الشرق الأوسط ضرورة حتمية لبكين والسعودية والإمارات ركائز في السياسة الصينية

قد يبدو الحديث عن توحيد السياسة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي الآن قفزًا على الواقع؛ فإذا كانت دول المجلس تشهد أزمة بينية هي الأخطر في تاريخها منذ مايو ٢٠١٧م، فإنه يصعب الحديث عن إمكان تقريب سياساتها الإقليمية، ناهيك عن توحيدها. مع ذلك هناك نافذة علمية ضيقة تسمح بإمكان البحث في ذلك؛ فعلى مدى تاريخ المجلس منذ عام ١٩٨١م، وحتى قبل أشهر قليلة من الأزمة مع قطر كان هناك قدرًا من التوافق بين دوله بخصوص السياسات الإقليمية، رغم الممارسات المختلفة في التعاطي معها، وظلت علاقات دول المجلس ببعضها تتفوق على أي حسابات مصالح خاصة يمكن أن تجنيها أي منها من جراء علاقاتها الإقليمية، وكان هذا التوافق يسمح بأن تصب فوائد ومزايا التعدد والتنوع في السياسات الإقليمية للدول في مصلحة المجلس ككيان جماعي، ولقد كانت هناك مجموعة مبادئ في سياسات دول المجلس جعلتها تتوافق على الخطوط العريضة بشأن المخاطر والتهديدات والمواقف إزاء الأزمات.

د.جوناثان فولتون

بعد مرور خمس سنوات على مبادرة الحزام والطريق، وصلنا إلى نقطة يمكننا عندها الوقوف على آثار تلك المبادرة. ففي بعض الدول والمناطق، اصطدمت طموحات الصين بتحديات اقتصادية وسياسية، حيث عارضت أحزاب المعارضة في دول محطات الطريق التأثير الصيني البارز في اقتصاداتها، بينما تفاعلت دول الخليج (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) بإيجابية إلى حد كبير مع مبادرة الحزام والطريق من خلال إشراك الاستثمارات الصينية في بلدانهم حيث تقوم هذه الدول بتنفيذ "رؤى" وخطط تنموية بهدف تنويع اقتصاداتهم. ويُستهل هذا المقال بنقاش حول مبادرة الحزام والطريق وماذا تحاول الصين تحقيقه من خلال هذه المبادرة ثم يحلل المقال وضع دول الخليج في هذه المبادرة، مقدمًا استعراضًا موجزًا لبعض مشاريع مبادرة الحزام والطريق التي تتم في الخليج قبل أن يقوم بتلخيص الصعوبات التي ربما تواجه دول مجلس التعاون الخليجي بخصوص هذه المبادرة.

ما هي مبادرة الحزام والطريق؟

بدأت مبادرة الحزام والطريق الصينية بمجموعة من الخطابات ألقاها الرئيس شي جين بينغ في عام ٢٠١٣م، ففي زيارة له لكازاخستان في شهر سبتمبر من ذلك العام، أعلن عن مبادرة تعاون بين الصين ودول آسيا الوسطى تحت مسمى "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" والتي من شأنها "تكوين روابط اقتصادية وثيقة وتعزيز التعاون والتوسع في المنطقة الأوروبية الآسيوية"، وفي الشهر الذي تلاه ألقى الرئيس الصيني خطابًا في البرلمان الإندونيسي دعا فيه إلى "مجتمع يتكون من رابطة دول جنوب شرق آسيا والصين الأكثر ترابطًا والذين يجمعهم مصير مشترك" وهو ما أُطلق عليه بعد ذلك "مبادرة طريق الحرير البحري". ولم يبدو أن أي خطاب -عند تناوله على حده- كان له تأثير كبير خارج المناطق التي ألقى فيها الرئيس شي جين خطاباته، وعند عقد الجلسة الثالثة العامة للجنة المركزية الثامنة عشر التابعة للحزب الشيوعي الصيني بعد ذلك بشهر أصبحت أهمية الكلمتين أكثر وضوحًا حيث أيد الحزب الشيوعي الصيني مبادرة الحزام والطريق بشكل رسمي من خلال ربط الاثنين معًا وتقديم لمحة عن طموح هذه المبادرة. وأصبح نطاق المشروع واضحًا بشكل سريع، كما جاء في تعليق باحث صيني "يعد هذا محور العمل الدبلوماسي الصيني للعام بأكمله".

وفي عام ٢٠١٥م، تم تقديم الهيكل الإقليمي لمبادرة الحزام والطريق في مؤتمر عُقد في تشونغتشينج بالصين حيث قدم نائب

رئيس الوزراء زانج جاولي مفهوم الممرات الاقتصادية بوصفها النسيج الضام لهذه المبادرة، وتم إعلان ستة ممرات: الصين – روسيا– منغوليا والمنطقة الأوربية الآسيوية الجديدة الجسر البحري والصين – وسط وغرب آسيا والصين – شبة الجزيرة الهندية الصينية والصين – باكستان والصين – ميانمار– بنغلادش– الهند. وحددت هذه الممرات نطاق مبادرة الحزام والطريق ليصل إلى منطقة المحيط الهندي والمنطقة الأوروبية الآسيوية. ومن الجدير بالذكر أنه لم ترد شبه الجزيرة العربية في أي من الممرات على الرغم من التعاون العميق ومتعدد الأوجه بين الصين ودول الخليج.

وأيضًا في عام ٢٠١٥م، أطلقت الصين الوثيقة الإرشادية لمبادرة الحزام والطريق وكذلك الرؤية والإجراءات المعتزمة بشأن التأسيس المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري والطريق البحري للقرن الحادي والعشرين. وقد حددت الرؤية والإجراءات المعتزمة الأنواع الخمسة لأولويات التعاون التي ستستخدم لإنشاء مبادرة الحزام والطريق وهي: تنسيق السياسات وربط التسهيلات والتجارة الحرة والتكامل المالي والترابط بين الشعوب. ومن المميزات الهامة لتلك الأولويات هي أنها تركز جميعها على الأهداف التنموية والاقتصادية ولم يتم تناول المخاوف الأمنية والتدابير الأمنية الصارمة، وهذا مؤشر هام على اهتمام بكين بالتركيز على فرض السلطة والنفوذ من خلال القوة الاقتصادية أكثر من القوة العسكرية.

وبينما اعتبر نطاق مبادرة الحزام والطريق شيئًا جديدًا، إلا أن إطارها العام لم يكن بالضرورة كذلك. فالممر الاقتصادي الخاص بالصين–باكستان، والذي ربما يعتبر الأكثر أهمية والأكثر تكاملاً، كان قد تم الإعلان عنه رسميًا قبل ستة أشهر من مبادرة الحزام والطريق، كما كانت المناقشات تدور حول المنطقة الأوروبية الآسيوية–الجسر البري منذ مطلع التسعينيات، ويؤكد ذلك المفهوم القائل بأن مبادرة الحزام والطريق ما هي إلا "شعار جديد تم وضعه على أهداف أرادوا تحقيقها منذ زمن طويل". كما أن أولويات التعاون تتمثل في استمرارية الدبلوماسية الاقتصادية التي سبق وأسستها بكين بالفعل. وقد اعتمدت الصين في الغالب على هذه الأنواع من المشاركات لتدعيم تواجدها عبر المنطقة الأوروبية الآسيوية ودول المحيط الهندي. ويمكن استيعاب ذلك من خلال لمحة عابرة عن الآثار الصينية في دول الخليج، حيث ظلت الصين تؤسس علاقات ثنائية من خلال العقود التجارية والاستثمارية والعمرانية والعمالية وكذلك من خلال الروابط الدبلوماسية.

وقبل عقد منتدى الحزام والطريق في مايو ٢٠١٧م، اكتسبت المبادرة زخمًا كبيرًا، إذ أولتها بعض الدول اهتمامًا كبيرصا وقاموا بإدراجها ضمن علاقاتهم مع الصين ومع البرامج التنموية، وحضر وفود من أكثر من ١٣٠ دولة بما في ذلك ٢٩ رئيس دولة. وخلال المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر ٢٠١٧م، تم إدراج المبادرة بشكل رسمي في الدستور الخاص بالحزب من خلال الإشارة إلى أن نجاحها كان ركيزة هامة للمضي قدمًا بسياسة الصين الخارجية، ويرتبط هذا بشكل وثيق بحكم الرئيس شي، والذي يعد نقطة جوهرية كونه ألغى القوانين الحالية الخاصة بالحد الأقصى للفترة الرئاسية التي تتكون من فترتي حكم، كل منها يتألف من خمس سنوات. إن احتمالية استمرار رئاسة شين إلى ما بعد ٢٠٢٢م، وهي السنة المتوقع تقاعده فيها، يعني أننا يمكننا توقع استمرار مبادرة الحزام والطريق لتكون سمة رئيسية لسياسة الصين الخارجية لفترة طويلة.

كيفية اتساق منطقة الخليج مع مبادرة الحزام والطريق؟

من خلال تحليل مبادرة الحزام والطريق، نجد أن أهمية منطقة الخليج تنطلق من ثلاثة محاور مختلفة وهي: الموقع الجغرافي والطاقة والديانة الإسلامية. وربما يكون الموقع الجغرافي الأكثر أهمية خاصة بالنسبة لمبادرة طريق الحرير البحري، حيث تتعلق مبادرة الحزام والطريق بشكل أساسي بإنشاء روابط صينية في الأسواق الرئيسية في أبعد ما يكون عن أوروبا وشرق إفريقيا، وبالنسبة للمنتصف، هناك مناطق مثل جنوب آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذين يعتبروا جميعًا ذوي أهمية باعتبارهم أسواق ومحاور مركزية. وتعد منطقة الخليج بشكل عام وشبه الجزية العربية بشكل خاص من الروابط الهامة حيث تحوي موانئ وبنية تحتية للنقل تعتمد عليهما الشركات الصينية في تقديم الخدمات إلى الأسواق الأخرى، وتوفر كذلك المنطقة الحرة بجبل علي وحدها مراكز قيادة اقليمية لأكثر من ٢٣٠ شركة صينية كما أن الطريق البحري بين تيانجين والمنطقة الحرة بجبل علي هو الأكثر ازدحامًا حول العالم. وبناء على ذلك، قدمت الصين نهج للتعاون تحت مسمى "ترابط مجمع الموانئ الصناعي" وذلك خلال منتدى التعاون بين الصين والدول العربية في شهر يوليو ٢٠١٨م، وفي هذا الصدد، من المقرر ربط التجمعات الصناعية في عمان والسعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع الاستثمار الصيني، بالموانئ الموجودة في الإمارات العربية المتحدة ومصر وجيبوتي وذلك بهدف تطوير التكتلات الصناعية وزيادة التدفقات التجارية بين الأقاليم، ومن شأن هذا خلق تضافر مع "رؤية" دول الخليج الخاصة بخطط النمو وخلق فرص لمشاركة خليجية مكثفة في مشروعات مبادرة الحزام والطريق.

وهناك اعتبار جغرافي آخر وهو كون شبه الجزيرة العربية محاطة باثنين من أهم نقاط المرور في العالم وهما: مضيق هرمز

ومضيق باب المندب. ويعد مضيق هرمز أهم ممر في العالم للطاقة الدولية بسعة ١٨,٥ مليون برميل في اليوم الواحد من النفط المنقول بحريًا، وهو ما يمثل ثلث السوق العالمي، بينما يمر بمضيق باب المندب ٤,١ مليون برميل. وتعتبر نقطتي الوصول هاتين على كلا الجانبين من شبه الجزيرة العربية ذاتا أهمية بالغة للاقتصاد العالمي، كما أن أمنهما يرتبط بشكل حتمي بالتدفق التجاري الذي تم تصميم مبادرة الحزام والطريق من أجل حمايته والاستفادة منه.

ويساهم كذلك كل من الاستقرار النسبي والمستويات المرتفعة نسبيًا من التنمية التي تم تحقيقها في ممالك الخليج في الأهمية الجغرافية للمنطقة، ونظرًا للدور المحوري للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ربط الصين بأوروبا الجنوبية، فإن استقرار وأمن الشرق الأوسط أصبحا حتمية ضرورية لبكين. وتعتبر كل من دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ركائز السياسة الصينية فيما يخص الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومساعدتهما للصين ضرورية من أجل تحقيق أهداف هذه السياسة في الإطار الأكثر اتساعًا للشرق الأوسط.

وتمثل الطاقة اعتبارًا هامًا لا يغفل عنه عند حساب أهمية دول الخليج في مبادرة الحزام والطريق، وتقدم دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ربع انتاج النفط الخام في العالم، وكذلك يقدر أن لديها ٣٠٪ من احتياطي النفط الخام. وهو ما يجعل مجلس التعاون الخليجي -من منظور الاستهلاك المحلي- على قدر بالغ الأهمية بالنسبة للصين، التي تعد أكبر مستورد للنفط في العالم، حيث تتلقى الصين ما يزيد عن ٥٠٪ من النفط الخاص بها من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي نفس الوقت فإن الخليج يعتبر مورد طاقة رئيسي للعديد من البلدان الآسيوية، ونظرًا لنوعية مشاريع تنمية البنية التحتية والانشاءات الخاصة بمبادرة الحزام والطريق والتي تحتاج إلى الطاقة بشكل مكثف، تظل الصادرات الخليجية محركًا هامًا للاقتصادات والتنمية الآسيوية.

يعد ارتباط منطقة الخليج بالديانة الإسلامية من الاعتبارات الهامة الأخرى في مبادرة الحزام والطريق، حيث ستكون الديانة الإسلامية من العوامل الهامة لنجاح الصين في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق في العديد من الدول والمناطق، فهي تمر بالعديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة، والصين نفسها موطن لما يزيد عن ٢٣ مليون مسلم، وتتألف من مجموعة متنوعة من السكان: جماعات الهان والتيبتيين والمجموعات العرقية التركية والفارسية، وهو تنوع له أهميته حيث يمارس مسلمي الصين مستويات مختلفة من الحرية في ممارسة شعائرهم. وقد جاء احتجاز جماعة الايجورز في شينجنيانج، والذي اعتبرته الصين شأنًا محليًا ونتيجة لقضايا أمنية داخلية، دون أن يثير انتقادات علنية من قِبل الدول الأخرى ذات الأغلبية المسلمة، كما أن السعودية وهي الراعية لأهم المقدسات الإسلامية، تعد شريكًا هامًا في مساعدة الصين على التعامل مع هذه القضية.

إن فرص الاستثمار الإسلامي في مشاريع مبادرة الحزام والطريق ستكون أحد الميزات الهامة، والتي من المتوقع أن تسعى

من تحليل مبادرة الحزام والطريق: أهمية منطقة الخليج تنطلق من ثلاثة محاور هي الموقع الجغرافي والطاقة والديانة الإسلامية

الإمارات للاستفادة منها. وقد بلغت قيمة الاستثمار الإسلامي في عام ٢٠١٦م، أكثر من ٢ مليار دولار، مما يجعله اعتبارًا هامًا في استثمار مبادرة الحزام والطريق. وتعد دبي موطنًا لأكبر مركز صكوك إسلامي حول العالم، والمسجل في "ناسداك" دبي، ويتم تطوير هذه الفرصة من خلال تعاون الجامعة الذكية جامعة الشيخ حمدان بن محمد بدبي مع المعاهد الصينية من أجل استضافة المؤتمر السنوي بشأن العمليات البنكية الإسلامية والتمويل.

تعميق العلاقات الخليجية - الصينية عن طريق مبادرة الحزام والطريق

نظرًا لتلك الهبات الطبيعية، فليس من الغريب أن كل دولة في الخليج ظلت تعمل على تعميق علاقتها مع الصين متخذةً من مبادرة الحزام والطريق إطارًا للعمل، ويعتبر هذا ضروريًا بشكل خاص كون كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي شرعت في برامج تنويع اقتصادي مثل: رؤية السعودية ٢٠٣٠ وأبو ظبي ٢٠٣٠ والكويت الجديدة ٢٠٣٥ والرؤية الوطنية القطرية ٢٠٣٠ ورؤية عمان ٢٠٤٠ والرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠٣٠. وفي كل تلك البرامج، تعمل دول الخليج على بناء قطاعات خاصة أكثر قوة وعلى تنويع اقتصاداتها، وتعد مشاريع البنية التحتية والتعمير المركز للكثير مما يعتزمون تحقيقه، وبناء على ذلك، يُنظر إلى الخبرة الصينية القوية والفعلية في البنية التحتية الخليجية على أنها سبيل لتنسيق خطط "الرؤى" مع مبادرة الحزام والطريق.

في عام ٢٠٠٧م، وقعت الصين والمملكة العربية السعودية على مذكرة تفاهم حيث سمحت للشركات الصينية بتقديم عطاءات للحصول على عقود بشكل مباشر بدلاً من العمل كمقاولين من الباطن، ومنذ ذلك الوقت تزايد حضور الشركات الصينية في مشروعات الهندسة والإنشاء في السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ من خلال توقيع العديد من العقود البارزة. وشاركت شركة إنشاء خطوط السكك الحديد الصينية في إنشاء خط مكة-المدينة-جدة، وتم التعاقد مع شركة الصين للطاقة لإنشاء معمل طاقة على بعد ١٥٠ كيلو متر شمال جدة، والذي يعد الأضخم في الشرق الأوسط. وحصلت شركة "شاندونج" لإنشاء الطاقة الكهربائية على عقد من أجل توسيع نطاق قدرة أحد خطوط أنابيب الغاز الرئيسية والذي يمر عبر المملكة بقيمة تتراوح بين ١ مليون دولار و١,٣ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٢م، وقعت كل من شركة أرامكو السعودية وشركة سينوبيك الصينية عقدًا لإنشاء معمل تكرير "ينبع" الذي تصل قيمته إلى ٨,٥ مليون دولار، والذي تم الانتهاء منه في عام ٢٠١٥م، وبقدرة إنتاجية تصل إلى ٤٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم.

وفي دول أخرى من مجلس التعاون الخليجي، أصبحت الصين تؤدي دورًا هامًا في تنمية البنية التحتية، وتعد الإمارات العربية المتحدة أكبر مثال على ذلك، ففي عام ٢٠١٢م، فازت إحدى الشركات التابعة لشركة البترول الوطنية الصينية بعقد قيمتة ٣,٩ مليون دولار من أجل إنشاء خط أنابيب بطول ٤٠٤ كيلو متر يمتد من حقل نفط حبشان إلى ميناء الفجيرة. وفي عام ٢٠١٣، استثمرت شركة سينوبيك في إنشاء أكبر مستودع لتخزين النفط في المنطقة بقدرة تخزين تصل إلى ١,١٦ مليون متر مكعب من النفط الخام ويقع كذلك في ميناء الفجيرة. ومنذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق، وقعت الشركات الصينية عقودًا رئيسيةً لتطوير ميناء خليفة بأبو ظبي ولإنشاء تطوير لمدينة السيارات المقامة في دبي وكذلك إنشاء امتداد لمجمع سولار محمد بن راشد آل مكتوم في دبي، والذي من المتوقع أن يكون أكبر معمل طاقة شمسية في العالم.

ولطالما كانت عمان مقصدًا هامًا للاستثمار والتنمية الصينية حيث تم إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم عن طريق "وان فانج"عمان وهو اتحاد من الشركات الصينية التي تعمل مع الحكومة العمانية، ومن المتوقع أن تصبح الدقم ميناءً ومنطقة تجارية حرة على طول ساحل البحر العربي العماني وسوف تضم مستودع تخزين نفط خام ومعمل طاقة ومعمل تكرير نفط ومعمل ميثانول وبنية تحتية مصاحبة لخلق منطقة إسكانية مكونة من ٢٥,٠٠٠ نسمة على أن تشمل مدارس ومستشفيات وإسكان ومركز رياضي. وتعهدت الشركات الصينية بتوفير ما يزيد عن ٣ مليار دولار للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع المتوقع أن تحقق إجمالي يصل إلى حوالي ١١ مليار دولار.

وفي قطر، وقعت الشركات الصينية عقودًا بخصوص مشاريع إنشاء مدينة وبنية تحتية للاتصالات، بالإضافة إلى عقد إنشاء استاد لوسيل الذي سيكون مكان افتتاح وختام بطولة كأس العالم ٢٠٢٢م، وفي الكويت، لعبت الشركات الصينية دورًا أقل في البنية التحتية من خلال مشروع توسعة مطار الكويت الدولي، ومع ذلك، فمن المتوقع أن يجذب مشروع مدينة الحرير استثمارات وتنمية صينية كبيرة. ولقد خصصت الحكومة الكويتية ١٣٢ مليار دولار لمدينة الحرير المزمع الانتهاء منها في ٢٠٣٢م، واستقطبت بالفعل الاستثمارات الصينية. ووحدها بين دول مجلس التعاون

الخليجي، حققت البحرين مكاسب ضئيلة في ربط خطط التنمية الخاصة بها بمبادرة الحزام والطريق، ومع ذلك، بدأت وفود من الصين مؤخرًا في بحث حضور أكثر قوة في البحرين.

وإجمالاً، يُنظر إلى الشركات الصينية متعددة الجنسيات على أنها شركات تتوجه إلى تنمية البنية التحتية في شبه الجزيرة العربية، كما وصف زعماء الخليج مبادرة الحزام والطريق بعبارات إيجابية من خلال ربطها بأهدافهم التنموية الخاصة مثلما وصفها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان "أنها واحدة من أهم ركائز رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي من شأنها وضع الصين بين أكبر الشركاء الاقتصاديين للملكة".

التكاليف الخفية؟

على الرغم من تأكيد الصين على أن تركيز مبادرة الحزام والطريق على الأهداف التنموية والاقتصادية، فإنه لا يعد مشروعًا محايدًا، كما يُذكرنا محلل في الشأن الصيني "إن الطرق والسكك الحديدية التي تتقاطع مع المنطقة الأوروبية الآسيوية لا تهدف فقط لتسهيل نقل البضائع؛ حيث أن لديها عامل سياسي قوي". وبالنسبة لدول الخليج، يوفر التعاون مع الصين في مبادرة الحزام والطريق استثمارات تدعم خطط الرؤى الخاصة بهم وتعزز العلاقات مع قوى دولية متنامية، وفي نفس الوقت، فإن التوسع الضخم للقوة والتأثير الاقتصادي الصيني في منطقة الخليج لديه القدرة على اجتياح الأسواق وخلق اعتماد مفرط على دولة فردية. فعلى سبيل المثال، تعتمد عمان على الصين في شراء نحو ٤٤٪ من صادراتها، كما احتاجت لاقتراض ٣,٥٥ مليار دولار من الصين من أجل تغطية ديون الضرائب الخاصة بها لعام ٢٠١٧م، إن هذا النفوذ الاقتصادي لديه القدرة على أن يتحول أيضًا إلى نفوذ سياسي، وهي حالة وجدت العديد من الدول نفسها فيها مع بكين في السنوات الأخيرة. لكونها غير قادرة على تغطية نحو ٨ مليار دولار من الديون للمشاريع المملوكة لدولة الصين، اضطرت سريلانكا إعطاء شركة موانئ الصين القابضة إيجار لمدة ٩٩ عامًا على ميناء هامبانتوتا. كما تمتعت المالديف باستثمارات صينية كبيرة في البنية التحتية، إلا أن النتيجة كانت استحقاق الصين ٧٠٪ من الديون الخاصة بالمالديف من خلال تخصيص ١٠٪ من ميزانيتها الوطنية لسداد الديون.

كما كانت كل من كوريا الجنوبية واليابان ضمن الأطراف التي تأذت من السياسة الاقتصادية الصينية، فعندما وافقت كوريا الجنوبية على نشر راجمات الصواريخ الدفاعية طويلة المدى، ردت بكين على ذلك بإكراه اقتصادي حاد من خلال إغلاق الأسواق التجارية الكورية في الصين وتشجيع المقاطعات غير الرسمية للمنتجات الكورية ووقف السياحة الصينية للمناطق الكورية المشهورة. وعندما احتجزت اليابان قبطان صيني ارتطمت سفينته بسفن حماية الساحل الياباني، ردت الصين بمنع صادرات التربة النادرة إلى اليابان، وتحوي مناجم الصين على ٩٣٪ من مواد التربة النادرة الموجودة في العالم والتي تحتاجها اليابان لتصنيع التوربينات الهوائية والسيارات الهجينة ومنتجات أخرى. وبينما تتمتع دول الخليج بعلاقات تجارية آمنة مع الصين، ينبغي الأخذ في الحسبان إمكانية فرض سياسات اقتصادية قسرية.

وثمة اعتبارًا آخر يهم دول الخليج في مبادرة الحزام والطريق: ألا وهو الشمولية، حيث يؤكد مسؤولو الصين أن مبادرة الحزام والطريق منفتحة على الجميع، وهي نقطة الهدف منها طمأنتنا وتذكيرنا بأنها ليست استراتيجية تستهدف المنافسين المحتملين ولكنها مبادرة تهدف إلى تعزيز التعاون. ولكن في الوقت نفسه فإن طابع الشمولية الشديد يعني أن الفوائد من الاستثمارات الصينية والبنية التحتية متاحة أيضًا للدول المنافسة، وعلى وجه الخصوص إيران، التي تعد نقطة نهاية استراتيجية أساسية للصين في الممر الاقتصادي الذي يربط الصين بغرب وسط آسيا، وخلال الزيارة الدولية الذي قام بها الرئيس شي إلى طهران في عام ٢٠١٦م، تم رسم خطة تمتد لـ ٢٥ عامًا من أجل تعزيز العلاقات الصينية الإيرانية، بهدفها الطموح المتمثل في زيادة التجارة الثنائية إلى ٦٠٠ مليار دولار خلال عقد من الزمن، وبينما يبدو هذا الرقم غير مرجح، حيث كانت قيمة التجارة الثنائية في عام ٢٠١٧ م، أقل من ٢٧ مليار دولار، فإنه يشير إلى التزام بتحقيق النمو في العلاقة. إن مبادرة من شأنها تمكين منافس إقليمي يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار بشكل استراتيجي من قبل الزعماء في ممالك الخليج. إن ذلك يؤكد مرة أخرى أن مبادرة الحزام والطريق لا تأتي بدون عواقب سياسية.

وبوجه عام، تقدم مبادرة الحزام والطريق لدول مجلس التعاون الخليجي فرصة لتعميق علاقاتها مع واحدة من أهم القوى الدولية المتنامية، إنها تكمل استراتيجيات التنمية الخليجية وتخلق بنية تحتية آسيوية يمكن اعتبارها مصلحة عامة من شأنها تسهيل التجارة والاستثمار في الأسواق عبر أوراسيا ومنطقة المحيط الهندي. وفي ذات الوقت، فهي لا تعتبر مبادرة محايدة سياسيًا بشكل كامل وربما ينجم عنها تكاليف غير متوقعة، وبينما يجب أن ترحب دول الخليج بالحضور الصيني الإيجابي في منطقتهم، عليهم أن يكونوا على استعداد لموازنة هذا الحضور بإشراك دول أخرى كذلك.

* أستاذ العلوم السياسية المساعد - كلية الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية - جامعة الشيخ زايد - أبو ظبي - باحث في علاقات الصين بالشرق الأوسط، وسياسة الصين الخارجية والتداعيات الاستراتيجية الدولية لمبادرة الحزام والطريق الصينية. مؤلف كتاب "علاقات الصين مع دول الخليج" وكان مساعدًا في تحرير كتاب "القوى الخارجية ودول الخليج"

لكل من بكين وطهران مشروعها الأيديولوجي ما يتطلب بلورة مشروع خليجي

ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقات الصينية الإيرانية.. والأرجح التراجع

منذُ خمسة عقود خلت، وضُع الحجر الأساس للعلاقات الصينية- الإيرانية وتطورت هذه العلاقات بين الدولتين في الميادين كافة، وبخاصة الاقتصادية منها سواءً أكان ذلك خلال مدة الحكم الملكي في طهران، أم في العهد الجمهوري الإسلامي. ومع وجود نظام علماني المنهج ويتبنى الاشتراكية في الصين، ونظام ثيوقراطي في إيران، إلا أن لغة المصالح المُتبادلة أضحت القاسم المشترك بينهما. تأتي أهمية الصين لإيران كونها إحدى الدول العظمى التي تمتلك حق العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وهي في ذات الوقت الشريك التجاري الأول لها على مدى العقد الأخير، بعد أن توسعت مُفردات التبادل التجاري بين البلدين لتشمل الطاقة ومواد صناعية، وتقنيات الكترونية ومعدات عسكرية وغيرها.

د. خضير عباس النداوي

فيما تُشكل إيران بإمكانياتها النفطية الكبيرة عاملاً محوريًا لتزويد السوق الصيني بالنفط الخام ومن ثم المساهمة في إعادة تشكيل علاقات الصين بدول منطقة الشرق الأوسط، وإزاء اندفاع إيران لتطوير قدراتها الصاروخية والنووية وعجز الغرب، وبالذات الولايات المتحدة الأميركية عن ثني إيران لإعادة صياغة سياستها في ميدان الطاقة النووية وإعادة النظر بتوجهاتها الإقليمية، مما دفع إدارة الرئيس "دونالد ترامب" للانسحاب من إتفاقية البرنامج النووي الإيراني، وإعادة فرض عقوبات إقتصادية على إيران لقطاعات الطاقة والمصارف والاتصالات والصناعة وغيرها، مما دفع الحكومة الإيرانية لتوطيد علاقاتها الخارجية مع العديد من دول العالم وبخاصة مع الصين، وبما يُعزز العلاقات الاقتصادية الصينية الإيرانية لمواجهة تحديات المرحلة الجديدة.

ثانيًا. لمحة تاريخية:

عُرفت الصين، ومنذ أقدم العصور، بكونها إمبراطورية وحضارة تفوقت على بقية دول العالم في العلوم والفنون، وتميزت كأطول فترة امبراطورية، استمرت إلى (٤٣١٢) سنة مع وجود بعض الانقطاعات في تاريخها الطويل، إلا إنها عانت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من الاضطرابات المدنية والمجاعات الكبرى، والهزائم العسكرية، والاحتلال الأجنبي، وبعد الحرب العالمية الثانية، أنشأ الحزب الشيوعي الصيني بزعامة "ماو تسي تونغ" نظامًا إشتراكيًا مع ضمان سيادة الصين، وفرض قيودًا صارمة على الحياة اليومية.

تبلغ مساحة الصين نحو (٩,٣٨٨,٢١١,٠٠) كم٢، وتحتل من حيث المساحة المرتبة الثانية على المستوى العالمي بعد روسيا، وقد ركز قادة الصين على التنمية الاقتصادية الموجهة نحو السوق وبحلول عام ٢٠٠٠ م، تضاعف الناتج المحلي الاجمالي لأربع مرات. فيما تحسنت مُستويات المعيشة بشكل كبير ليبلغ عدد السكان فيها حاليًا نحو (١,٣٨٨) مليار نسمة، ولتحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان على المستوى العالمي، وتطور اقتصادها لتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي الإجمالي في العالم بالوقت الحاضر.

وخلال المدة (١٩٤٩ – ٢٠١٨م) تعاقب على حكم الصين سبعة رؤساء، وهم من كبار قادة الحزب الشيوعي الصيني، واعتبارًا من ٢٠١٨/٣/١١م، أقر مجلس نواب الشعب الصيني مشروع قرار بإزالة بند من الدستور الصيني يُحدد ولاية الرئيس بفترتين متتاليتين، وأصبح الرئيس الحالي "شي جين بينغ" رئيسًا للصين مدى الحياة.

أما إيران، والمعروفة بأسم بلاد فارس حتى عام ١٩٣٥م، فهي الأخرى دولة تمتلك تاريخ طويل وحضارة تتجاوز (٢٥٠٠) سنة، والتي أضحت جمهورية إسلامية في عام ١٩٧٩م، ومن ثم أسس رجال الدين المحافظين بقيادة (آية الله الخميني)، نظامًا ثيوقراطيًا للدولة، ومُنحت السلطة العليا المطلقة فيه، وفقًا للدستور الإيراني، لرجل دين معروف، ويشار اليه باسم المرشد الأعلى ويتمتع بهذه السلطة مدى الحياة.

وخلال المدة (١٩٧٩ ــ ٢٠١٩م)، تولى الموقع الأول في حُكم إيران كمرشد أعلى للثورة الإسلامية، زعيمان كان لهما تأثيرًا بارزًا على إعادة تشكيل علاقات إيران الإقليمية والدولية وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأميركية، وهما أية الله الخميني، والذي تولى الموقع لمدة عشر سنوات (١٩٧٩ - ١٩٨٩)، فيما تولى أية الله علي خامنئي الموقع الأول منذ عام ١٩٨٩ وحتى الوقت الحاضر، مع تعاقب سبعة رؤساء جمهورية تنفيذيين في إيران خلال المدة المذكورة، إلا إنهم بسلطات تنفيذية مُقيدة، كون سلطة المرشد الأعلى بموجب المادة (١١٠) من الدستور الإيراني هي العامل الحاسم في دست الحكم في إيران.

ثالثًا. العلاقات السياسية:

تعود العلاقات بين الصين وإيران إلى العصور التاريخية القديمة، عندما سيطرت السلالات الصينية والفارسية على المسالك التجارية النشيطة في الشرق من خلال طريق الحرير الشهير، والذي شكل النواة التي أسست العلاقات بين البلدين في كافة الميادين.

وبعد أن كانت الصين وإيران من القوى الكبرى، تقلصتا إلى دولتين محدودتي التأثير، في بدايات القرن العشرين، بينما قُسمت إيران إلى "مناطق نفوذ" على يد روسيا وبريطانيا في القرن التاسع عشر فيما عاشت الصين سلسلة من الهزائم العسكرية من القوى الغربية. كما كان النظام الاشتراكي الصيني الذي تأسس بعد ثورة ١٩٤٩م، واقعًا تحت عدد من العقوبات الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمدة طويلة منذ إقامته. فيما أجبرت بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية إيران على ضمان المصالح الغربية منذ أربعينيات القرن العشرين فصاعدًا، حيث تم الضغط على (رضا بهلوي) للتنازل عن السلطة لابنه (محمد رضا)، تم بتنفيذ إنقلاب عسكري ضد رئيس الوزراء الإيراني (محمد مصدق) عام ١٩٥٣م، ونتيجة لذلك أضحى العديد من الإيرانيين ينظرون إلى القوى الغربية على أنها المسؤولة عن جميع أخطاء وإخفاقات نظام بهلوي، (سكوت هارولد وعليوضا نادر، العقوبات الاقتصادية والسياسية، مؤسسة راند، ٢٠١٢م)، وفي المدة ذاتها إستغل قادة الصين العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد النظام الاشتراكي في الصين لتصوير الغرب على أنه عدو شعب الصين.

وبعد اعتراف إيران بجمهورية الصين الشعبية، في ١٧ أغسطس ١٩٧١م، تم إعادة تشكيل مسارات جديدة للعلاقات الصينية ـ الإيرانية قوامها تبادل الزيارات بين مسؤولي الدولتين، وتوطيد العلاقات الثنائية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية، منذ ذلك الحين وحتى الوقت الحاضر.

رابعًا. العلاقات الاقتصادية بين الصين وإيران في ظل العقوبات الاقتصادية:

تخضعُ أيران لعقوبات اقتصادية، دولية، وأمريكية وأوروبية منذ عام ٢٠٠٦م، بسبب برنامجها النووي المثير للجدل، وجرى تخفيف قسمًا منها بعد توقيعها للاتفاق النووي واعتبارًا من ٢٠١٦/١/١م، إلا أن إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" أعلنت انسحابها من الاتفاق النووي مع إيران في ٨ مايو ٢٠١٨م، وأعادت فرض العقوبات الاقتصادية على النظام الإيراني. وأكد الرئيس "دونالد ترامب" ما نصه: (إن الانسحاب من الاتفاق يأتي لعدم نجاح الاتفاق في وقف أنشطة طهران المزعزعة للاستقرار ومساعيها للحصول على سلاح نووي وردعها عن متابعة برنامجها للصواريخ الباليستية. (سكاي نيوز، ٨ مايو ٢٠١٨م)، وحددت الإدارة الأميركية العقوبات الاقتصادية على إيران بمرحلتين: المرحلة الأولى: تم الشروع بتنفيذها اعتبارًا من ٦ اغسطس ٢٠١٨م، وتضمنت: حظر التعامل بالدولار الأمريكي عبر القنوات المصرفية، ومنع جميع التعاملات بالذهب والمعادن النفيسة، وإيقاف تجارة المعادن الصناعية مثل الحديد والألمنيوم، وحظر صفقات الفحم وجميع أنواع الكاربون ومنع بيع وشراء العُملة الإيرانية (الريال)، خارج البلاد، وحظر البرمجيات ذات الاستخدامات الصناعية ومنع تعاملات السندات وأدوات الدين الإيراني وحظر صفقات الطيران وصناعة السيارات (صحيفة العرب، لندن، ٦ اغسطس ٢٠١٨م)، فيما دخلت المرحلة الثانية حيز التنفيذ اعتبارًا من ٥ نوفمبر ٢٠١٨م، واستهدفت الموانئ الإيرانية وسفنها ومصانع السفن، وفرض قيود على التحويلات المالية بين المؤسسات المالية الأجنبية والبنك المركزي الإيراني وفرض قيود على خدمات الاكتتاب والتأمين وإعادة التأمين وفرض قيود على التعاملات المتعلقة بالأنشطة النفطية الإيرانية.

ووفقًا لما أعلنه مدير التخطيط الاستراتيجي في وزارة الخارجية الأميركية "براس هوك" في الأول من يوليو ٢٠١٨م،

فإن الحملة التي تشنها بلاده ضد إيران تستهدف خفض إيراداتها من مبيعات النفط الخام إلى الصفر.

وإذ يمثل الميدان الاقتصادي، العمود الفقري في العلاقات الاقتصادية الإيرانية مع دول العالم بصورة عامة والعلاقات الاقتصادية الصينية الإيرانية منها على وجه التخصيص، والتي عبرت عن الواقع التطبيقي المتميز للعلاقات الثنائية بين البلدين في العديد من المجالات، لعل أهمها الآتي:

١. التبادل التجاري بين إيران والصين:

كتب الرئيس الصيني "شي جين بينغ" عن إيران، وفقًا لما نشره مركز دراسات الصين وآسيا ما نصه: (لقد نُسج السجاد الفارسي الثمين نتيجة اندماج بين الحرير الصيني والتقنيات الإيرانية المتقدمة). وبهدف توضيح حقيقة أرقام حجم التبادل التجاري بين الصين وإيران، لابد من تبيان حجم إجمالي التبادل التجاري الإيراني مع دول العالم ومن ثم التطرق لحجم التبادل التجاري بين إيران والصين للسنوات الأخيرة. وبمراجعة المعطيات الإحصائية المثبتة في (الشكل-١)، يتضح أن إجمالي الصادرات الإيرانية للسلع والخدمات مع دول العالم وللمدة (٢٠١٢ – ٢٠١٨م)، يتصف بتأرجح أرقام قيم الصادرات، والتي كانت في عام ٢٠١٢م، نحو (١٠٤,٠٠) مليار دولار أمريكي، وتراجعت لتصل لأدنى مستوى لها في عام ٢٠١٥م، عندما بلغت نحو (٦٣,١٠) مليار دولار أمريكي، ومن ثم عاودت نموها لتصل في عام ٢٠١٨م، إلى (١٣٠,٠٣) مليار دولار أمريكي.

فيما تراجعت أرقام قيم الاستيرادات الإيرانية من دول العالم للمدة ذاتها، وعلى سبيل المثال، كانت أرقام قيم الاستيرادات الإيرانية في عام ٢٠١٢م، نحو (٥٧,٠٩) مليار دولار، وتناقصت إلى (٤١,٨٠) مليار دولار في عام ٢٠١٥م، ثم عاودت ارتفاعها في عام ٢٠١٨م، لتصل الى (١٠٣) مليارات دولار. مما يعكس تأثير عوامل خارجية متعددة، ترتبط في مجملها بخضوع إيران لعقوبات اقتصادية دولية.

واستناداً للتقرير السنوي لإحصاءات التجارة العالمية الذي أصدره البنك الدولي (Direction of Trade Statistics Year book ,2018)، سجلت أرقام التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الصين وإيران أرقامًا متواضعة، تراوحت أرقام قيم الصادرات الإيرانية للصين بين (٢٧٨,٥) مليون دولار عام ٢٠١٢م، لتصل في عام ٢٠١٤م، أعلى مستوى لها عندما بلغت نحو (٤٩٥,١) مليون دولار، ومن ثم عاودت انخفاضها لتصل في عام ٢٠١٧م، إلى (١٦٨,٢) مليون دولار. فيما كانت الاستيرادات الإيرانية من الصين للمدة ذاتها أقل بكثير من أرقام قيم الصادرات. وعلى سبيل المثال كانت الواردات لعام ٢٠١٢ م، نحو (١٦٥,٨) مليون دولار، وتراجعت لتصل إلى (١١٢,٣) مليون دولار في عام ٢٠١٣، ثم عاودت ارتفاعها لتصل إلى أعلى مستوى لها عندما بلغت (٢٤٥,٢) مليون دولار في عام ٢٠١٧م، (انظر الشكل - ٢).

(الشكل ـ ١)

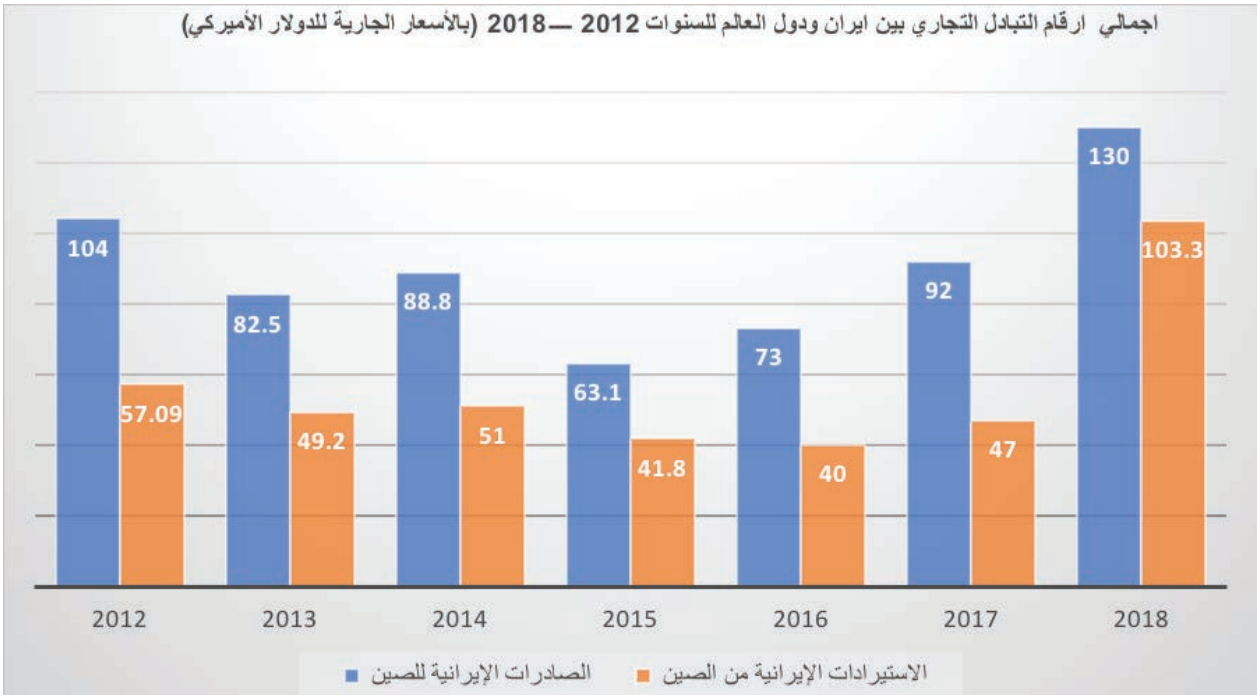

(الشكل ـ ٢)

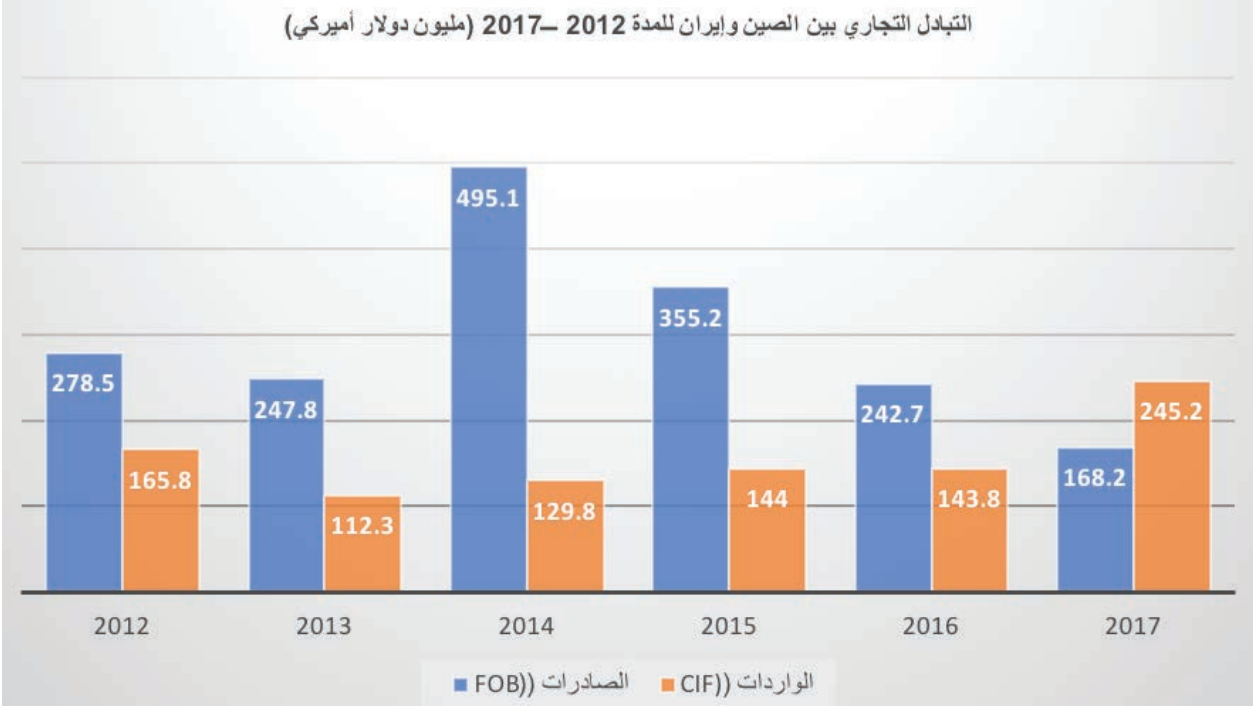

٢. الصادرات النفطية الإيرانية للصين:

تمتلك إيران إحتياطيات نفطية كبيرة بلغت (١٥٧) مليار برميل من النفط الخام في عام ٢٠١٧، لتحتل المرتبة الرابعة عالميًا، بعد فنزويلا، والمملكة العربية السعودية، وكندا، وهي من كبريات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام، فضلاً عن إمتلاكها لاحتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي والتي بلغت نحو (١١٧٣) تريليون قدم٣ في عام ٢٠١٦م، لتحتل المرتبة الثانية على المستوى العالمي بعد روسيا. وبمراجعة المعطيات الإحصائية في (الجدول-١)، إن إجمالي إنتاج النفط الإيراني، تزايد بعد الرفع الجزئي للعقوبات الدولية والأميركية والأوروبية، بعد توقيعها للاتفاق النووي في تموز ٢٠١٥ مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، والمعروفة مجموعة (٥+١)، والذي طبق اعتبارًا من ٢٠١٦/١/١م، وعلى سبيل المثال، كان الإنتاج النفطي في إيران عام ٢٠١٥ نحو (٢,٩) مليون برميل يوميًا، تصاعد الإنتاج ليرتفع إلى (٣,٨) مليون برميل يوميًا في عام ٢٠١٨م، أي بزيادة قدرها نحو (٨٠٠) ألف برميل يوميًا عن إنتاج عام ٢٠١٥. مما أدى إلى ارتفاع كميات تصدير النفط من (١,٤ مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٥م، إلى (٢,١) مليون برميل في عام ٢٠١٦م، وليستمر بالتصاعد ليصل إلى (٢,٧) مليون برميل من النفط الخام يوميًا في عام ٢٠١٨م. انظر (الجدول-١).

وقد أدى تزايد أرقام الصادرات النفطية الإيرانية إلى مضاعفة قيم الصادرات النفطية من النفط الخام والغاز الطبيعي الإيراني لتسجل في عام ٢٠١٥م، نحو (٢٦,٩) مليار دولار، وتزايدت لتصل الى (٤٩,٨) مليار دولار في عام ٢٠١٦م، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى (٧٨,٣) مليار دولار في عام ٢٠١٨م. (الجدول-١).

(الجدول - ١) مؤشرات القطاع النفطي في إيران للمدة ٢٠١٥ - ٢٠١٨

السنة	إجمالي الإنتاج النفطي (مليون برميل يوميًا)	الصادرات النفطية لدول العالم (مليون برميل يوميًا)	قيمة اجمالي صادرات النفط والغاز الطبيعي (مليار دولار أميركي)
٢٠١٥	٢,٩	١,٤	٢٦,٩
٢٠١٦	٣,٧	٢,١	٤٩,٨
٢٠١٧	٣,٨	٢,٥	٩٣,٧
٢٠١٨	٣,٨	٢,٧	٧٨,٣

.Source: I.M.F. Iran, Country Report, No 18/93, 2018, P 30

واستنادًا للتقرير السنوي لشركة برتش بتروليوم (Bp. Statistical Review of World Energy, 2018 لعام ٢٠١٨م)، بلغت الاحتياطيات النفطية للصين نحو (٢٥,٧) مليار برميل من النفط الخام، في حين تعد الصين ثاني أكبر مُستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية، إذ بلغ إجمالي استهلاكها من النفط الخام عام ٢٠١٧م، نحو (١٢,٧) مليون برميل يوميًا، في حين بلغ إنتاجها من النفط الخام للسنة ذاتها (٣,٨) مليون برميل من النفط الخام يوميًا، إي إنها تستورد بحدود (٨,٩) مليون برميل من النفط الخام يوميًا.

ووفقًا لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية (E.I.A.) عن إيران لعام ٢٠١٨م، تتوزع صادرات النفط الإيراني للعالم وبنسبة (٨٠٪) لدول قارة آسيا، و(٢٠٪) لبقية دول العالم. وتأتي الصين في المرتبة الأولى في استيراد النفط الإيراني وبواقع (٢٤٪) من صادراتها النفطية، أي أن معدل الصادرات النفطية الإيرانية للصين يبلغ (٦٤٨) ألف برميل يوميًا، أنظر (الشكل-٣) .

٣. الاستثمارات الصينية في إيران:

على الرغم من محدودية الاستثمارات الإيرانية في الخارج، إلا أن استثمارات الصين في إيران تزايدت في السنوات الأربع الماضية بمقدار (٢٠) ضعفًا، كما تتعاون إيران والصين في مبادرة "حزام واحد، طريق واحد"، وهي أكبر شبكة تجارة في العالم، تمتد من الصين إلى أوروبا، بما في ذلك إنشاء خط سكة حديد فائق السرعة في إيران، فضلاً عن بناء الصين لمشروع مترو طهران وافتتاح المرحلة الأولى منه في عام ٢٠٠٠م، وشروعها في بناء مشروع مترو لمدينة مشهد، ومنذ رفع العقوبات النووية في يناير ٢٠١٦م، فتحت الصين خطي ائتمان بقيمة (٤,٢) مليار دولار أميركي لبناء خط سكة حديد فائق السرعة يربط بين المدن الإيرانية من طهران ومدينة مشهد الواقعة في شمال شرق إيران، بالإضافة إلى أصفهان. في وسط البلاد.

٤. المبيعات العسكرية الصينية لإيران:

تزايدت واردات دول منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة وبنسبة (٦٨٪) خلال المدة (٢٠١١ ــ٢٠١٦م) واستأثرت المنطقة بنسبة (٣٤٪)، من واردات الأسلحة على المستوى العالمي في السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٢ــ ٢٠١٦) وثمة خمسة بلدان من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين مستوردي الأسلحة العشر الكبار في العالم في سنة ٢٠١٦م، من بينهم

(الشكل ـ ٣)

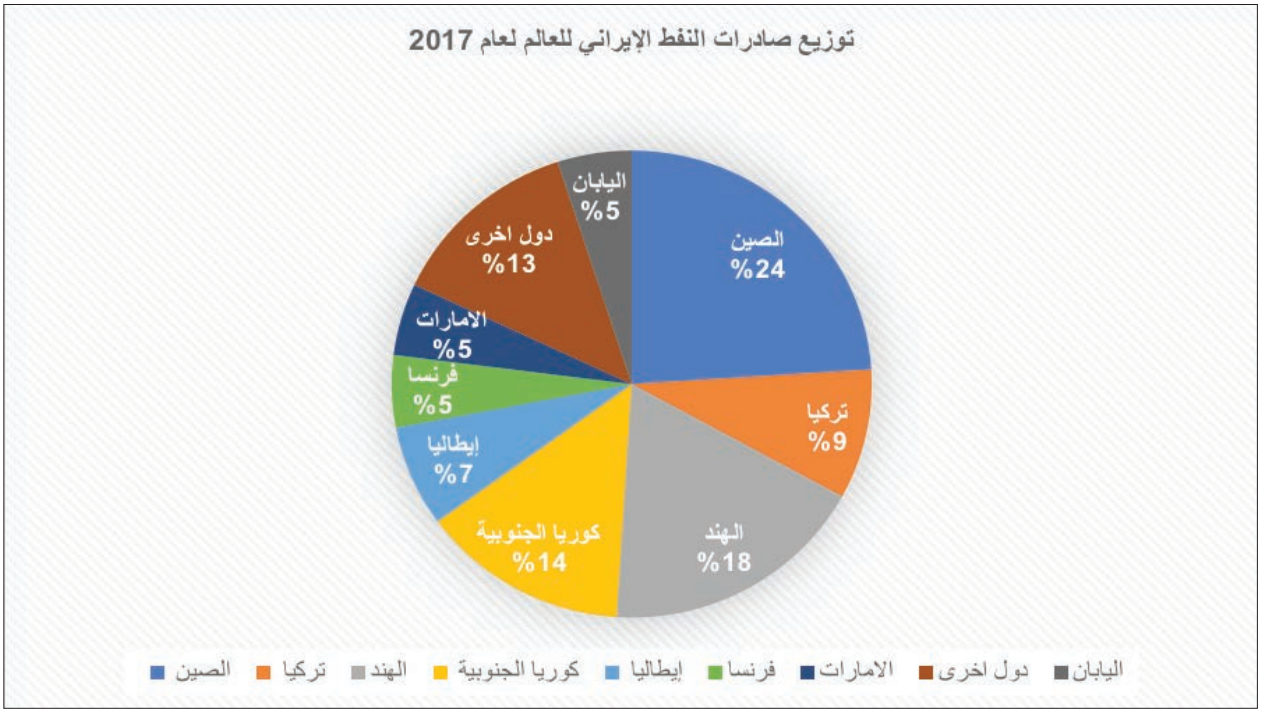

Source: EIA. U.S. Energy Information Administration, April,9,2018

إيران ،والتي استوردت أسلحة ولمختلف الصنوف العسكرية ، وكانت الصين ثاني أكبر مورد للأسلحة لإيران بعد روسيا (الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام ٢٠١٦ ص ٤٩)، ولعبت الصين دورًا أساسيًا في تقديم الخبرات الفنية التكنولوجية لإطلاق القطاع الصناعي العسكري الإيراني، وبخاصة صناعة الصواريخ والسفن الحربية، مما قدم أكبر مُساعدة لها في تحديث التصنيع العسكري وبما يخدم كافة الفروع العسكرية.

خامسًا. الآفاق المستقبلية:

١. **السيناريوهات:** في ضوء ما تقدم، يمكن استخلاص ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العلاقات الصينية الإيرانية وكما يأتي:

أولاً. سيناريو التراجع:

يقوم هذا السيناريو على فرضية قوامها: "مع تزايد تأثير العقوبات الاقتصادية الأميركية على إيران، تتراجع العلاقات الاقتصادية الإيرانية الصينية في غالبية مجالات التعاون المشترك، مما يدفع القيادة الصينية للبحث عن فرص اقتصادية مع دول أخرى لتقليص فجوة الخسائر المحتملة". ويدعم هذا السيناريو العديد من العوامل، وفي مقدمتها: إدراك الصين لمخاطر الشراكة الاقتصادية مع إيران، ورغبة القيادة الصينية في المحافظة على مستوى التبادل التجاري المرتفع بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، وضعف القوة الشرائية للاقتصاد الإيراني، وقوة الاقتصاديات الخليجية لمنافسة إيران على الأسواق الصينية، وصعوبة المراهنة على النقل البري بين الصين وإيران وتوفر خيارات متاحة للصين لشراء النفط من دول الخليج العربي.

ومن العوامل الكابحة لهذا السيناريو، إن استمرار الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية قد يدفع بكين للتمسك بشراكتها الواسعة مع إيران، للضغط على واشنطن في هذا المجال.

ثانيًا. سيناريو الاستمرارية:

يعتمد هذا السيناريو على فرضية قوامها: "مع تزايد تطبيق العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران تتزايد قدرة إيران على التأقلم مع العقوبات الأميركية". وهناك العديد من العوامل الداعمة لهذا السيناريو، لعل أهمها: مدى قدرة إيران على تنفيذ سياسة الاقتصاد المقاوم التي دعا إليها المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، وتطبيق إيران لسياسة تقشفية لتقليص النفقات الحكومية، وتوطيد العلاقات الإستراتيجية مع الصين، واتباع إيران لسياسة تصالحية مع دول الخليج العربي، وإعلانها الانسحاب (الظاهري) من اليمن وسوريا.

ويؤخذ على هذا السيناريو: صعوبة مواجهة إيران للعقوبات الاقتصادية الأميركية، وبخاصة لقطاعات النفط، والبنوك والمصارف، والقطاع الصناعي، وكذلك عدم قدرة إيران مواجهة المظاهرات الشعبية التي قد تندلع جراء تداعيات استمرار العقوبات الاقتصادية الأميركية.

ثالثًا. سيناريو التقدم:

ويقوم هذا السيناريو على فرضية قوامها: تزايد قدرة إيران على مواجهة العقوبات الاقتصادية الأمريكية يؤدي إلى تزايد وتيرة العلاقات الاقتصادية الصينية ـ الإيرانية ".

وتتلخص العناصر الداعمة لهذا السيناريو: إصرار الصين على التمسك بمصالحها الواسعة في إيران، وتأييد الدول الكبرى الداعمة للاتفاق النووي مع إيران وبخاصة روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، والمراهنة على إضعاف إدارة الرئيس "دونالد ترامب " عقب فوز الديمقراطيين بمجلس النواب الأميركي، واختلافهم المعلن مع سياسات الرئيس ترامب، والاستفادة من السوق السوداء لتهريب النفط والبضائع التي يحتاجها السوق الإيراني عبر العراق وتركيا والباكستان. أما العناصر الكابحة لهذا السيناريو فهي: امتلاك الإدارة الأمريكية لعناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية القادرة على التأثير على إيران، وارتفاع كلفة الاتفاق العسكري الإيراني وتفاقم مشاكل الاقتصاد الإيراني وبخاصة انهيار أسعار صرف العملة وارتفاع البطالة وتدهور البنى التحتية.

في ضوء ما تقدم، ومع عدم إغفال احتمال تطبيق أي من السيناريوهات الثلاث، وفقًا لتطورات الظروف الذاتية والموضوعية التي تعيشها إيران في المدى المنظور، إلا أن السيناريو الأول هو المرجح. وبخاصة أن تطبيق أي من السيناريوهات، يعتمد على تأثير جملة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، والمرتبطة بالعقوبات الاقتصادية الأميركية، ولاسيما أن التأثير المباشر لهذه العقوبات على إيران قد يحتاج إلى مدة زمنية تتراوح ما بين ستة أشهر إلى سنة، وعندئذ سيتم وضع مسارات جديدة للعلاقات الصينية مع دول منطقة الشرق الأوسط. مع الأخذ بنظر الاعتبار استثناء الإدارة الأمريكية لثمان دول من تطبيق العقوبات الاقتصادية والسماح لها باستيراد النفط الإيراني وبضمنها الصين.

سادسًا. التوصيات:

تأسيسًا على المعطيات التي تم تناولها بإيجاز في هذا البحث المركز بخصوص العلاقات الصينية الإيرانية، يمكن بلورة المقترحات الآتية:

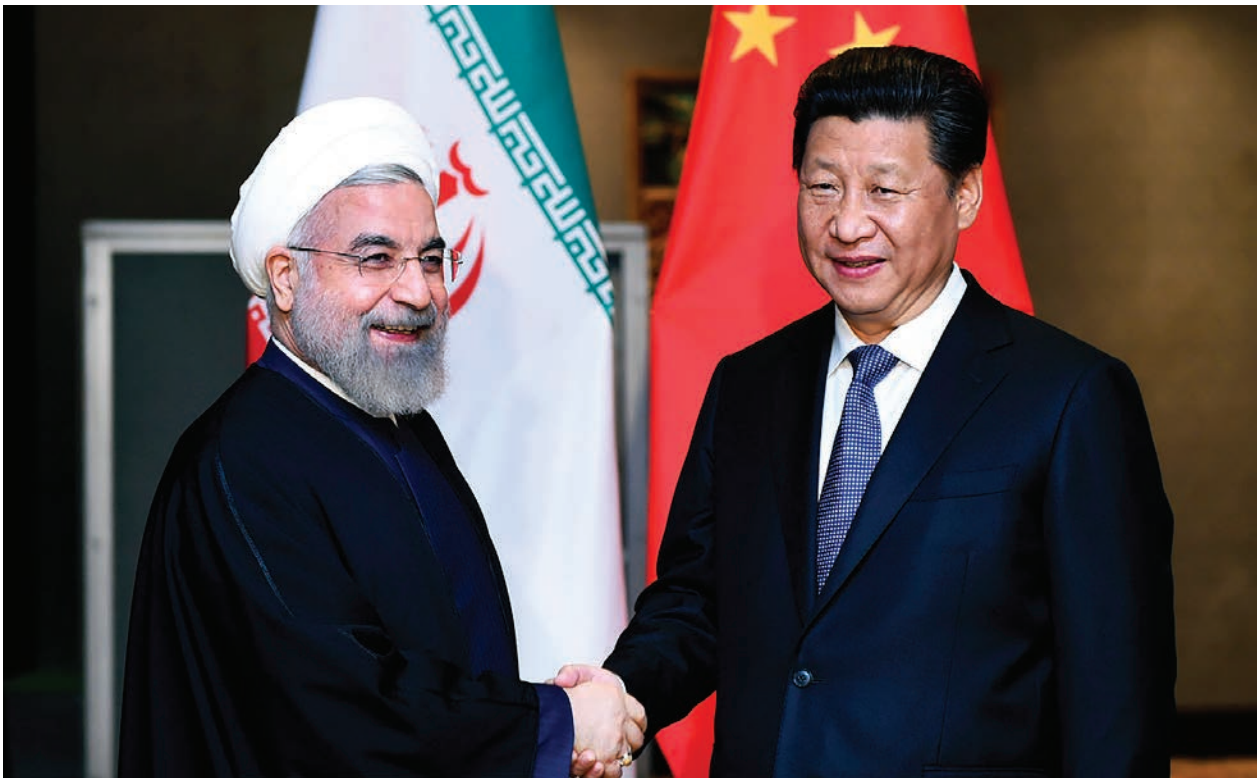

أولاً. لدى كلٍ من الصين وإيران، رغم إختلاف مبادئ التطبيق الأيديولوجي لكل منهما، مشروع وطني استراتيجي بعيد المدى، مما يتطلب بصانع القرار الخليجي دراسة حيثيات هذين المشروعين والعمل على بلورة مشروع خليجي يتواءم مع التوجهات الإقليمية والدولية لكلا المشروعين، بهدف توقي التبعات السلبية لكل منهما وتعميق الجوانب الإيجابية.

ثانيًا. إن إمتلاك دول الخليج، وبخاصة المملكة العربية السعودية لإمكانيات نفطية كبيرة، تمثل محور إستقطاب لعدد كبير من دول العالم، وتأتي الصين في مقدمتها، كونها ثاني أكبر بلد مُستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية بالوقت الحاضر، مما يتطلب بصانع القرار الخليجي توسيع مجالات التعاون النفطي مع الصين لتحقيق مصالح اقتصادية ومآرب سياسية محسوبة.

ثالثًا. تمتلك الصين قدرات بشرية هائلة، إذ تتجاوز أعداد إجمالي القوة العاملة فيها بحسب إحصاءات البنك الدولي نحو (٧٨٦) مليون نسمة في عام ٢٠١٧م، من العلماء والخبراء والفنيين والعمال في كافة مجالات الحياة، مما يُتيح فرصة الاستفادة من القدرات البشرية الفنية لتحديث وبناء البنى التحتية الخليجية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

رابعًا. دراسة المملكة العربية السعودية لبناء أسطول بحري عملاق لنقل النفط والغاز والبضائع التجارية الأخرى بين دول شرق آسيا وبضمنها الصين وبين دول الشرق الأوسط، لمنافسة إيران باستثمار طريق الحرير البري، آخذين بنظر الاعتبار رخص وسائل النقل البحري بالمقارنة مع وسائل النقل البري.

خامسًا. ضرورة استثمار دول الخليج لتوجهات الصين الخارجية بتركيزها على المصالح، كأسلوب لبناء علاقات اقتصادية خارجية واسعة مع مختلف دول العالم، لاستقطاب الاستثمارات الصينية للعمل في الساحة الخليجية وفق حسابات سياسية دقيقة تأخذ بنظر الاعتبار المداخلات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط.

ختامًا، تبقى الصين، امبراطورية اقتصادية صاعدة، وقوة سياسية وعسكرية مؤثرة بالسياسات الإقليمية والدولية، ومن مصلحة الدول العربية كافة، والخليجية منها على وجه التخصيص أن تكون لها علاقات سياسية واقتصادية متوازنة وبصورة مُستمرة معها وفي كافة المجالات، سواءً أكان ذلك في المدى المنظور أم على المستوى الاستراتيجي.

* أكاديمي وخبير اقتصادي من العراق

الصين تطرح مفهوم (السلام التنموي) مقابل المفهوم الغربي (السلام الديمقراطي)

الصين: ضعف الاقتصاد والبطالة والكثافة السكانية أسباب إضرابات الشرق الأوسط

إن تتبع العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط قد يعود بنا إلى ألفي سنة مضت، فقد كانت كل من امبراطورية تانج الصينية والامبراطورية العربية تقعان على طرفي طريق الحرير القديم باعتبارهما عملاقي شرق آسيا وغربها. ومع ذلك فقد تضاءلت هاتان الامبراطوريتان بعد تصاعد القوى الاستعمارية الأوروبية بنحو ألف سنة ليجدوا أنفسهم وقد أضحوا من المهمشين في العصر الحديث. ومع النهضة الأوروبية، أعطت الشعوب الصينية والشعوب الشرق أوسطية الأولوية القصوى لإقامة العلاقات مع القوى الأوروبية، حتى غدت شعوب شرق آسيا وغربها "جيرانًا غرباء عن بعضهما البعض". وفي القرن الـ ٢١، تحديدًا منذ مضي الصين قدمًا في "مبادرة الحزام والطريق" أعادت الشعوب الصينية والشرق أوسطية اكتشاف تراثهم التاريخي وشرعوا في إعادة العلاقات بينهما والعمل على تقاربهما مجددًا بعد الجفوة التي حدثت بينهم.

ديجانج صن

١- المنظور الصيني للقضايا الأمنية في الشرق الأوسط

إثر انتهاء الحرب الباردة، أصبح الشرق الأوسط "بؤرة" للصراعات الدولية بمختلف صورها، من صراعات تقليدية وغير تقليدية، وصراعات داخل البلاد وبين الدول وبعضها البعض، والصراعات الإقليمية والعالمية. ومن منظور الصين، يمكن تصنيف صراعات الشرق الأوسط بشكل تقريبي إلى ستة تصنيفات: الأول، التهديد الإرهابي الذي يمثله " تنظيم الدولة الإسلامية - داعش" و"تنظيم القاعدة وأتباعه"؛ ثانيًا، الحروب بالوكالة والصراعات الأهلية والمتمثلة في سوريا وليبيا واليمن والصومال؛ ثالثًا، مشكلة النزعة العرقية الانفصالية، على سبيل المثال القضية الكردية في تركيا وسوريا والعراق وإيران، وكذلك مشكلة دارفور في السودان؛ رابعًا، عملية السلام في الشرق الأوسط المتمثلة في الصراعات الفلسطينية الإسرائيلية وقضايا الصحراء الغربية، خامسًا انتشار أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك قضية إيران النووية وانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية؛ سادسًا، الخصومة الطائفية والجغرافية بين السعودية وإيران وكذلك بين الكتلة السعودية البحرينية المصرية من جهة مقابل التحالف التركي القطري من الجهة الأخرى؛ وأخيرًا، التهديدات المتنوعة غير التقليدية مثل اللاجئين والقرصنة وانتشار الأسلحة الصغيرة وغيرها.

ولا يقتصر الانشغال بالقضايا الأمنية في الشرق الأوسط على الصعيد المحلي فقط بل على الصعيد الدولي أيضًا: حيث يمتد تأثيرها الواسع إلى مناطق خارج الشرق الأوسط. حيث وصلت آثار الإرهاب واللاجئين وانتشار الأسلحة الصغيرة إلى المجتمع الدولي. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٨م، بلغ عدد المُهجرين من بلادهم وفقًا لتقدير الأمم المتحدة إلى ٦٨,٥ مليون حول العالم؛ ومنهم ٢٥,٤ مليون لاجئ في حين أن ٤٠ مليون منهم نازحين داخل البلاد. وينتمي أكثر من نصف اللاجئين في العالم إلى الشرق الأوسط؛ فهناك ٥٧٪ من اللاجئين من سوريا وأفغانستان وجنوب السودان. وتعد تركيا أعلى الدول استضافةً للاجئين، فهي تحتضن أكثر من ٣,٥ مليون نازح، ويأتي بعدها إيران ولبنان والسودان والأردن والاتحاد الأوروبي، لذا فإن إدارة القضايا الأمنية في الشرق الأوسط ليست شأنًا محليًا فقط، بل هي من مهام المجتمع الدولي.

٢- ديناميكية المشاركة الصينية في الشؤون الأمنية في الشرق الأوسط

يقع الشرق الأوسط في نقطة التلاقي بين كل من طريق الحرير البري وطريق الحرير البحري للصين، ويخدم استقرار

١٩١ مليار دولار حجم تجارة الصين والدول العربية و٣٧ مليارًا مع إيران وازدادت مع إسرائيل ١٩ ٪ لتبلغ ١٢ مليارًا ومع تركيا ٢١مليارًا

وتنمية المنطقة مصالح بكين التجارية والسياسية والدبلوماسية والأمنية. وفي أكتوبر٢٠١٧م، ألقى الرئيس الصيني شي جين بينج، خلال المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، الضوء على "توجه الصين المضطرد إلى قلب الساحة العالمية"، ولذلك يتوجب على الصين بذل قصارى جهدها للمساهمة في حل الصراع في الشرق الأوسط وتقديم السلع الأمنية العامة في منطقة الشرق الأوسط على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف.

وتنظر الصين إلى الشرق الأوسط باعتباره "سوقًا" وليس "منطقة صراع"؛ فهي أكبر مستثمر في الشرق الأوسط ومن مصلحتها استقرار الأمن في المنطقة. ففي عام ٢٠١٧م، استوردت الصين حوالي ٢٠٠ مليون طن من النفط من المنطقة، وهو ما يقرب من نصف إجمالي وارداتها من النفط الخام. كما تعد الصين أكبر شريك تجاري بالنسبة إلى (١١) دولة من دول منطقة الشرق الأوسط، وهم ١٠ دول عربية وإيران. في عام ٢٠١٧م، بلغ حجم التجارة بين الصين والدول العربية ١٩١ مليار دولار؛ وبلغت التجارة الصينية الإيرانية ٣٧ مليار دولار؛ وازدادت تجارة إسرائيل مع الصين بنسبة ١٩ في المئة لتصل إلى ١٢ مليار دولار ووصلت مع تركيا إلى ٢٦ مليار دولار. كما وقّعت الصين مع الدول العربية عقودًا تقدر بمبلغ ٣٣ مليار دولار في ٢٠١٧، وهناك أكثر من مليون مغترب في الشرق الأوسط أتوا من الصين من أجل أعمال التجارة أو الدراسة أو قضاء الحج.

وبعد قرار إدارة ترامب بالانسحاب من الشرق الأوسط، كان من الصعب على الصين أن تلعب دور المنتفع بدون تقديم مقابل، فلم يعد بإمكان الصين السعي للحصول على مكاسب اقتصادية دون الانخراط في الشأن السياسي.

وبالرغم من تمسك الصين بسياسة الحيادية فيما يتعلق بالشرق الأوسط، إلا أنها قد انخرطت في شؤون الشرق الأوسط الأمنية للحصول على تأييده في قضية تايوان والتبت وكسينجيانج وحقوق الإنسان وقضايا بحر جنوب الصين، والأكثر أهمية لحماية مصالحها المشروعة عبر البحار في الشرق الأوسط.

وفي مقابل مفهوم (السلام الديمقراطي) الذي وضعه الغرب تضع الصين مفهومًاجديدًا وهو (السلام التنموي)، إذ تدفع الصين بأن الأسباب الجذرية التي أدت إلى انبثاق القضايا الأمنية في الشرق الأوسط هي الجمود الاقتصادي ومعدل البطالة العالي وضعف البنية التحتية والكثافة السكانية العالية والضغوط الاجتماعية والاقتصادية وليس "العجز الديمقراطي" كما أوضح الغرب. وتمتلك الصين الوضع المناسب لتطبيق مفهومها المتعلق (بالسلام التنموي) من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية. لقد لعب الغرب ومعه روسيا دور المهيمن على مسرح الصراعات في بلاد مثل أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا واليمن (أي لعبت "الشوط الأول من مباراة كرة القدم")، في حين أن الصين قد لعبت دورًا رئيسيًا في مرحلة البناء-ما بعد الحرب (أي لعبت "الشوط الثاني من المباراة")، ولقد أسست الصين بالفعل وجودًا اقتصاديًا جوهريًا في الشرق الأوسط. فلربما أطاح الغرب بأنظمة قديمة في حين أن الصين أخذت في بناء اقتصاديات جديدة.

وبشكل عام لقد رحبت الشعوب والحكومات المحلية بمشاركة الصين في الشؤون الأمنية في الشرق الأوسط، مع تمسك الصين بمبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول الأخرى وعدم التورط في حروب غير مشروعة أو حروب بالإنابة؛ حيث تنظر الصين إلى دول الشرق الأوسط على أنها شريك مكافئ لها وليس أقل منها أو متأخر عنها. إن الصين تجمعها علاقات طيبة مع جميع الأطراف المتنازعة: مع كل من السعودية وإيران، وكل من فلسطين وإسرائيل، وكل من الجزائر والمغرب، وغيرهم، لذلك يُنظر إلى الصين باعتبارها أكثر اتزانًا. ويجمع الشعب الصيني والشعوب الشرق أوسطية ذكريات مشتركة حول "طريق الحرير القديم" بما يوحي به من شعورٍ تاريخي قوي وروابط عاطفية تجمع بينهم. إن الصين دولة ناميةٍ مثل دول الشرق الأوسط ولا تسعى إلى فرض نفوذها عليه ولا إلى تصدير أيديولوجيات أو معتقدات دينية إليه؛ كما أن الصين ليس لديها تاريخ استعماري مع الشرق الأوسط بل لقد كانت في الواقع ضحية للاستعمار الغربي، مثل شعوب الشرق الأوسط.

٣- مشاركة الصين في الشؤون الأمنية في الشرق الأوسط عبر الوسائل الدبلوماسية

تستند مشاركة الصين في الشؤون الأمنية في الشرق الأوسط على ثلاث ركائز: دبلوماسية وعسكرية واقتصادية. وتحديدًا، تركز الصين في إدارتها للشؤون الأمنية على التعاون المشترك بين الوكالات: حيث تنتهج وزارة الخارجية الصينية دبلوماسية شبه توسطية؛ وتعتمد وزارة الدفاع الصينية وجود عسكري غير عدواني؛ كما تقدم وزارة التجارة الصينية المساعدات الاقتصادية إلى البلاد التي تمر بمرحلة انتقالية - هادفةً بكل ذلك إلى تهدئة الصراعات والسيطرة عليها.

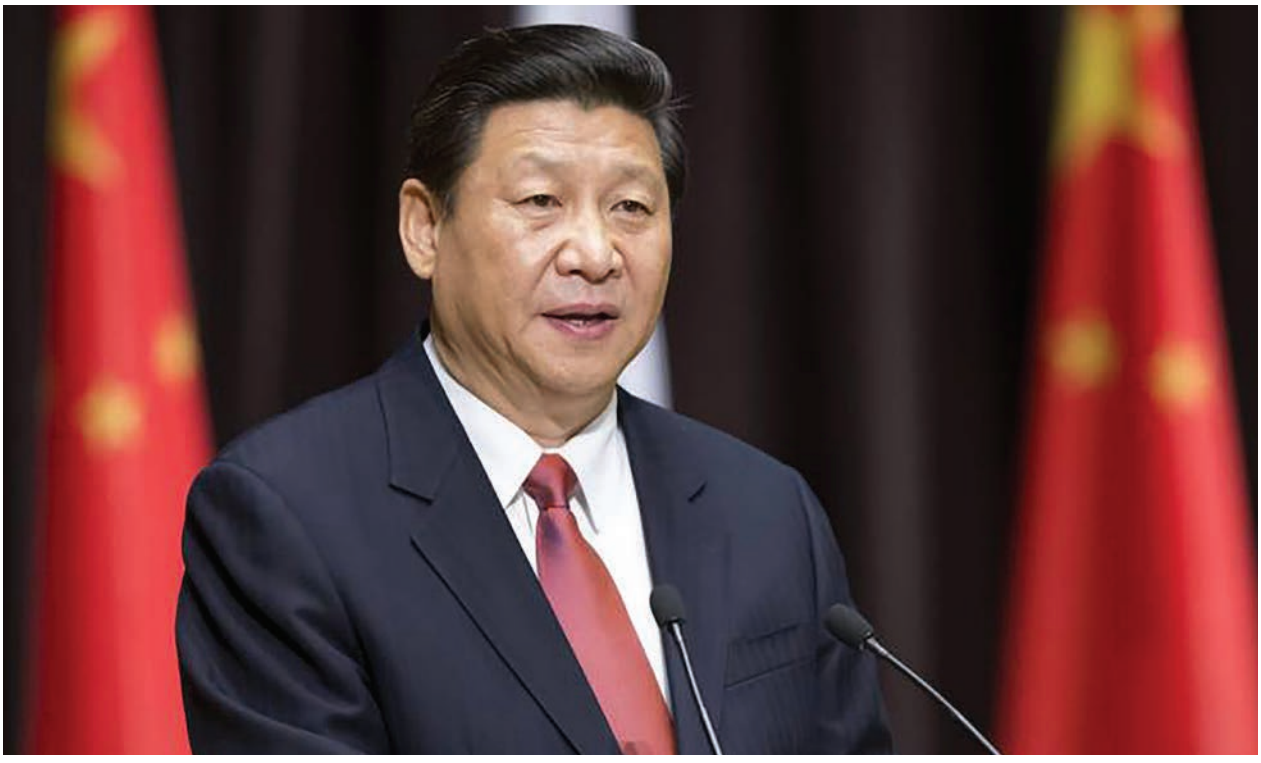

الركيزة الأولى: دبلوماسية الصين شبة التوسطية:

تتسم الدبلوماسية شبة التوسطية التي تتبعها الصين بالحذر وتهدف إلى حل الصراع، بحيث يتضمن مشاركة الصين ولكن بدون أن تلعب دورًا جوهريًا في عملية التوسط. إن الصين تفضل المشاركة على الهيمنة؛ والتبعية على القيادة؛ وتقديم الأفكار البناءة عوضًا عن وضع الأجندات؛ والوصول إلى حلول لتهدئة الصراع بدلا من فرض القوة لإنهائه. واعتبارًا من عام ٢٠١٨م، قامت الصين بترشيح خمسة مبعوثين خاصين للاهتمام بقضية شبة الجزيرة الكورية (شمال كوريا)، والشؤون الإفريقية (السودان)، وشؤون الشرق الأوسط (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي) والقضية الأفغانية والسورية على التوالي. هذا ويختص أربعة منهم بالتعامل مع قضايا الشرق الأوسط الهامة. ويتسم المبعوثون الصينيون بأنهم أكثر عملية وأكثر حيادية وأكثر صبرًا، ويسعون لوضع حلول تدريجية للقضايا الشائكة، برغم أنها أحيانًا ما تكون سلبية وغير كافية.

كما تتسم دبلوماسية الصين شبة التوسطية بالانتقائية استنادًا إلى أربعة عوامل: علاقة الأزمة بالمصالح التجارية الحيوية للصين؛ ونطاق النفوذ الصيني؛ ومقدار موافقة القوى العظمى، وتعذر تسوية الأزمة. ونظرًا لنفوذ الصين المحدود في الوقت الحالي، فإن مساعيها للتوسط تنحصر في القضايا التي في متناول يديها، والتي يمكن تصنيفها إلى أربع فئات:

الأولى: "التدخل متعدد الأوجه" مثل توسط الصين في قضايا السودان / جنوب السودان / دارفور؛

والثانية: التدخل الاستباقي" مثل توسط الصين في القضية النووية الإيرانية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛

والثالثة: "التوسط المحدود" مثل الانخراط الصيني المحدود في الحرب المدنية الليبية والأزمة السورية والصراع اليمني والنزاع الإيراني السعودي والخلافات الدبلوماسية بين السعودية والإمارات العربية والبحرين من جهة وقطر من الجهة الأخرى.

والرابعة: "المشاركة غير المباشرة"، أي توسط الصين في الأمم المتحدة، مثلما حدث في قضايا الأزمة الصومالية ومسألة الصحراء الغربية والنزاع على الأرض بين إيران والإمارات العربية المتحدة والقضية اللبنانية وحملات مكافحة الإرهاب في مجتمع الشرق الأوسط ضد "الدولة الإسلامية" ومنظمة القاعدة وأتباعها، فإن انخراط الصين في هذه الشؤون يعد غير مباشر وطفيف.

٤- مشاركة الصين في الشؤون الأمنية الشرق أوسطية من خلال الوسائل العسكرية.

إن الركيزة الثانية هي الوجود العسكري الصيني غير العدواني. ففي الوقت الحالي، تنشر الولايات المتحدة حوالي ٦٠،٠٠٠ جنديًا وعشرات القواعد العسكرية في عشرة من دول

الشرق الأوسط وهي الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان وتركيا وجيبوتي والعراق وسوريا وأفغانستان، ويحتل نفوذها العسكري المركز الأول من بين القوى العظمى؛ حيث نشرت بريطانيا حوالي ٣٠٠٠ جنديًا في قبرص والبحرين؛ ونشرت فرنسا حوالي ٣٠٠٠ من قواتها العسكرية في الإمارات العربية المتحدة وجيبوتي؛ ونشرت روسيا حوالي ٣٠٠٠ جنديًا في سوريا، ولدى كل منهم العديد من القواعد العسكرية. وتأتي هذه القوى الثلاث في المستوى الثاني من حيث النفوذ العسكري في المنطقة.

وفي الوقت الحالي، نشرت الصين ١٠٠٠ من جنودها في قاعدة أوبوك اللوجستية في جيبوتي؛ ليحتل نفوذها العسكري المركز الثالث. ولقد افتُتحت القاعدة رسميًا، في أغسطس ٢٠١٧م، على يد القوات البحرية التحريرية الصينية. وأرسلت الصين في ديسمبر ٢٠١٨م، ٣١ قافلة للمساعدات البحرية إلى المياه الصومالية من أجل حماية الأمن البحري للبحر الأحمر وبحر العرب.

وغالبًا ما تُرسل الصين قوات عسكرية بشكل مؤقت للقيام بعملية إجلاء للمواطنين الصينيين من الشرق الأوسط. فمنذ عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨م، اضطرت الصين إلى سحب أكثر من ٥٠ ألف من المغتربين الصينيين في دول الشرق الأوسط من بينها ليبيا والسودان واليمن ومصر وأفغانستان والعراق؛ وذلك نظرًا لحالات الطوارئ المحلية مثل الحروب الأهلية والهجمات الإرهابية وأعمال الشغب المناوئة للحكومة والانتفاضات وغيرها من الصراعات المسلحة.

وبعد ذلك، فإن قوات حفظ السلام الصينية في الشرق الأوسط هي الأكبر من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي ٢٠١٥م، أعلن الرئيس الصيني شي أن تبرع الصين بمبلغ وقدره واحد مليار دولار إلى صندوق السلام والتنمية التابع للأمم المتحدة، وأن الصين ستقوم بتدريب ٢٠٠٠ جندي من قوات حفظ السلام التابعة للدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، و في إبريل ٢٠١٨م، ساهمت الصين بأكثر من ١٨٠٠ جندي وشرطي في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى الشرق الأوسط أو في مناطق قريبة منه: الصحراء الغربية (بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية – عشرة أفراد)، ودارفور في السودان (يوناميد: بعثة حفظ السلام المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور– ٣٧١ فردًا)، ولبنان (اليونيفيل: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان – ٤١٨ فردًا)، وجنوب السودان (بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان – ١،٠٥٦ فردًا) وفلسطين وإسرائيل (يونتسو: هيأة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة – ٥ أشخاص).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد شارك الجيش الصيني في عمليات مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة. ومع الأخذ في الاعتبار قرار الحكومة السورية بقبول اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتزام الحكومة السورية بتطبيق الاتفاقية مبدئيًا قبل دخولها حيز السريان، فقد قدمت البحرية الصينية قافلة خدمات لسفن الأمم المتحدة المحملة بالأسلحة الكيميائية السورية من أجل تدميرها في قبرص.

وأخيرًا: أرسلت الصين متعهدي خدمات الأمن الخاصة إلى البُلدان والمناطق التي دمرتها الحروب، على سبيل المثال سنو ليوبارد كوماندو الذين أرسلتهم الشرطة الصينية المسلحة، وشركة الأمن الصينية "تيان جياو تيوي (جي أس أي)" و "هوا شين تشونغ ان لخدمات الأمن المحدودة.

٥- مشاركة الصين في الشؤون الأمنية في الشرق الأوسط عبر الوسائل الاقتصادية

إن الركيزة الثالثة هي المساعدات الاقتصادية الصينية. لطالما سلطت الدول الغربية اهتمامها على إدارة "الشؤون الأمنية" و"الشؤون الديمقراطية". ومع ذلك، فإن الصين تتجاهل "إجماع واشنطن" هذا، وتعمل على استبداله بتوافق آخر وهو "إجماع بكين"، وتدفع بأن التنمية بالنسبة للدول النامية في الشرق الأوسط أشد إلحاحًا وضرورةً من الديمقراطية؛ "فتوفير الغذاء في الشرق الأوسط أهم من توفير صناديق الاقتراع"، وهذا هو "توجه الصين في إدارتها لشؤون التنمية". كما تدفع الصين بأنه ينبغي على القوى الخارجية والمجتمع الدولي تقديم المساعدات الاقتصادية إلى الشرق الأوسط والتي هو في أمس الحاجة إليها، بدلاً من تصدير الأسلحة والديمقراطية غير الملائمة.

وتتناسب المساعدات الاقتصادية الصينية إلى الدول التي مزقتها الحروب في الشرق الأوسط مع قوة بكين القومية

الصين الصاعدة و"المستجدة".. مشاركتها في الشؤون الأمنية في الشرق الأوسط تجريبية وابتدائية كمن "يتحسسون الأحجار وهم يعبرون النهر"

رؤية بكين: تعايش الوجود العسكري الغربي مع الوجود الاقتصادي للقوى الآسيوية المتصاعدة في الشرق الأوسط

العامة، على سبيل المثال المساهمة بمئة مليون دولار في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صوماليا منذ عام ٢٠١٥؛ وب ٦٠٠ مليون ين للشؤون الإنسانية والتعمير في سوريا واليمن ولبنان والأردن منذ عام ٢٠١٨م؛ وواحد مليار ين من أجل بناء قدرات الحكومات العربية منذ عام ٢٠١٨م، وترى الصين أنه يمكننا القضاء على جذور العنف والصراعات في الشرق الأوسط من خلال التنمية الاقتصادية والتعمير الاجتماعي، فالتنمية هي المبدأ المطلق لدول الشرق الأوسط وما تمر به من مرحلة انتقالية.

إن الاسلوب الصيني في الإدارة يكشف عن قدرة بكين على نشر "قوتها الحصيفة" في الشرق الأوسط. فأولاً، تطمح بكين إلى الديناميات الجغرافية الاقتصادية بدلاً من الطموحات الجغرافية السياسية للبلاد. وثانياً، تسعى الصين لإظهار أن الوجود العسكري الدولي في الشرق الأوسط بدلاً من الوجود العسكري لدولة واحدة يهدف إلى توفير السلع الأمنية الدولية العامة؛ ثالثًا، لقد حققت الصين استثمارات عظيمة في الشرق الأوسط لتُثبت اعتقادها في "السلام التنموي" مقابل فرضية "السلام الديمقراطي" الغربي. فالأسلوب الصيني لإدارة الشؤون الأمنية يتسم بتفادي المخاطر والحذر والترابط الاقتصادي الأمني.

الخاتمة

في القرن الحادي والعشرين، شكلت الولايات المتحدة والقوى الأوروبية وروسيا ما يعرف باسم "المجالات الأساسية التقليدية، ساعية بذلك لتحقيق المصالح الجغرافية السياسية، في حين أن القوى الآسيوية، ومنهم الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند، قد صاغوا "مجالات أساسية جديدة" ساعين بذلك لتحقيق المصالح الجغرافية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن المصلحة المشتركة للكتلتين تستدعي تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط على الرغم من تبنيهما لتصورات مختلفة لحل الصراعات في هذه المنطقة. ففي المستقبل القريب، سيتعايش الوجود العسكري للقوى الغربية مع الوجود الاقتصادي للقوى الآسيوية المتصاعدة في الشرق الأوسط، ومن ثم سيقوموا تباعًا بتشكيل مراكز قوى مزدوجة في المنطقة.

وتمتلك الصين وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بوضع حل للشؤون الأمنية في الشرق الأوسط. فهي ضد الممارسات الغربية من سياسات التحالف ومجالات النفوذ والحروب بالوكالة؛ وهي حذرة بشأن التدخل لدواعي إنسانية وتغيير الأنظمة؛ كما أنها ضد القول بأن جزءًا من الدول المتنازعة في الشرق الأوسط هو جزء "شرير" و"مفتعل للمشاكل". بل عوضاً عن ذلك، تشدد الصين على أن جميع الأطراف شركاء وسواسية في الحوار من أجل الوصول لحل جامع وشامل لهذه الصراعات.

ومن أكثر الاقتراحات التي قدمتها الصين أهمية هو "السعي للوصول إلى أرضية مشتركة ووضع الخلافات جانبًا". إن الصين تدعو الدول الغربية إلى أن تتعلم من دول شرق آسيا: ينبغي على الأطراف المتنازعة السعي إلى التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي مع وضع النزاعات السياسية جانبًا. وينبغي على الأطراف المتنازعة مثل إيران والسعودية، وقطر ودول مجلس التعاون الخليجي، والجزائر والمغرب، استئناف الروابط الدبلوماسية وإعادة التبادل الاقتصادي والثقافي وترك النزاعات السياسية للأجيال القادمة.

خلاصة القول، أن الصين نظرًا لكونها قوة صاعدة و"مستجدة" فإن مشاركتها في الشؤون الأمنية في الشرق الأوسط هي مشاركة تجريبية وابتدائية مثلها مثل "من يتحسسون الأحجار وهم يعبرون النهر" فهي لديها مسار مختلف في المنطقة. ومع ذلك، فليس من الضروري أن تكون اللعبة بلا جدوى بالنسبة للقوى الأخرى، الموجودة والصاعدة، مثل أمريكا والقوى الأوروبية وروسيا والهند. حيث تمتلك جميع القوى الخارجية والبلدان الإقليمية مصالح تتعلق بالأمن في الشرق الأوسط. إن وجهات نظرهم حول إدارة الشؤون الأمنية في الشرق الأوسط تشبه العلاقة بين الطب الغربي والطب الصيني التقليدي: فهما يختلفان في الأساليب ولكن لديهما توافق متبادل حول معالجة جروح الشرق الأوسط.

* أستاذ جامعي ونائب مدير معهد دراسات الشرق الأوسط، جامعة الدراسات الدولية بشانغهاي، الصين.

تتنافس على جذب المدخرات الإسلامية .. ومحطة عبور على طريق الحرير

إقامة شراكة استراتيجية بين الصين والخليج: هونج كونج بوابة الصين للتمويل الإسلامي

في ظل التحديات التي تواجهها هونغ كونج، والناشئة عن الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم في عام ٢٠٠٨م، فضلاً عن اعتمادها المفرط على اقتصاد الصين والديناميكا الإقليمية المتغيرة الموجودة في الروابط الاقتصادية الوثيقة عبر المضيق بين تايوان والصين، تأتي التنمية المالية الإسلامية في هونج كونج كاستراتيجية بديلة. وتصف هونج كونج نفسها استراتيجيًا بأنها البوابة إلى البر الرئيسي للصين، من حيث التمويل، والتجارة، والاستثمار، والسياحة، والنقل، والاتصالات، كما تعد أيضًا مركزًا للتمويل الإسلامي. وتمتلك هونج كونج، باعتبارها ميناء المعاهدات في عهد الاستعمار البريطاني، ولكونها نافذة على الصين فيما بعد، مميزات خاصة في استيعاب تدفق الدولار النفطي من الشرق الأوسط. وترجع هذه المزايا إلى موقعها الاستراتيجي والجغرافي السياسي كبوابة من وإلى الصين، وكذلك نظرًا لبنيتها التحتية المالية الراسخة. ومع تحول هونج كونج من ميناء للمعاهدات، حيث كان الشرق يلتقي بالغرب في فترة الحرب الباردة، إلى موقعها الحالي كبوابة محتملة لدخول رأس المال الإسلامي إلى الصين، في وقت التوسع السريع للعلاقات بين الصين والخليج، فقد أدى نقل النموذج الاقتصادي لهونج كونج إلى إلقاء الضوء على ديناميكية تغيير القوى في النظام العالمي.

هو واي يب

إعادة توجيه ثقافة هونغ كونج: الثقافة المالية "الحلال"

يقدم التمويل الإسلامي إمكانيات هائلة لسوق هونج كونج المالي، فخصائصه ذات الدلالات الأخلاقية القوية والتمويل القائم على أساس ديني والذي يؤكد على مبادئ العدالة والإنصاف، والشراكة القائمة على تقاسم الربح والخسارة تبدو غريبة عن الممارسات السائدة للرأسمالية العالمية، والمتجذرة بقوة في المضاربة والاقتصاد القائم على الفائدة. فقد تجمعت عوامل انهيار النظام العالمي بعد أحداث ١١ سبتمبر والأزمة المالية العالمية لتضع النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الغربي في حالة من الفوضى، حتى تمكن التمويل الإسلامي من جذب المستثمرين الباحثين عن بديل. وبالإضافة إلى ذلك، توجد إمكانيات مالية هائلة لتطوير الأعمال التجارية في العالم الإسلامي. وتعمل هونج كونج حاليًا على إعادة تغيير وضعها لتكون وسيطًا بين التمويل المالي القائم على الاقتصاد النفطي في الشرق الأوسط وبين الصين. ومنذ عام ١٩٧٧م، قد أدت عملية دمج هونج كونج في الاقتصاد الصيني مع نموها الاقتصادي القوي، إلى تحويل هونج كونج من مدينة دولية إلى مدينة الصين العالمية.

خارج الإطار الليبرالي الجديد: تحويل هونج كونج إلى مركز مالي إسلامي

وبعد مرور عقد من التجربة، أثبت التحول الهيكلي أو تغيير المسار الذي يستهدف تحديد موقع هونج كونج كاقتصاد مبتكر وذو قيمة مضافة عالية القيمة أنه لا يمكن الاعتماد عليه؛ إذ لم يتم تنفيذ محاولات إعادة الهيكلة الاقتصادية تنفيذًا شاملاً من تراجع التصنيع إلى الابتكار التكنولوجي العالي. وفي ظل هذا الإطار الواسع من إخفاق الحكومة، اضطرت هونج كونج لاستئناف تركيزها على اقتصاد الخدمات والتمويل.

وفي عام ٢٠٠٧م، قاد السيد / جون تسانج شون واه، وزير المالية بهونج كونج، مبادرة للكشف عن إمكانية تطوير هونج كونج كسوق آسيوي للصكوك الإسلامية، ويرى بأنه على هونج كونج تجربة هذا السوق غير المستغل، وقد ساند هذا الرأي الرئيس

التمويل الإسلامي في هونج كونج جولة انفتاح تجعلها معبرًا في اقتصاد طريق الحرير لربط الصين بالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا

التنفيذي لمنطقة هونج كونج الإدارية الخاصة، السيد دونالد تسانج، الذي أعلن من قبل عن مبادرة التمويل الإسلامي في خطابه الذي أعلن فيه عن سياسته في عام ٢٠١٧م. وبالنسبة للرئيس التنفيذي، يُقدم التمويل الإسلامي إمكانيات هائلة للتطوير، ويعمل كوسيلة لتوطيد مكانة هونج كونج كمركز مالي عالمي. وتُفسر عالمة الأنثروبولوجي هيلين سيو تجربة هونج كونج في تطوير التمويل الإسلامي بأنها جولة أخرى من أنشطة الانفتاح التي تهدف لجعل هونج كونج معبرًا في اقتصاد طريق الحرير الجديد لربط الصين بالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

وفي السنوات الأخيرة، تم وضع سياسة إدراج الفرص الإسلامية في الاقتصاد الرئيسي في نوفمبر ٢٠٠٧م، موضع التنفيذ. وقد وافقت لجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونج كونج على مؤشر هانج سينج الإسلامي الصيني، وفي وقت لاحق، في يناير ٢٠٠٨م، نظمت هيأة النقد في هونج كونج "ندوة حول التمويل الإسلامي"، حيث قامت بدعوة خبراء دوليين لتسريع نشأة السوق المالي الإسلامي في هونج كونج. وفي أعقاب ذلك، ترأس الرئيس التنفيذي سير دونالد تسانج وفدًا في زيارة رائدة إلى الشرق الأوسط، استهدفت ثلاث دول خليجية (الكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة) من أجل إقناع المقترضين والمستثمرين بأن هونج كونج هي المكان الأمثل لاستكشاف الفرص فيما يتعلق بإصدار السندات الإسلامية. وشدد الرئيس التنفيذي على أنه نتيجة للأزمة المالية العالمية، فقد حان الوقت لاستكشاف دول البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) وغيرها من الكتل الاقتصادية الناشئة وكذلك العمل على تطوير سوق السندات الإسلامية.

وقد صاحبت دعوة تسانج توقيع مذكرة تفاهم بين لجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة في هونج كونج وسلطة دبي للخدمات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت سلطات هونج كونج مراجعات للنظام الضريبي والنظام القضائي، من خلال التعاون بين هيأة النقد بهونج كونج النقدية ورابطة أسواق الخزانة لضمان أن سوق هونج كونج يمتلك كافة العناصر الداعمة الضرورية اللازمة لنمو التمويل الإسلامي وازدهاره. وعقب ذلك، قدمت الحكومة منتجات التمويل الإسلامي، بما يشمل صناديق الاستثمارات الإسلامية بالتجزئة واتحاد القروض الإسلامية، إلى البنوك المحلية وعملائها. كما كان هناك تدريب للخبراء لدعمهم وتسهيل مهمة بيع وإدارة الأدوات لعملائهم. ويقيم القسم التالي الاحتمالات والتحديات القائمة في هذا الطريق التنموي المبتكر في هونج كونج.

هونج كونج مأوى شرق آسيوي للمدخرات

ومن الناحية الجغرافية السياسية، لا تعاني هونج كونج من مشاكل عرقية ودينية مضطربة مثل تلك التي تشبه العلاقات المسيحية الإسلامية في الغرب. هذا الموقف المفيد يزيد من إمكانية وجود علاقة اقتصادية ناجحة بين هونج كونج والدول الإسلامية.

أشار السيد/ ما هونج جيان، رئيس المجلس الصيني - العربي لتشجيع الاستثمار ومقره بكين، إلى أنه عقب أحداث ١١ سبتمبر، واجه رجال الأعمال المسلمون صعوبة في الحصول على تأشيرات للذهاب إلى الدول الغربية. ويرجع ذلك للقيود التي كانت مفروضة عليهم، فضلاً عن وجود ظاهرة الإسلاموفوبيا، وبدأ رجال الأعمال المسلمون في تحويل اتجاه أعمالهم إلى الصين وشرق آسيا. تزامن ذلك مع محاولة الحكومة الصينية لتسهيل الأنشطة التجارية بين الصين والدول لعربية. ونتيجة لذلك، أصبحت الصين وهونج كونج بصفتها جزءًا منها، سوقًا جديدًا لاستثمار رأس المال الخليجي ومأوى لعائدات النفط.

هونج كونج باعتبارها بنية تحتية مالية ثابتة ومستقرة

يرى الدكتور تشان كا كيونغ سيجر، وزير الخدمات المالية، ومكتب الخزانة، أن البنية التحتية المالية المستقرة في هونج كونج ونظامها القانوني الراسخ، يمنحها القدرة على أن تصبح مركزًا للتمويل الإسلامي في آسيا.

وبالإضافة إلى قربها من الصين، تمتاز هونج كونج ببيئة تجارية تنافسية مع معدلات ضرائب منخفضة ونظم قضائية مستقلة وسوق اقتصادية حرة بشكل كبير. فقد أدى إنشاء اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، وهي هيأة تنظيمية موقرة، إلى خلق ثقافة مكافحة للفساد. وفضلاً عن وجود سوق مالي مكتمل ونشط وقادر على التكيف مع الظروف المحيطة، تمتلك هونج كونج بنية تحتية واسعة النطاق لتقديم المنتجات والخدمات إلى المستثمرين الدوليين. وإذا تمكنت هونج كونج من تطوير سوق رأسمالي إسلامي بالجملة، بما في ذلك الخدمات المالية التي تشمل السندات الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإن ذلك من شأنه أن يجذب أعدادًا كبيرة من المستثمرين المسلمين. وفي حال استغلت هونج كونج الفرص المتاحة، وربطت احتياجات

الاستثمار في دول الشرق الأوسط بالاحتياجات المالية للصين، فقد تُصبح هونج كونج مركزًا يُمكن الاعتماد عليها لسوق رأس مالي إسلامي، ومحورًا لطريق الحرير الجديد.

هونج كونج كمركز موارد بشرية لرأس المال الإسلامي الصيني

بالرغم من النمو السريع للتجارة بين الصين والشرق الأوسط، فإن منطقة الصين العظمى لازالت غير مألوفة للعديد من المستثمرين القادمين من الشرق الأوسط. وقال جواهر السوديري، مدير مكتب الهيأة العامة للاستثمار السعودية في الصين، إنه على الرغم من اهتمام التجار السعوديين اهتمامًا كبيرًا باستكشاف الأعمال التجارية في الصين، إلا أن عدم وجود تفاهم ثقافي يمثل عائقًا لهم. ويمكن لهونج كونج بعد تتبع الممارسات الاقتصادية الغربية لوقت طويل أن تكون نقطة انطلاق للوساطة بين التجارة الصينية ـ السعودية.

تتميز هونج كونج أيضًا بالكفاءة العالية لموظفيها، خاصة "العائدين". حيث أنه عندما اقترب موعد تسليم هونج كونج إلى الصين في عام ١٩٩٧م، كان العديد من مواطني هونج كونج يخشون من حالة عدم اليقين السياسي وآثروا الهجرة إلى بلدان أخرى، ولا سيما إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. واكتسب الأطفال في هذه العائلات التي اختارت الهجرة الثقافة والمعرفة الغربية والصينية. ثم عاد العديد منهم إلى هونج كونج بعد إتمام تعليمهم لمواصلة حياتهم المهنية، ومعظمهم التحق بالعمل في قطاعات الخدمات المالية في هونج كونج. كما يوجد أيضًا مجموعة كبيرة من الموظفين ذوي الخبرة الذين تمتد جذورهم إلى هونج كونج، وتوفرت لهم فرصة الدراسة والعمل بالخارج. يدعم هؤلاء الأفراد تطوير طريق الحرير الجديد من خلال القدرة على استغلال معرفتهم المهنية في المؤسسات المالية العالمية والاستشارات القانونية، وشركات الإعلام. ومن ثم، فإن هذه الخلفية متعددة الثقافات ستمكنهم من العمل مع المواطنين ومع أشخاص ذوي ثقافات مختلفة.

تحديات أمام تطوير التمويل الإسلامي في هونج كونج

ووفقًا لدايفد إم ويب، ناشط مالي، فإن المجتمع الإسلامي الصغير في هونج كونج يعني أنه سيكون هناك طلب منخفض على المنتجات المالية الإسلامية. كما يعتقد ويب أن الطلب الأجنبي على هذه الوسيلة الاستثمارية أيضًا لن يكون كبيرًا. وخلُص إلى أن التمويل الإسلامي لن يرقى إلى مستوى توقعات الحكومة، فلن يُساعد في إنقاذ اقتصاد هونج كونج، ولا في الحفاظ على دورها بصفتها إحدى المراكز المالية الدولية الرئيسية، كما أن نظام التعليم العالي في هونج كونج لا يوفر الخبرات المحلية لتقديم المشورة الخاصة بتطوير التمويل الإسلامي. على عكس دول مثل سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا التي أسست بالفعل نظمًا للتمويل الإسلامي.

ثمة عقبة رئيسية أخرى أمام تنمية التمويل الإسلامي في هونج كونج، وهي أن العديد من مستثمري هونج كونج قد لا يكون لديهم معرفة كافية بالإسلام كدين، وكيفية الربط بينه وبين متطلبات السندات الإسلامية وفقًا للشريعة الإسلامية. ستحتاج هونج كونج في محاولاتها لتنمية التمويل الإسلامي إلى تعديل قوانين ولوائح مختلفة لكي تجعل المعاملات التجارية متوافقة مع المتطلبات الدينية للعملاء المسلمين. ولن تكون مهمة تنقيح القوانين سهلة بدون وجود دعم من فريق خبراء جدير بالثقة. وهناك أمر آخر يتعلق بما إذا كان مجتمع هونج كونج في مجمله على استعداد لقبول أخلاقيات العمل الجديدة أم لا. وأشار أندرو وود، مراسل الأسواق والاستثمار في آسيا بجريدة "فايننشال تايمز"، إلى أن المجتمع ككل غير مضياف للمسلمين الذين يعيشون في هونج كونج.

وبالرغم من موقع هونج كونج المتميز باعتبارها بوابة إلى الصين، إلا أنها تعد أحدث عضو في المجموعة المتنامية من المراكز المالية التي تسعى إلى جلب التمويل الإسلامي إلى نظمها المالية الرئيسية؛ إذ تأخرت هونج كونج كثيرًا بالمقارنة مع المنافسين الاقتصاديين الإقليميين مثل سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا.

في الختام، هل تلعب هونج كونج دور الوسيط في طريق الحرير الجديد؟

في عام ٢٠١٢م، وبعد ثلاث سنوات من المشاورات المتعلقة بالسوق والمناقشات المجتمعية، أعلن وزير المالية، السيد/ جون تسانغ شون واه، أن هونج كونج ستقوم بوضع اللمسات الأخيرة على التعديلات التشريعية الخاصة بضريبة الأرباح وضريبة العقارات ورسوم الطوابع لجعلها متوافقة مع متطلبات السندات الإسلامية في ميزانية عام ٢٠١٢-٢٠١٣م، وهذه التعديلات على قانون الإيرادات الداخلية وقانون الطوابع سيعمل على إزالة الحواجز أمام جذب التمويل الإسلامي ووضع المعاملة الضريبية للتمويل الإسلامي على قدم المساواة مع السندات التقليدية. وعلى الرغم من أن هذا أمر قد طال انتظاره إلا أنه في غاية الأهمية. ومن الواضح أن هونج كونج ترغب في لعب دور جديد باعتبارها وسيط في العلاقات الاقتصادية المتنامية بين دول الخليج والصين، وخلق رابط جديد في النظام العالمي السياسي والاقتصادي المتغير.

* أستاذ مساعد بقسم العلوم الاجتماعية - معهد هونج كونج للتعليم

الصين ثالث أكبر شريك لتجارة البضائع وثالث أكبر سوق تصدير لدول الخليج

العلاقات الاقتصادية الخليجية - الصينية: ٤ مقومات للتعاون و٥ عوامل جاذبة للصين

منذ الأزمة العالمية المالية في عام ٢٠٠٨م، كانت هناك زيادة في الطلب في سوق الطاقة العالمي وارتفاع في أسعار النفط أدى إلى مواصلة النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، بما يعد نقطة إيجابية على صعيد العلاقات الاقتصادية بين الصين ومجلس التعاون الخليجي. ثمة عناصر أربعة دعمت انتعاش هذه العلاقة: زيادة الطلب على نفط دول مجلس التعاون الخليجي بسبب النمو السريع للصين؛ وتحسن اقتصاديات دول التعاون الخليجي؛ والهيكل الاقتصادي التكميلي لكلا الجانبين؛ وتطور الشراكة الاقتصادية بين الصين ومجلس التعاون الخليجي.

د. تشين مو

نمو اقتصاد الصين السريع يزيد من احتياجاتها النفطية

أدى النمو المستمر والسريع للاقتصاد الصيني إلى زيادة الطلب على النفط والمنتجات النفطية. وقد أصبحت الصين في الوقت الحالي ثاني أكبر مستهلك للنفط، الأمر الذي يجعلها معنية بشدة بالقضايا الأمنية المتعلقة بإمدادات النفط. فلكي تحافظ الصين على أمنها الاقتصادي، فإنها تحتاج لإمداد مستقر وطويل المدى من النفط.

ويوجد سببان لاستئثار الشرق الأوسط بالحصة الأكبر من تصدير الواردات النفطية للصين واستمراره في كونه المصدر الأكبر للواردات النفطية للصين في المستقبل القريب. السبب الأول هو حجم احتياطي النفط وسعة التصدير لديهم، مما يجعلهم مركز الإمداد العالمي للنفط، وبالتالي للصين أيضًا. ففي عام ٢٠١٠، استوردت الصين ١٣٠ مليون طن من النفط من منطقة الشرق الأوسط (بالتحديد من دول مجلس التعاون الخليجي) تقدر بنسبة ٤٧,١٪ من وارداتها النفطية. السبب الثاني هو استفادة الصين من العلاقات السياسية والاقتصادية الجيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي، مما يوفر إمدادات نفطية طويلة الأجل.

شكل١: ٢٠٠٨-٢٠١٠ القيمة الإجمالية لواردات الصين من النفط، ووارداتها من النفط من دول مجلس التعاون الخليجي (مقاسة بمليارات الدولارات)

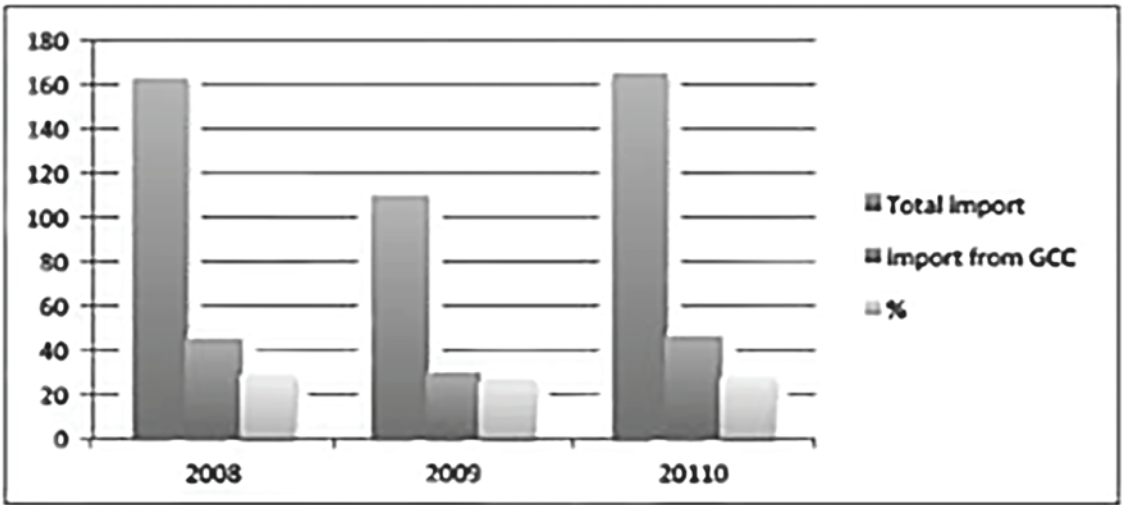

تكامل اقتصاديات الصين ودول الخليج في التجارة والمقاولات والاستثمار

التكامل في مجال التجارة

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل حيوي على الواردات بسبب الضعف النسبي لديهم في قطاعات الزراعة والتصنيع. عادة تستورد دول التعاون الخليجي المنتجات الإلكترونية ومعدات النقل والمشتقات المالية ومنتجات معدنية والمواد الغذائية والأقمشة وغيرها من المجالات التي تتمتع الصين بميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها. ففي عام ٢٠٠٩م، أصبحت الصين ثالث أكبر شريك لتجارة البضائع، وتظل أكبر مصدر للواردات وثالث أكبر سوق تصدير لدول مجلس التعاون الخليجي. في هذه الأثناء، أصبح مجلس التعاون الخليجي سادس أكبر شريك لتجارة البضائع، ويظل سادس أكبر مصدر استيراد وثامن أكبر وجهة للتصدير.

لطالما كان النفط الأكثر أهمية ضمن المنتجات التي تستوردها الصين من دول مجلس التعاون الخليجي، وبجانب النفط تعد المنتجات البتروكيميائية من المنتجات الهامة التي تستوردها الصين من دول مجلس التعاون الخليجي. أما أبرز المنتجات فيما يتعلق بصادرات الصين إلى دول مجلس التعاون الخليجي فهي منتجات الملابس، وصناعة النسيج، والمنتجات الكهروميكانيكية. ولقد زادت الصادرات من المنتجات الكهروميكانيكية على وجه الخصوص لتشكل ٣٠,٤٪ من إجمالي قيمة صادرات الصين لدول التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٨م، مقارنة بنسبة ١٨,٨٪ في عام ٢٠٠٠م، إضافة إلى ذلك، زيادة قيمة تجارة الصلب ومنتجات النقل والأثاث وأجزاء الأثاث والتجميع التي تصدرها الصين إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة متزايدة في القيمة الإجمالية.

شكل٢: ٢٠٠٨ - ٢٠٠١ متوسط أسعار النفط الخام الرئيسي

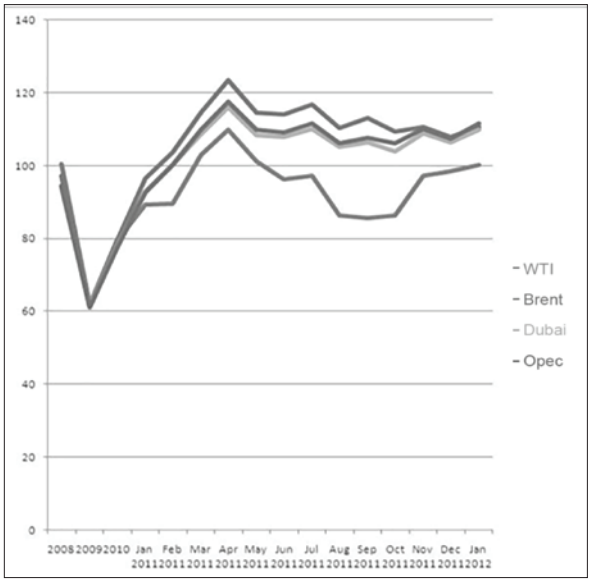

التكامل في سوق المقاولات

تعد مشاريع المقاولات في دول مجلس التعاون الخليجي حاليًا هي السوق المهيمن للصين فيما يتعلق بمشاريع المقاولات الخارجية. وهناك خمسة عوامل ترتكز عليها التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي. العامل الأول هو زيادة عائدات النفط. تضمن عائدات النفط ازدهار سوق مشاريع المقاولات في مجلس التعاون الخليجي مما يتيح اتساع نطاق التنمية الاقتصادية. العامل الثاني هو النمو السكاني وتحديث المناطق الحضرية. ويصاحب التزايد السكاني وزيادة الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي رغبة في الحصول على مساكن ذات مستوى عالٍ وهندسة معمارية أنيقة ومعالم معمارية ومباني للمكاتب الفارهة وأنواع جديدة من وسائل المواصلات. العامل الثالث هو اتجاه استراتيجية التنمية نحو التنويع. العامل الرابع هو التعجيل بخُطى التكامل الاقتصادي. ففي عام ٢٠٠٣م، شكلت دول مجلس التعاون الخليجي اتحاد جمركي خاص بها قدم فرصًا جديدة في هندسة المشاريع. العامل الخامس هو التأثير الإيجابي الذي أحدثته تغييرات السياسة العامة في الاستثمار الأجنبي وعادة ما ترتبط بدخول المنظمة العالمية للتجارة. لقد تحسن سوق مشاريع العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي بعد انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة وتخلصه من العديد من الأنظمة غير المناسبة.

وفيما يتعلق بمشاريع العقارات يوجد أربعة عوامل تساهم في تنمية سوق مربح في دول مجلس التعاون الخليجي. أولاً، أصبح استثمار الصين في دول مجلس التعاون الخليجي نقطة النمو الجديدة لمشاريع المقاولات الخاصة بها عبر البحار. ففي عام ٢٠٠٨م، كانت الصين خامس أكبر مستثمر عالمي، بنسبة ٦,٥٪ من أهم ٢٢٥ مشروع خاص بالمقاولات في منطقة الشرق الأوسط. ثانيًا، قدرة الصين على تولي مشاريع كبيرة في دول التعاون الخليجي ويرجع ذلك إلى التحسينات في المقدرة على التصميم وسعة التركيب والتشييد. لقد استثمرت الصين بقدر كبير في مشاريع سكك حديدية كبرى في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال ميجا لايت ريل وسكك حديد الشمال والجنوب. ووقعت شركة بتروشينا عقد تصميم واشتراء وتشييد بقيمة ٣,٢٩ مليار دولار في أبو ظبي عام ٢٠٠٨م، ثالثًا، تغير العقود الصينية لاسيما من تكثيف العمالة في الهندسة المعمارية ومشاريع عقود المقاولة من الباطن إلى مشاريع تتسم بكثافة رأس المال مثل الطاقة المائية والبتروكيماوية. وأخيرًا، تتسم الشركات الصينية بالروح التنافسية ولذلك تقدم العديد من المزايا في سوق المقاولات والتصميم والإنشاء بدول مجلس التعاون الخليجي.

وثمة عوامل أربعة للنجاح الذي حققته الصين في سوق مشاريع المقاولات المتسم بالروح التنافسية. أولاً، تتميز الصين

الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط ما يجعلها معنية بالقضايا الأمنية المتعلقة بإمدادات النفط

بالمقدرة على عرض عمالة ذات كفاءة عالية وبأقل التكاليف في مجال الصناعات التي تتطلب كثافة عمالية عالية في دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من اللوائح التي وضعتها السعودية لتوطين العمالة إلا أن المواطنين السعوديين لم يتمكنوا من منافسة العمالة الصينية المميزة بخلفيتها العلمية وحماسها للعمل. ثانيًا، تمكن الشركات الصينية من تقديم مستوى متقدم في تكنولوجيا التصنيع والتصميم والبناء.

تتسم الصين بالريادة في المشاريع الكبيرة في مجال التكنولوجيا العالية، وخاصة مشاريع الاتصالات الإلكترونية، وذلك بسبب تراكم المعرفة والخبرة لديها في هذه المجالات. وهي في وضع جيد للتنافس على المشاريع الكبيرة، ولديها القدرة التقنية والخبرة في تقنيات الطاقة، مثل الطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ثالثًا، بدأت الصين باعتبارها مقاول من الباطن ثم تطورت حتى أصبحت تتبنى أساليب مقاولات خاصة بالتصميم والاشتراء والإنشاء، لتتولى بذلك دور المقاول العام في تلك المجالات. ولقد دخل بالفعل المقاولون الصينيون مجال التنقيب عن النفط واستغلاله، والتنقيب عن الغاز الطبيعي واستغلاله، وهندسة البتروكيماويات، وتشييد البنية التحتية، والهندسة الصناعية والمدنية وإنشاء الطرق والجسور.

وأخيرًا، تمتلك الصين مجموعات كاملة لتصنيع المعدات تميزها في سوق المقاولات في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقوم الصين ببناء سلسلتها الصناعية في المنتجات الميكانيكية ذات الحمولات الضخمة والمجموعات الكاملة لتصنيع المعدات. ولقد عملت القدرة التصنيعية القوية والأسعار المعقولة على تمكين الصين من تولي مسؤولية مشاريع مقاولات دولية.

التكامل المتعلق بالاستثمار الثنائي

من منظور دول التعاون الخليجي، يوجد طلب متزايد على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتركز تدفقات رأس المال إلى دول التعاون الخليجي في القطاعات التالية: قطاع الخدمات، والتمويل والنقل والاتصالات والعقارات والهندسة الهيدروليكية والمنتجات البتروكيماوية والتكرير. لقد شكلت الصين هيأة تشجيع الاستثمار الأجنبي، لتشجيع الاستثمار الأجنبي ومشاريع تطوير البنية التحتية والإنشاء والتي من الممكن أن تلعب دورًا في تطوير مجلس التعاون الخليجي.

ينمو الاستثمار الثنائي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي عامًا بعد عام في فترة ما بعد الأزمة. وبناءً على استراتيجية المنفعة المتبادلة يركز استثمار الصين في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أساسي على قطاعات التنقيب التقليدي عن الطاقة وتنميتها وقطاع الخدمات. لقد زاد استثمار دول الخليج في الصين منذ عام ٢٠٠٣م، حيث ارتفع من ٧٩٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٧,٧٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠م، ولا تزال المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أول وثاني أكبر المستثمرين. ويتم تخصيص معظم استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الصين من خلال صناديق الثروة السيادية والموجودة في مشاريع مشتركة.

شكل ٣: معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي ١٤

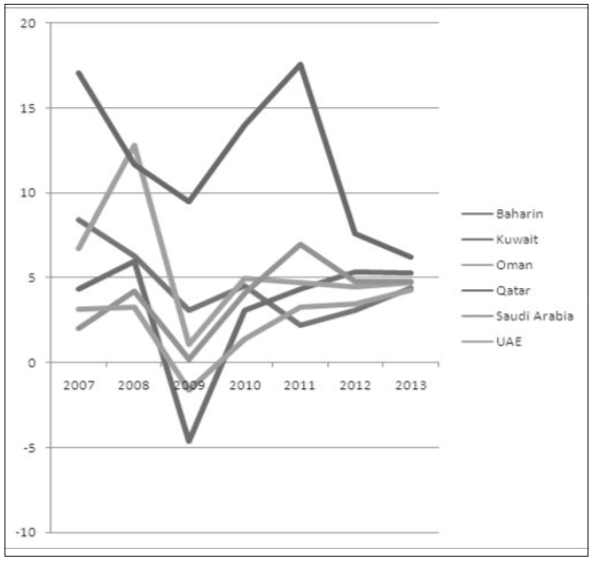

وقد أدت السياسات الغربية في العالم العربي بعد أحداث ٩/١١ إلى تعزيز عمل مجلس التعاون الخليجي في الصين. لقد وضعت الولايات المتحدة والدول الأوروبية عوائق جديدة أمام تدفق رأس المال والأفراد من العالم العربي ونتج عن ذلك تحويل عائدات النفط تجاه بلاد أخرى. بعد ذلك بدأ مستثمرو مجلس التعاون الخليجي في توجيه اهتمام وثيق إلى تمويل العقارات والصناعات البتروكيميائية في الصين. ولقد استفادت التنمية الاقتصادية في كل من الصين ودول مجلس التعاون الخليجي من مشاريع المقاولات والتجارة والاستثمار الثنائي، ومن المحتمل أن تتوسع العلاقات الاقتصادية نتيجة لخطة الصين للتنمية المتعلقة بالغاز الطبيعي المُسال.

تنمية الشراكة الاستراتيجية

اعتماد مجلس التعاون الخليجي استراتيجيًا على الصين فيما يتعلق بالواردات النفطية، يمكن تفسير اعتماد الصين فيما يتعلق بالطاقة على مجلس التعاون الخليجي بطريقتين. الطريقة الأولى هي أن دول مجلس التعاون الخليجي مصدر رائد للنفط في السوق العالمي. الطريقة الثانية هي أنه من الصعب جدًا على الصين استيفاء طلبها من الغاز بدون استيراده من دول أخرى. علاوة على ذلك، لن يلبي استيراد النفط من روسيا وآسيا الوسطى وإفريقيا احتياجات الصين. ولا يمثل استيراد النفط من إفريقيا بديلاً مجديًا بسبب المنافسة الضارية وهيمنة شركات النفط الغربية في المنطقة. لذا تعتمد الصين بشكل أساسي واستراتيجي على مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق باستيراد النفط لوقت أطول.

اعتماد مجلس التعاون الخليجي استراتيجيًا على الصين فيما يتعلق بالصادرات النفطية

إن سوق النفط العالمي يتسم بالروح التنافسية في ظل اكتشافات النفط الجديدة التي تم إجراؤها في أمريكا اللاتينية وإفريقيا. بالرغم من وجود فرص عظيمة تتعلق بتنقيب النفط في دول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها تحتاج إلى أن تنظر إلى أسواق أخرى لتصدير النفط بخلاف الولايات المتحدة وأوروبا لكي تستفيد من هذه الفرص. إن الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة وتوفر الصين ملجأً آمن لاستثمار عائدات النفط ومن المحتمل أن تصبح سوقًا للمنتجات البتروكيميائية. وقد عزز السجل الجيد للصين في مشاريع المقاولات داخل دول مجلس التعاون الخليجي من سمعتها بصفتها شريك تجاري ذو قيمة.

الصين ودول مجلس التعاون الخليجي بوصفهما بلدانًا نامية

نظرًا لأن الصين ودول مجلس التعاون الخليجي من البلدان النامية، فهم يواجهون مشاكل متشابهة وفي حاجة للدعم مما يجعلهم يسعون للحصول عليه، فعلى سبيل المثال تحتاج الصين لدعم دول مجلس التعاون الخليجي في معالجة قضية تايوان، وتأمل دول مجلس التعاون الخليجي أن تلعب الصين دورًا هامًا في مسائل الشرق الأوسط خاصة الصراع العربي الإسرائيلي والمعضلة التي تتعلق بالقضية النووية في إيران. وتحتاج كلا من الصين ودول مجلس التعاون الخليجي إلى التكيف لكي يتمكنوا من مقاومة تأثير الأزمة المالية والتغيير المناخي. إن دول مجلس التعاون الخليجي والصين، بوصفهما بُلدانا نامية في مجموعة العشرين والبلدان ذات الاقتصاديات الكبرى، تمتلك مصالح مشتركة حول سير الإدارة العالمية وحماية مصالح البلدان النامية.

تحديات أمام العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي

بالرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي آخذه في النمو إلا أنها تواجه تحديات تقف في طريق المزيد من التطوير. أولاً، بالرغم من اهتمام الصين بتوسع نطاق الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن هناك مجالات قد تكون مربحة ولكن يصعب على الصين الدخول فيها مثل قطاع المواد الخام والقطاع المالي. ثانيًا، هناك صعوبات تواجه المستثمرين الأجانب في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مثل نظام الضمانات والعمليات المعقدة لتأسيس شركات مملوكة لأجانب بشكل حصري. ثالثًا، بالرغم من بدء المفاوضات حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي منذ عدة سنوات وإحرازها تقدمًا ملحوظًا، إلا أنه لم يتم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة بعد. وأخيرًا، هناك منافسة تتعلق بالتجارة ومشاريع المقاولات بين الصين ومستوردين آخرين للنفط مثل اليابان وجنوب كوريا والهند وجميعهم شركاء تجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي.

دول مجلس التعاون الخليجي والصين لديهم مصالح مشتركة حول سير الإدارة العالمية وحماية مصالح البلدان النامية

لقد أثرت الأزمة المالية بشدة على العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي والتي أدت إلى انكماش التجارة الثنائية ومشاريع المقاولات والاستثمار. ومع ذلك، أدى الاعتماد المتبادل في تجارة النفط بينهما إلى تعميق التكامل الاقتصادي. على الرغم من استمرار التحديات، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي آخذة في النمو ولديها إمكانات كبيرة للتوسع.

شكل ٤: الشركاء التجاريون الأساسيون لدول مجلس التعاون الخليجي

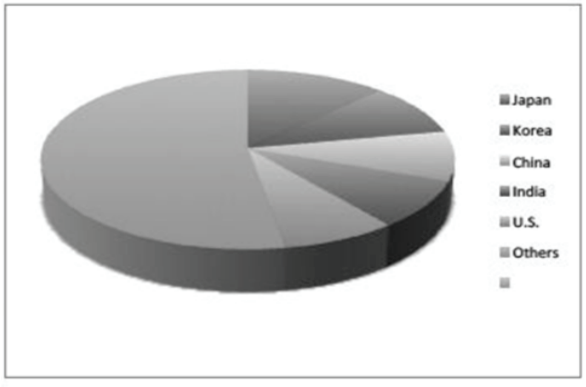

* باحث مشارك - نائب مدير مكتب الشرق الأوسط - معهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا

التأثير الثقافي بين الجانبين سبق السياسي وصاحب المبادلات التجارية

الصين والخليج: الآثار الثقافية لتسارع العلاقات الاقتصادية بين الطرفين

على مدار السنوات الخمس الماضية، تطورت العلاقات بين الصين ودول التعاون الخليجي الرئيسية (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر) من ناحية حجم ومدى المشاريع المشتركة والاستثمارات والتجارة. وعلى الرغم من أن التجارة كانت أساس العلاقات بين الصين ودول الخليج الرئيسية التي بدأت أثناء حكم سلالة تانغ (٦١٨-٩٠٧)، إلا أنها تطورت على مر القرون إلى مجموعة واسعة من التبادلات بما في ذلك المعرفة العلمية (خاصة علوم الفلك، والطب، والصيدلة)؛ والخبرة الهندسية (العسكرية والهندسة المعمارية، والهيدروليكية)؛ والمنح الدراسية الإسلامية؛ وفي مجالات المعرفة المختلفة باللغة العربية والفارسية؛ إضافة إلى التعاون في مجالات المهارات الفنية والحرفية. واليوم على الرغم من هيمنة التجارة مرة أخرى على العلاقات بين هاتين المنطقتين، إلا أن التبادلات الثقافية والفنية والعلمية، قد بدأت في النمو كذلك.

جاكلين ارميجو

التجارة

لقد كان التجار يسافرون من دول الخليج إلى الصين منذ أيام الإسلام الأولى، لأسباب كثيرة منها أولاً للاستقرار في قوانغتشو (كانتون)، وبعد ذلك في كوانزو. حيث قام هؤلاء التجار برحلات طويلة وغالبًا غير آمنة إلى الصين على المراكب الشراعية التقليدية التي صنعت في منطقة الخليج. ولقد كانت القوارب مليئة بالبخور وغيرها من التركيبات العطرية المحلية من المنطقة قبل الانطلاق إلى الموانئ الرئيسية في الهند وسريلانكا، ثم التوجه عبر مضيق ملقا وأخيرًا إلى بحر الصين الجنوبي ومدن الصين الساحلية.

أما عن السلع التجارية التي أحضرها تجار الخليج من الصين معهم عند العودة، فلم يتم الكشف عن حجم التصنيع الصيني بغرض التصدير حتى عام ١٩٩٨م، عند اكتشاف مركب شراعي من القرن التاسع غارقًا عند ساحل إندونيسيا. كان المركب في طريقه للعودة معبأً بالكامل بأكثر من ٧٠ ألف قطعة من الفخار والخزف وذلك عندما غرقت قبالة الجزيرة الإندونيسية بليتونغ.

مدينة ييوو

في وقتنا الحالي، وبعد ألف عام، تشد السفن الرحال مجددًا من المدن الصينية، وهي محملة بطبقات وطبقات من البضائع المصنعة حسب الطلب، إلى الخليج والأسواق هناك. ولكن اليوم تمتلئ سفن الشحن بسلع مصنعة بالجملة وبأسعار منخفضة صُنعت في مدينة ييوو الصغيرة. لقد عدلت مدينة ييوو، أكثر من أي مدينة أخرى في الصين، مواصفات إنتاجها الصناعي وفقًا لتصميمات ورغبات سكان الخليج والشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن مدينة قوانغتشو لا تزال المركز التجاري الأكبر والأكثر أهمية في الصين، إلا أنه على مدار العقد الماضي تمكنت ييوو من تطوير سوق تصدير يقدر بمليارات الدولارات من خلال إنتاج سلع على نطاق واسع وبأسعار غير مكلفة وعلى حسب الطلب. وقد بدأ أصحاب الأعمال الصغيرة من جميع أنحاء العالم، ولاسيما الشرق الأوسط، بالتوافد إلى ييوو في عام ٢٠٠١م، بعد وقت قصير من انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص قد خلق بيئة مثالية لازدهار التجارة. وهناك عامل آخر ساهم في تيسير العلاقات التجارية القوية بين المصنعين المحليين الصينيين والتجار العرب وهو وجود العديد من رجال الأعمال العرب الذين تخرجوا من أفضل الجامعات الصينية ويتحدثون الصينية بطلاقة في ييوو، وقد قرروا البقاء

بعد ألف عام تشد السفن الرحال مجددًا من الصين محملة بالبضائع المصنعة حسب الطلب إلى الخليج بمواصفات وفقًا لرغبات المستهلك

في الصين بعد إتمام دراستهم لتعزيز العلاقات التجارية. ويسافر حوالي ٢٠٠،٠٠٠ رجل أعمال عربي إلى ييوو كل عام لتقديم طلبيات على منتجاتها المصنعة، وهناك في الوقت الحالي أكثر من ٢٠،٠٠٠ من السكان العرب يعيشون في ييوو.

ينشوان أو ييوو مع الخصائص الإسلامية

بدأت ينشوان عاصمة نينغشيا، والتي تقع في شمال غرب الصين، خطتها للتنمية من خلال تنمية العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي بشكل منهجي ودقيق. في حين أن دور نينغشيا التاريخي باعتبارها محطة تجارية رئيسية على طول طريق الحرير التاريخي للصين غالبًا ما يذكر في خططها التنموية الحالية، إلا أن السبب الرئيسي في اختيار نينغشيا يرجع إلى الكثافة العالية للسكان المسلمين بها (يعيش بها حوالي ٢٠٪ من أكثر من ٢٠ مليون مسلم يعيشون هناك). كما أنها من أفقر المقاطعات في الصين وأكثرهم حاجة إلى تمويل التنمية.

العمل

على الرغم من سفر التجار ذهابًا وإيابًا إلى الصين لعدة قرون، فإن ذلك لم يبدأ حتى نهوض الإمبراطورية المنغولية وتأسيسهم لأسرة يوان في الصين (١٢٦٠-١٣٦٨م)، التي استقر بها مئات الآلاف من المسلمين من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهم انتقلوا أولاً إلى منغوليا وبعد ذلك إلى الصين.

ومثلما احتاجت الصين مئات الآلاف من العمال والخبراء المُدربين لمساعدتها في إقامة إمبراطوريتها الجديدة، فإن الدول الخليجية الثرية اليوم في حاجة إلى مئات الآلاف من العمال والخبراء لمساعدتهم في تطوير اقتصاداتها.

فازت شركات البناء الكبرى في الصين بعقود بعض مشاريع البناء الكبرى في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر. إن واحدة من أكثر التجارب المثيرة للاهتمام، الخاصة بعمال البناء في الخليج، تتعلق بالعاملين المسؤولين عن بناء سكك حديد خط الحرمين التي حظيت بنجاح باهر، وهي مشروع "سكك حديد المشاعر" البالغ طوله ١١ ميلاً، والذي أكمله عمال صينيون في الوقت المناسب لموسم الحج لعام ٢٠١٠م، (منتصف نوفمبر)، وهو ينقل الحجاج بين منى وعرفات والمزدلفة.

هناك مشروع آخر من أهم المشاريع الرئيسية التي تم إنجازها في المنطقة وهو خط أنابيب حبشان-الفجيرة. بدأ البناء في هذا المشروع عام ٢٠٠٨م، ونتج عنه تدفق مهندسين وعمال صينيين إلى أبو ظبي. يبلغ طول خط الأنابيب ٣٧٠ كيلومتراً، يبدأ في حبشان على ساحل خليج أبو ظبي ويمر عبر شبه الجزيرة ثم إلى الفجيرة على ساحل بحر العرب، وهكذا يتجنب مضيق هرمز المُعرض للخطر. بلغ التدفق الأول عبر خط الأنابيب ٦٠٠-٧٠٠ ألف برميل في اليوم، ولكن وصل بحلول يوليو ٢٠١٢م، إلى ١ مليون برميل في اليوم، ويهدف في النهاية إلى بلوغ ١،٧ مليون برميل، ويمثل حوالي ٧٠ بالمئة من إجمالي إنتاج النفط في الإمارات.

الرحلات الترفيهية

توارد السياح الصينيون إلى الإمارات العربية المتحدة

نظرًا لشهرة دبي بامتلاكها الأفضل من كل شيء، سواء كان برج العرب ذو السبعة نجوم أو الاختيارات اللانهائية من التسوق الفاخر، فقد كان من المحتم أن تجد أعداد السياح الصينيين الدوليين طريقهم إلى الإمارات العربية المتحدة في نهاية المطاف. وكطريقة أخرى لتسهيل السياحة، قررت الحكومة الصينية في عام ٢٠٠٩م، منح الإمارات مركز الوجهة المعتمدة. وسرعان ما أصبح السياح الصينيون من أكبر المنفقين في متاجر المصممين الموجودة في أسواق التسوق في دبي. وتعد الإقامة في برج العرب الشهير في دبي واحدة من أكثر الأنشطة شعبية لدى السياح الصينيين. ووفقًا لجيرالد لوليس، الرئيس التنفيذي لمجموعة جميرا، بلغت نسبة السياح الصينيين ٨٠ بالمئة من مقيمي الفندق في رأس السنة الصينية الجديدة ٢٠١١ لعام.

الخطوط الجوية والروابط

في أواخر سنة ٢٠١١م، قام كل من الاتحاد للطيران (الناقل الرسمي لأبو ظبي) والخطوط الجوية القطرية بتدشين رحلات جوية إلى أكثر المدن ازدحامًا بالسكان في غرب الصين تشنغدو (عاصمة مقاطعة سيتشوان) وتشونغتشينغ (كانت في السابق جزءًا من سيشوان، ولكنها أصبحت الآن مدينة / مقاطعة مستقلة). في حين أن البعض قد يتساءل عن هذين الخيارين، لاسيما أن كليهما ليس مقصدًا سياحيًا رئيسيًا، في الواقع في كلا الحالتين كانت الخطوط الجوية تفكر من الناحية الاستراتيجية وربطت قراراتها بالخطط الصينية للتنمية طويلة الأجل الخاصة بغرب الصين. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت منطقة الصين لعقودٍ أكبر مصدر وحيد لمئات الملايين من العمال الذين يغادرون الريف من أجل البحث عن عمل في مدن بعيدة.

تُخطط خطوط الطيران الصينية لإقامة روابط استراتيجية بين الصين والخليج. وفي مارس ٢٠١١م، بدأت شركة تشاينا إيسترن، ثاني أكبر شركة طيران في الصين، إرسال رحلات مباشرة من دبي إلى ينشوان والتي ظلت تعمل لعدة سنوات على بناء مجموعة من الأعمال التجارية الموجهة نحو الأسواق في الشرق الأوسط وإلى الدول الإسلامية في جنوب شرق آسيا.

تبادل المعرفة والحضارة

حظيت معارف العالم الإسلامي في مجالي الطب والصيدلة بقيمة خاصة في الصين بداية من فترة حكم يوان. أما في الوقت الحالي الطب الصيني هو الذي أصبح ذا شعبية كبيرة في دول الخليج، حيث يمكن العثور على عيادات الطب الصيني في جميع المدن الرئيسية. أحد التفسيرات لشعبيتها المتنامية هو أن بعض العلاجات الصينية التقليدية، لاسيما الحجامة أو الكي (الحجامة العربية أو كاسات الهواء في اللهجة الخليجية المحلية) تعتبر من السنة النبوية الشريفة حيث تم ذكرهم في النصوص الإسلامية، والأحاديث الدينية. ولقد أصبح الطب الصيني التقليدي يمتلك شعبية كبيرة في الإمارات العربية المتحدة، حتى أن أحد أشهر الشركات الصينية في هذا المجال، تونج رين تانج، قد افتتحت عيادة وصيدلية كبرى في مدينة دبي الطبية عام ٢٠١١.

نموذج المدرسة الصينية في ابوظبي

في عام ٢٠٠٦م، أُنشئت روضة أطفال تهتم بتعليم ثلاث لغات (الصينية، والعربية، والإنجليزية) في أبو ظبي. تلبيةً لحاجة العائلات الإماراتية، بدأت المدرسة ببرنامج مرحلة الروضة ثم استمرت في إضافة سنة دراسية كل عام. وفي خريف عام ٢٠١٢م، وصل أكثر من ٣٠٠ طالب في المدرسة إلى الصف الخامس. وأثناء زيارة مسؤول صيني رفيع المستوى إلى الإمارات في يوليو م، أشار الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبو ظبي، الى أنه يرى المدرسة "كجسر للتواصل الثقافي والتفاعل الحضاري" بين البلدين.

معاهد كونفوشيوس

في سبتمبر ٢٠١١م، أُنشئ أول معهد كونفوشيوس في المنطقة في جامعة دبي، وكان الاهتمام العام بدورات اللغة الصينية المعروضة كبيرًا. وقد افتُتح معهد كونفوشيوس الثاني في مارس ٢٠١٢ م، في حرم جامعة زايد في أبو ظبي، حيث يوفر دورات في اللغة لعموم الناس، وقد أثبتت هذه الدورات بأنها تحظى بشعبية كبيرة. وفي صيف ٢٠١٢م، استضاف معهد كونفوشيوس في دبي مجموعة من معلمي اللغة العربية من نينغشيا كجزء من برنامج دراسي مكثف لمدة شهرين ونصف لتحسين الروابط بين المنطقتين.

مركز زايد في بكين

في عام ١٩٩٤م، أُنشئ مركز الإمارات لدراسة الثقافة الإسلامية واللغة العربية في جامعة بكين للدراسات الأجنبية. يهدف البرنامج في الأصل إلى مساعدة الدبلوماسيين الصينيين الذين يتم تعيينهم في الشرق الأوسط، ويجذب البرنامج الآن طلابًا متحمسين للانخراط في جميع جوانب علاقات الصين السياسية والاقتصادية المتنامية مع المنطقة.

وفي عام ٢٠١٠م، أنفقت الحكومة الإماراتية ٢,٨ مليون دولار لتجديد وتوسيع المركز الذي أعيدت تسميته إلى مركز الشيخ زايد للدراسات الإسلامية والعربية. كما ازداد عدد الجامعات الصينية التي تقدم برامج اللغة العربية بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية. وتقدم اليوم أكثر من ٣٠ جامعة دروسًا في اللغة العربية، في حين أنه منذ قرن واحد كان هناك سبع جامعات فقط تقوم بذلك.

دراسة الطلاب السعوديين في الصين

منذ سبعينيات القرن الماضي، انخرطت الصين في مبادرة تعليمية بعنوان "القوة الناعمة"، حيث تبنت إرسال آلاف الطلاب من الدول النامية للالتحاق بجامعات في الصين. كان من أهم هذه البرامج برنامج أرامكو السعودي لإرسال موظفيها وطلبة سعوديين للدراسة في العديد من الجامعات في الصين. هناك الآن أكثر من١،١٠٠ طالب سعودي يدرسون في الجامعات في مختلف أنحاء الصين. كما وقعت الجامعات السعودية العديد من اتفاقيات البحث والتبادل مع جامعات مختلفة في الصين.

الخاتمة

يحمل، كل يوم تقريبا، تقارير جديدة حول تطورات جديدة هامة في العلاقات الصينية الخليجية. وفي الوقت الراهن، يصعُب التنبؤ بكيفية تطور العلاقات بين الصين ودول الخليج في المستقبل: كيف سيتم تقاسم التركيز بين المشاريع المشتركة التي تقوم بتطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة، ومشاريع الأمن الغذائي والتنمية المشتركة في إفريقيا، ومشاريع التبادل التعليمي، والتحالفات العسكرية، شبكات السكك الحديدية داخل آسيا؟ تكاد الاحتمالات أن تكون غير متناهية حيث أن هذين النظامين الاقتصاديين الديناميكيين آخذان في الازدهار والتوسع والبحث عن طرق جديدة لضمان مستقبلهما الاقتصادي ولاستثمار صناديق الثروة السيادية لديهما والتي تقدر بمليارات الدولارات.

* أستاذ مشارك في قسم الشؤون الدولية في الجامعة الآسيوية للمرأة

ضرورة بلورة رؤية خليجية حول الحزام والطريق لحماية مصالحها

مبادرة الحزام والطريق: ٤ جوانب تمكن دول الخليج من تعظيم مكاسبها

مبادرة الحزام والطريق بعد مرور خمس سنوات: صعوبة في تقدم المبادرة في الشرق والغرب والجنوب والشمال؟ لقد انبثقت مبادرة الحزام والطريق (BRI一带一路倡议)، في بادئ الأمر، في شكل مشروعين مختلفين برغم ترابطهما: "حزام طريق الحرير الاقتصادي" (丝绸之路经济带) و"طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين"، وتحدث الرئيس الصيني شي جين بينج عن كل منهما أثناء زياراته إلى كازاخستان وإندونيسيا في أواخر عام ٢٠١٣م. ومنذ ذلك الحين، تطورت مبادرة الحزام والطريق وتغير نطاقها، مع مشاركة أكثر من تسعين دولة حاليًا في المبادرة من آسيا وأوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية رهنًا بترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف. ووفقًا لوثائق حزب الدولة الصيني المتاحة، فإن الغرض من مبادرة الحزام والطريق هو تعزيز اتصال البنية التحتية بين جميع أنحاء العالم وربط الأسواق المالية معًا، والمساعدة في "بناء مجتمع ذو مصير مشترك" (构建人类命运共同体). كما أنه يرمز، في بعض الأوساط، إلى التزام الصين بتمسكها بالتجارة الحرة في المنطقة في ظل سياسة ترامب الحمائية، وهو موقف شدد عليه الرئيس شي أثناء خطاب الاستقبال الخاص به في يناير ٢٠١٧م، في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس. إن مبادرة الحزام والطريق هي مشروع متفرد لسياسة خارجية طويل المدى، ويتمتع بالتزام سياسي قوي من القيادة الصينية: مع الإشارة إلى أنه أُدرج في دستور الحزب الشيوعي أثناء مداولات المؤتمر التاسع عشر للحزب، الذي عُقد في أكتوبر ٢٠١٧م.

محمد السديري

فهناك في الوقت الحالي ستة ممرات استثمارية، تقع في المناطق النائية على حدود الصين، والتي تم تحديدها بمناطق التركيز الابتدائية لأنشطة مبادرة الحزام والطريق. ولقد تم إنشاء عدد كبير من المؤسسات المالية للمساعدة في تسهيل التدفقات الاستثمارية، وبشكل أساسي، لزيادة رأس المال من بر الصين الرئيسي إلى مشاريع البنية التحتية والطاقة واستخراج الموارد مثل صندوق طريق الحرير بقيمة ٤٠ مليار دولار، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد. وعلى الصعيد المحلي في الصين، قام حزب الدولة بحشد جهات صنع القرار الرئيسية لدعم المبادرة مثل اللجنة القومية للتنمية والإصلاح، والعديد من الجهات متعددة السياسات مثل بنك الصين للاستيراد والتصدير. ووفقًا لقاعدة البيانات المقدمة من معهد مركاتور للدراسات الصينية، استثمرت الصين مبلغ وقدره ٢٥ مليار دولار في مشاريع متعلقة بمبادرة الطريق والحزام خلال الخمس سنوات الماضية منذ عام ٢٠١٣، وهناك مصادر أخرى مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية قدرت بأنه هناك ٩٠ مليار للاستثمار في المشاريع المتعلقة بوسائل النقل والجاري إنشائها حالياً. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام غالبًا ما تكون منخفضة عن الأرقام المقروءة في الإعلام، إلا أنها حققت تأثيرًا إيجابيًا في الاقتصاديات المحيطة. وفقًا لدراسات متعددة، اتضح أن مشاريع التنمية التابعة لمبادرة الحزام والطريق تساعد "في تخفيض عدم المساواة الاقتصادية داخل المنطقة الواحدة وبين المناطق وبعضها البعض"، ومن المتوقع أن مواصلة الإجراءات التنفيذية سيساعد في تخفيض رسوم الشحن وزيادة نمو إجمالي الناتج المحلي للدول النامية، وغالبًا سيكون بشكل ملحوظ بين البلاد الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادي.

ودائمًا ما تثير مبادرة الحزام والطريق مخاوف كبيرة وتراجعًا من العديد من الجهات. لقد وصف الناقدون والمعارضون التدفقات المالية الناتجة عن المشروع بأنها نوع من "الدين الدبلوماسي" يهدف إلى الإيقاع بالبلدان الضعيفة، مثل جمهورية المالديف

وسريلانكا، وإجبارهم على وضع التسهيلات الاستراتيجية والموارد الأساسية في يد الصين. وفي زيارة أخيرة إلى بكين، وصف رئيس ماليزيا السيد/ مهاتير محمد، الذي أُعيد انتخابه مؤخرًا، مبادرة الحزام والطريق بأنها "نوع جديد من الاستعمار". وهناك قوى إقليمية رفضت بشكل قاطع الانضمام، ونظرت إلى المشروع على أنه تكرار جديد لإستراتيجية الصين طويلة الأمد (المُتصورة) لتنفيذ "خيط اللؤلؤ" عبر المحيط الهندي وتحديّ نفوذ نيو دلهي على طول حدود الهيمالايا (في نيبال وبوتان). كما رفضت اليابان المشاركة في مبادرة الحزام والطريق، ودعمت أدوات بنيتها التحتية للتنمية وقدمت رؤى بديلة للدول المختلفة المجاورة للمحيط الهندي والمحيط الهادي. وتشير هذه المواجهات بين القوى الإقليمية إلى زيادة قلق جانب من النخبة في آسيا وأوروبا تجاه الآثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على ميزان القوى في المناطق الخاصة بهم، إذ يرى الكثيرون أن مبادرة الحزام والطريق ليست فقط عملية تعاون "مُثمرة لكل الأطراف"، بل محفز لتوسع التأثير الأمني للصين، (بدءًا من القاعدة العسكرية اللوجيستية الأولى لها عبر البحار في جيبوتي) وممارسة النفوذ السياسي على الدول المجاورة (على سبيل المثال كمبوديا)، وتمكين بكين من تعزيز مكاسبها من بحر جنوب الصين.

وقد أضحت نظرة الولايات المتحدة للمبادرة أكثر عنفًا. إذ أعربت إدارة كل من أوباما وترامب عن معارضتهما لمبادرة الحزام والطريق، وحاولا إقناع العديد من الحلفاء والشركاء بالعدول عن المشاركة في المبادرة. وبطبيعة الحال وفي ضوء العلاقات الصينية الأمريكية المتدهورة، فإن العديد من المسؤولين في واشنطن ينظرون إلى مبادرة الحزام والطريق باعتبارها تخدم هدفين مترابطين معادين للمصالح الأمريكية. الأول، قد تؤدي مبادرة الحزام والطريق، على المدى البعيد، إلى إضعاف التحالفات الأمنية التي تدعم أمريكا، والتي أنشأتها واشنطن عبر شرق وجنوب شرق آسيا منذ عام ١٩٤٥م، مما يُعيق من قدرتها على تنظيم جبهة على نطاق المنطقة ضد النفوذ الصيني المتزايد – كما هو الوضع الحالي في بحر جنوب الصين. ثانيًا، وربما تكون أقل الشواغل المتعلقة بالمبادرة أهميةً، كيف يمكن لمبادرة الحزام والطريق أن تخدم الصين في إنشاء "منطقة التجارة" المنتظرة في المستقبل في أوروبا وآسيا والتي تستثني الولايات المتحدة منها. وبالطبع فإن هذا السيناريو يعتمد على انتقال الصين بنجاح إلى قوة صناعية ذات تكنولوجيا عالية بحلول عام ٢٠٤٩م، وإن هذا التحول الاقتصادي والتكنولوجي المُتوقع، والذي سيحدث خلال العقود القليلة القادمة، سوف يقود إلى عملية "مقاومة العولمة". وبالتالي فإن مبادرة الحزام والطريق ليست محصنة ضد التسابق على السيادة الصناعية والتكنولوجية، وكذلك المنافع الاقتصادية التي قد تتدفق، بل ترتبط بهم ارتباطًا وثيقًا. وبعد كل شئ فإن المشروع يعمل على تعميم إطار عمل قانوني بديل وإدارة إلكترونية ومعايير تكنولوجية وكذلك قيم سياسية تعمل على إضعاف الهيمنة الأمريكية على العديد من أجزاء "جزيرة العالم" وما بعدها.

استعراض مبادرة الحزام والطريق ودول مجلس التعاون الخليجي

على مر العقود الأخيرة، نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في إنشاء علاقات قوية نسبيًا مع الصين، بما يدعم الأبعاد

السياسية والاقتصادية والثقافية وكذلك الأمنية (المتزايدة). وتأتي كلا من السعودية والإمارات العربية المتحدة في القاموس الدبلوماسي لدولة الصين على أنهما "شريكين استراتيجيين شاملين" (全面战略伙伴)، وتُعرف الكويت وقطر وعمان بوصفهم "شركاء استراتيجيين"战略伙伴". ولقد تم تعريف دول مجلس التعاون الخليجي، مرارًا وتكرارًا، في الخطاب الرسمي الصيني باعتبارهم منطقة عمل هامة، وكان آخرها وثيقة سياسة الصين تجاه العرب (中国对阿拉伯国家政策文件)، الصادرة بالتزامن مع زيارة الرئيس شي في عام ٢٠١٦ م، إلى الشرق الأوسط. وعلى صعيد متعدد الأطراف، هناك آلية حوار استراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي والتي أُنشئت في عام ٢٠١٠م، ويرجع سبب إنشائها جزئيًا إلى الرغبة في تسهيل إبرام اتفاقية تجارة حرة بين المنطقتين، وإن يكن التقدم الذي أحرزته تلك المحادثات يعد ضئيلاً. وفي أوائل سنة ٢٠١٦م، بُذلت الجهود من أجل إحياء محادثات متعددة الأطراف والتوصل إلى اتفاق مُمكن.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت مبادرة الحزام والطريق "شعار" رئيسي في سياق العلاقات الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي. ولقد بذلت دول الخليج الجهود لجعل خطط التنمية القومية الخاصة بها تتوافق مع المشروع. إن الرؤية الطامحة للسعودية هي المثال الأبرز على ذلك، إذ أنشأت لجنة تنسيق صينية سعودية عليا (沙中高级委员会)، وهي مُوكلة بتعميق التعاون في مجالات محددة بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق. وكذلك خصصت دول أخرى مناطق تنمية صناعية وتجارية من أجل المشاريع المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق مثل السعودية (جازان) وعمان (الدقم) والكويت (الجزر الخمس). كما أُنشئ في الآونة الأخيرة غرف مقاصة للرنمينبي (العملة الصينية)، وبنوك البر الرئيسي ومراكز مالية مخصصة لمبادرة الحزام والطريق، لا سيما في الإمارات العربية المتحدة، والتي تستضيف في وقتنا الحالي واحدًا من أكبر المجتمعات الصينية في العالم، والذي يضم حوالي ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف مقيم. وعلى مستوى كلي أكبر للمؤسسات، فقد انضمت كل دول مجلس التعاون الخليجي (سواء عضو مؤسس أو شريك) إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وأرسلت وفود كبيرة لحضور أول قمة لمبادرة الحزام والطريق في بكين، والتي عُقدت في ٢٠١٧م.

وحتى في المجالات الثقافية، فقد عكست مبادرة الحزام والطريق ألوانها على التواصل الفني، مستلهمةً الصورة الرومانسية حول طريق الحرير الدولي والتبادل الحضاري. وكان معرض فنان البارود المرموق ساي جوو تشانغ في قطر ٢٠١٤م، والذي تمحور حول مدينة كوانزو، ومجموعة الطرق العربية التي عرضتها السعودية في بكين عام ٢٠١٧م، والتي لقيت ترحيبًا كبيرًا، محاولتين لاستحضار هذه المواضيع والزخارف. ومن المثير للاهتمام أن عمان كان لها السبق في استخدام هذه المواضيع الثقافية منذ وقت طويل، فقد أرسلت عمان قبل مبارة الحزام والطريق بعقود أوعية تقليدية تسمى "صحار"، ضمن رحلة احتفالية كبرى إلى قوانتشو في سنة ١٩٨٠م، في إحياءَ للروابط التاريخية الوثيقة التي تربط المنطقتين معًا.

إعادة تقييم انخراط دول التعاون الخليجي في مبادرة الحزام والطريق: أمور معينة تؤخذ في الاعتبار

تأتي السعودية والإمارات في القاموس الدبلوماسي لدولة الصين على أنهما "شريكين استراتيجيين شاملين

إن التطورات المذكورة أعلاه في سياق العلاقات الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي هي تطورات مفيدة بشكل كبير، ويمكنها أن تثير تساؤلاً هامًا ألا وهو: كيف يُمكن للخليج أن يزيد من مكاسبه من مبادرة الحزام والطريق؟ ويوجد أربعة جوانب للإجابة على هذا التساؤل.

أولاً، عدم انخراط دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة سياسية اقتصادية مشتركة، وهو وضع من شأنه أن يؤدي إلى حراك تنافسي غير مثمر بين الدول. وهو قول شائع في وسائل الإعلام ولكنه مستمد من الواقع. ففي جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي يُعاد إنشاء مشاريع توسيع البنية التحتية ومبادرات الحزام والطريق بشكل كبير عبر الحدود، مع سعي مختلف الدول الأعضاء للعب أدوارًا مماثلة نسبيًا ووضع أنفسهم موضع المحور الإقليمي على مستوى المنطقة. ويمكن رؤية ذلك على صعيد أكثر عمومية في سعي المنامة والكويت وجدة والرياض لمنافسة "تشيناتاون" نموذج دراجون مارت في دبي. إن هذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في القدرات مما يقود بدوره إلى مكاسب أو أرباح أقل بشكل عام. وبالرغم من وجود توترات في العلاقات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي وبعضها البعض، ومن الطبيعي أن ذلك قد يزيد الأمر تعقيدًا، إلا أنه في حال الرغبة في حماية المصالح الإقليمية فمن الضروري بلورة رؤية للمنطقة بخصوص مبادرة الحزام والطريق وتعزيز تنسيق التنمية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم بشكل عام. إن التنسيق التنموي بين الدول (والتكامل)، جنبًا إلى جنب مع صياغة نهج موحد تجاه مبادرة الحزام والطريق هو أمر ضروري ومن شأنه زيادة نصيب المنطقة من الازدهار وكذلك القوة التنافسية في مواجهة الصين (وغيرها من القوى العظمى). ويمكن أن يشكل الوعد الذي قطعه الرئيس شي أثناء منتدى التعاون بين الصين والدول العربية، المنعقد في يوليو ٢٠١٨م، لزيادة الواردات الصينية من جميع أنحاء

العالم بمبلغ وقيمته ٨ تريليون دولار خلال الخمس سنوات القادمة نقطة البداية لهذا التعاون المتجه نحو نقطة الانطلاق وتعميق عمليات التصنيع في الخليج.

ثانيًا، قد يكون من الحكمة أن يقوم المسؤولون في مجلس التعاون الخليجي وصانعو السياسات الاقتصادية بالتوقف عن اعتبار مبادرة الحزام والطريق وسيلة تيسيرية محتملة للتدفقات الاستثمارية والتجارية الصينية إلى منطقة الخليج. وبالأحرى، إن الأفق الأوسع قد يكون مثمرًا أكثر حيث يمكن للنطاق الدولي لمبادرة الحزام والطريق أن يقدم لدول مجلس التعاون الخليجي فرصًا للنمو الاقتصادي والتنوع. وبصفة أكثر تحديدًا، إن تنمية القوى الوسطى الصديقة المجاورة للصين (بل نطاقاً أوسع من ذلك) مثل باكستان أو إثيوبيا، مع كثافتهم السكانية الكبيرة واقتصاداتهم الدينامية المتزايدة، قد ينتج عنها آثار إيجابية لدول مجلس التعاون الخليجي، مما يساعد على نمو قطاعات الصناعة والخدمات لدى الدول الأعضاء، وأيضًا يساهم في الأمن والاستقرار الإقليمين. وفقًا لذلك، فإن التفكير في تعزيز مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في مشاريع مبادرة الحزام والطريق بجانب المناطق المحيطة بالخليج وتصميمها بما يخدم المصالح الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي- قد يثبت أنه نهج أكثر ربحًا (وأكثر فائدةً للجميع) على المدى البعيد. ومن الممكن أن يؤدي الوصول بشكل أسهل إلى الأسواق المجاورة إلى تقوية التنويع والتصنيع أكثر. كما تُشكل مشاركة السعودية (المحتملة) بمبلغ وقيمته ٦٤ مليارد دولار في الممر الاقتصادي بين باكستان والصين دخول ملفت للنظر في هذا النوع من المشاركة والذي يجب أن تدرسه بعناية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن المملكة حظيت بالترحيب، بوصفها شريك "عالمي" في مبادرة الحزام والطريق، وذلك إبان زيارة الملك سلمان إلى بكين، في مارس ٢٠١٧م.

ثالثًا: إذا ظل تركيز قيادات دول مجلس التعاون الخليجي محدودًا بجذب الاستثمارات الصينية إلى بلادهم، فقد يضمن ذلك اتخاذ موقف عملي أكثر تجاه التعاون المتعلق بمبادرة الحزام والطريق. ومن الانتقادات التي غالباً ما تتكرر في المؤتمرات والمنتديات المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق هي أن هذه المشروعات تبالغ في التركيز على تطوير الإمكانيات المادية وتتجاهل تطوير البرامج. ويقصد بهذا أن تيسيرات التجارة عبر أوروبا وآسيا هي تيسيرات ضعيفة (وذلك نظرًا للوائح والسياسات غير المتناسقة والمتطلبات الصارمة للحصول على تأشيرة) مما يؤثر أيضًا على المشاركة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الصين (بشكل متفاوت) ففي حالة السعودية مثلاً، وبالرغم من الإصلاحات والتغييرات العديدة التي حدثت في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال يوجد شعورًا سائدًا لدى رجال الأعمال والمستثمرين بأن سوق المملكة يظل سوقًا يصعب دخوله. وبالإضافة إلى وجود شكاوى حول مهارة العمالة والتكاليف، فإن مشكلة تيسير التجارة مشكلة تلوح في الأفق نظرًا إلى: ارتفاع ثمن التأشيرات بشكل كبير وصعوبة اقتنائها؛ والعوائق التي تفرضها اللوائح وغيرها من أنواع الروتين الحكومي؛ وأيضًا التحدي الحقيقي الذي تشكله حواجز اللغة والثقافة. وتعد الفجوة المعرفية مشكلة عويصة على الأقل من جانب المستثمرين المحتملين. وبالطبع فإن الظروف تختلف وفقاً للظروف الكائنة في الدولة الخليجية المعنية، ولكن هذه الحواجز حقيقية ليس فقط بالنسبة للصين (ومواطنيها المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي المختلفة) ولكن أيضًا بالنسبة للدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق من غير دول الخليج. فينبغي أن يكون تطوير وسائل تيسير التجارة من ضمن الأولويات، فلو كان هذا هو الهدف النهائي الفعلي، فمن المؤكد أنه سيقطع شوطًا كبيرًا تجاه تعميق الروابط الاقتصادية في ظل إطار عمل مبادرة الحزام والطريق أكثر من التصريحات الرنانة والمشاريع الضخمة.

رابعًا، وإن كان ذلك غير مرتبط بالضرورة بزيادة أرباح مبادرة الحزام والطريق، إلا أنه ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي البدء في تفعيل بحوث حول الاحتمالات الطارئة وتجميعها من أجل إدارة التداعيات الناتجة عن "النهضة الصينية"، لا سيما فيما يتعلق بالولايات المتحدة والقوى الأوروبية والآسيوية مثل الهند واليابان. وإن هذه التوترات والمنافسة المتزايدة تعكس الانتقال الهيكيلي للقوة والذي سيصاحبنا لوقت أطول. ويمكن رؤية هذه التداعيات في اللغة المستخدمة في قرار مجلس الشيوخ الأمريكي والذي يدين السعودية، والذي يعتبر صادرات الجيش الصيني (والروسي) المتزايدة إلى المملكة العربية المتحدة هو "بداية لمخاطر كبيرة تهدد الأمن والاقتصاد القومي لكل من البلدين". وقد تقوم واشنطن، باسم الحرب التجارية الجارية، بمراقبة متزايدة على عمليات الشركات الصينية المعتمدة على التكنولوجيا في دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك الشركة القومية الرائدة هواوي، وقد يؤدي تزايد الضغوط المستقبلية إلى وضع قيود على المشاركة والتعاون بين الصين والخليج في مجالات مختلفة والتي تقع عادة تحت عنوان "مبادرة الحزام والطريق". وبالطبع لا ينبغي أن تتسم كل هذه السيناريوهات بالسلبية بالنسبة لدول التعاون الخليجي: فيمكن أن تزيد وتحفز التنوع بشكل أكبر في شراكتنا الاستراتيجية (بما في ذلك الشراكة مع اليابان وكوريا والهند) ولكن إذا أرادت دول مجلس التعاون الخليجي حماية مصالحها فهي في حاجة ماسة لإجراء المزيد من البحوث والتخطيطات الأولية وعمليات التحوط المالي.

* مرشح للحصول على درجة الدكتوراه في جامعة هونج كونج، ورئيس الوحدة الآسيوية في مركز الملك فيصل للبحث والدراسات الأولية

فشل الدول العربية في تعميق التكامل يؤدي إلى تراجع الأهمية النسبية للمنطقة

المبادرة الصينية تسعى لتنويع مصادر الطاقة والممرات البرية والبحرية على حساب المنطقة

لم يبد العالم العربي اهتمامًا كافيًا بالمبادرة المهمة التي طرحها الرئيس الصيني خلال عام ٢٠١٣، والتي عُرفت لاحقًا بـ "حزام واحد طريق واحد" One Belt One Road، بمكونيها البري (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) أو البحري (طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين)، وذلك رغم الموقع المهم الذي حظي به العالم العربي على مسار مكوني المبادرة. ربما رجع ذلك إلى عدم وضوح المبادرة في ذلك الوقت. لكن مع اتضاح مكونات المبادرة، والزخم الدولي الذي حظيت به، وتأسيس العديد من مؤسساتها، سواء الصينية أو متعددة الأطراف، بل وتنفيذ العديد من مكوناتها، حدث تحول كبير في مستوى تعاطي واهتمام العالم العربي بالمبادرة.

د. محمد فايز فرحات

وقد استند هذا الاهتمام إلى افتراض قوي بأن المبادرة تنطوي على مقومات وفرص مهمة لاستفادة مؤكدة للدول العربية، بشكل جماعي أو فردي، من المبادرة، وهو افتراض يستند بالفعل إلى العديد من الشواهد، والعديد من المقومات ذات الصلة بطبيعة المبادرة ذاتها. لكن هذا لا يعني التسليم بصحة هذا الافتراض على طول الخط، أو اعتباره معطى given، بقدر ما يثير عددًا من الشروط على العالم العربي لتعظيم أو ضمان تحقق هذه المكاسب. كما لا يمكن، من ناحية أخرى، استبعاد بعض التأثيرات السلبية للمبادرة على المصالح العربية.

في هذا الإطار، فإننا نطرح في هذا المقال مجموعة من المقومات المهمة لاستفادة الدول العربية -بشكل جماعي أو فردي- من المبادرة، وهي عوامل ترتبط بطبيعة المبادرة ذاتها. كما يطرح المقال مجموعة من التهديدات التي تنطوي عليها المبادرة. وأخيرًا، يطرح المقال مجموعة من الشروط اللازمة لتعظيم المكاسب العربية من المبادرة أو تحجيم بعض المخاطر.

أولاً: مقومات الاستفادة العربية من المبادرة

تتسم مبادرة الحزام والطريق بعدد من السمات المهمة التي تمثل في حد ذاتها فرصة كبيرة لاستفادة العالم العربي منها، نوجزها فيما يلي:

١- الانفتاح الجغرافي: تقوم المبادرة على فلسفة تتجاوز المفهوم الجغرافي التقليدي الضيق لمشروعات التعاون الإقليمي، بمعنى أنها لا تستند إلى تعريف جغرافي وجيو-سياسي مغلق يقصرها على إقليم جغرافي بعينه. في المقابل، تقوم المبادرة على مفهوم يسمح بضم أكبر عدد ممكن من الدول، المتباينة سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، وأكبر عدد من الأقاليم الجغرافية (شرق آسيا، جنوب شرقي آسيا، جنوبي آسيا، وسط آسيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شرق إفريقيا، أوروبا). وقد تأكدت هذه السمة مع التحاق عدد كبير من الدول بالمبادرة، واستحداث بعض مؤسساتها المالية متعددة الأطراف (البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية AIIB)، والتحاق عدد كبير من الدول - بما فيها شركاء الولايات المتحدة الأوروبيين-بالبنك. أهمية هذه السمة أنها تحرر المبادرة من إدراكها على أنها مشروع صيني موجه ضد الغرب، أو النظر إليها على أنها جزء من مشروع لتكريس الاستقطاب داخل النظام العالمي، الأمر الذي يخلق هامش حركة كبير لدى الدول العربية للتفاعل مع المبادرة ومشروعاتها.

٢- الربط الوثيق بين التجارة والتنمية. فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين الإعلان عن عدد من مشروعات التكامل الإقليمي وتحرير التجارة في الدول النامية، إلا أنها لم تستطع تحقيق أي من أهدافها المعلنة، خاصة توسيع

المبادرة الصينية تنطوي على أبعاد تنموية لتطوير البنية الأساسية وتمويل مشروعات تنموية جنبًا إلى جنب مع التجارة

حجم التجارة الإقليمية بين الاقتصادات الأعضاء، لأسباب عديدة، أهمها أنها لم ترتبط بسياسات ومشروعات تنموية حقيقية. من هنا تأتي أهمية مبادرة الحزام والطريق كونها ليست مجرد مبادرة تسعى إلى تسهيل وتوسيع حجم التجارة بين الأقاليم والدول المندمجة في هذه المبادرة، من خلال إزالة العوائق المادية أمام هذه التجارة وتخفيض تكاليفها، بقدر ما تنطوي أيضًا على أبعاد تنموية من خلال مشروعات مهمة لتنمية البنية الأساسية وتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات. وبهذا المعنى، فإن مبادرة الحزام والطريق تنطوي على مكاسب اقتصادية محتملة للدول المرتبطة بها، بالنظر إلى تضمينها مشروعات تنموية جنبًا إلى جنب مع التجارة.

٣- القدرات المالية الضخمة للمبادرة. يأتي في مقدمة هذه المؤسسات "صندوق طريق الحرير" SRF الذي أسسته الحكومة الصينية في ديسمبر ٢٠١٤م، برأسمال قدره ٤٠ بليون دولار، و"البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية"، الذي دخل اتفاقه حيز النفاذ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥م، وقد بدأ البنك بالفعل في توفير القروض والتسهيلات المالية لتنفيذ مشروعات المبادرة. وبالإضافة إلى هذه المؤسسات، لا يمكن إغفال دور البنوك الصينية الأربعة الأساسية المملوكة للدولة، "بنك الصين"، و"بنك الصين الصناعي التجاري"، و"بنك الصين للتعمير"، و"بنك الصين الزراعي". وقد بدأت هذه البنوك بالفعل في تقديم حزمة من القروض والائتمان لتمويل مشروعات المبادرة.

٤- البناء على الأطر الثنائية والإقليمية القائمة واستبعاد بناء تنظيم جديد. باستثناء "صندوق طريق الحرير"، و"البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية"، لم تتضمن المبادرة الحديث عن إنشاء مؤسسات أو أبنية إقليمية regional أو عبر إقليمية inter-regional جديدة. وفي المقابل، تعتمد المبادرة على الأطر الثنائية، والأطر الإقليمية والثنائية القائمة في مختلف الأقاليم ذات الصلة بالمبادرة، مثل "منظمة شنغهاي للتعاون"، ورابطة الآسيان، و"الآسيان+ الصين" المعروفة بصيغة (١٠+١)، ومنتدى "آبك" APEC، و"القمة الآسيوية - الأوروبية" ASEM، و"حوار التعاون الآسيوي" Asia Cooperation Dialogue (ACD)، و"مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا" CICA، و"منتدى التعاون بين الصين والدول العربية" CASCF، و"الحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون الخليجي"، و"منتدى الصين - إفريقيا للتعاون" FOCAC، وغيرها من الترتيبات والتجمعات الإقليمية وغير الإقليمية القائمة في مختلف الأقاليم. كما تولي المبادرة في هذا الإطار أهمية كبيرة لعدد من المعارض الدولية القائمة وتحويلها كمنصات خادمة لتعزيز وتشجيع التفاعل الاقتصادي والتجاري بين الدول الواقعة على مسار المبادرة، مثل "معرض بوآو لآسيا" Boao Forum for Asia، و"معرض الصين - الآسيان"، و"معرض الصين-أوراسيا"، و"المنتدى الاقتصادي الأوروبي - الآسيوي"، و"المعرض الدولي الصيني للاستثمار والتجارة"، و"معرض الصين-جنوبي آسيا"، و"معرض الصين-الدول العربية"، و"معرض الصين-روسيا". وتقترح المبادرة أيضًا تدشين مجموعة من المعارض الجديدة مثل "المعرض الثقافي الدولي لطريق الحرير"، و"المهرجان الدولي للفيلم لطريق الحرير"، و"المعرض الدولي للكتاب لطريق الحرير".

وتأتي أهمية هذا التوجه بالنسبة للعالم العربي أنه لا يكبل المبادرة بالقيود البيروقراطية، كما يخلق نوعًا من المرونة في إدارة المبادرة. كما أنه يحرر المبادرة من ظهور أية إدراكات سلبية قد تتطور في مختلف الأقاليم المعنية بأن المبادرة تمثل مجالاً للنفوذ والهيمنة الصينية على تلك الأقاليم. لكن الأهم أن المبادرة توفر فرصة كبيرة للعالم العربي للنفاذ إلى عدد كبير من التنظيمات والمؤسسات المالية، والمعارض الإقليمية والدولية.

المبادرة وفقًا للسمات والمقومات السابقة تقدم فرصة مهمة لتطوير الدول العربية سياسات حقيقية للتوجه شرقًا، وفرص مهمة أيضًا للاستفادة من الإمكانات المالية التي توفرها المؤسسات المالية الصينية والدولية التي تم تأسيسها في إطار المبادرة، وفرصة لتعميق عملية التكامل بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الصيني على قاعدة تعظيم المنافع الاقتصادية المتبادلة، فضلاً عن الفرص المهمة التي تقدمها المبادرة لتوجيه المزيد من الاستثمارات لقطاع البنية التحتية. وأخيرًا، فإن المبادرة تقدم فرصة مهمة لإضعاف هيمنة المؤسسية الاقتصادية الغربية على التمويل الدولي، وعلى النظام الاقتصادي العالمي.

٥- تخفيض تكاليف التجارة عبر الممرات والموانئ العربية. أحد مجالات التأثير المهمة لمبادرة الحزام والطريق على العالم العربي يأتي من خلال تأثيرها على خريطة التجارة والملاحة العالمية عبر المضايق والممرات المائية. لقد كان إيجاد مسارات بديلة للمضايق والممرات التقليدية القائمة (خاصة مضيقا ملقا وتايوان، بالإضافة إلى منطقة بحر الصين الجنوبي) أحد الأهداف الأساسية وراء طرح الصين للمبادرة. في هذا السياق، يأتي "الممر الاقتصادي الصين-باكستان" في مقدمة المكونات المهمة للمبادرة، بالنظر إلى قربه من الممرات المائية العربية، الأمر الذي يثير تساؤلا مهما حول التأثير المتوقع لمكونات هذا الممر، خاصة ميناء جوادر وشبكة خطوط السكك الحديدية "جوادار- قاشجار"، على حجم الملاحة عبر المضايق والموانئ العربية.

سلبيات المبادرة: موقع العالم العربي أقل أهمية من أقاليم أخرى تقع في نطاق المبادرة

لاشك أنه حال اكتمال هذا الممر سيؤدي ذلك إلى تحويل النسبة الأكبر من التجارة الصينية مع منطقة الخليج العربي وعدد من الأقاليم الأخرى من المسار التقليدي (الذي يمر عبر خليج البنغال، ومضيق ملقا، وبحر الصين الجنوبي، ومضيق تايوان، وصولاً إلى الموانئ الصينية على السواحل الصينية الشرقية) إلى مسار: "الخليج العربي- جوادر- قاشجار" (بالنسبة للتجارة الصينية مع منطقة الخليج والعديد من دول الشرق الأوسط)، أو مسار: "الموانئ الأوروبية على المحيط الأطلنطي أو البحر المتوسط - البحر المتوسط - قناة السويس - جوادار- قاشجار" (بالنسبة للتجارة الصينية مع أوروبا وشمال إفريقيا).

بهذا المعنى، فإن تطوير ميناء جوادر ومسار "قاشجار- جوادر" ليس من المتوقع أن يكون له تأثيراته السلبية على الممرات والمضايق العربية، بل على العكس يمكن الحديث هنا عن تأثيرات إيجابية لهذا المسار على هذه المضايق والممرات من زاوية الزيادة المتوقعة لحركة التجارة بين الصين والدول الواقعة على المسار الجديد، وذلك بالنظر إلى الانخفاض المتوقع في تكاليف ومدد الشحن، الأمر الذي يساهم بدوره في زيادة حجم التجارة عبر المسار الجديد. بمعنى آخر، فإن مسار "جوادار- قاشجار" لن يلعب دورًا في تحويل التجارة بعيدًا عن

مزاحمة الشركات الصينية للقدرات الإنتاجية والشركات المحلية العربية بشكل قد يؤدي إلى خروج الأخيرة من السوق

الممرات والموانئ العربية بقدر ما قد يلعب دورًا كبيرًا في خلق المزيد من التجارة عبر هذه الممرات، وذلك بالنظر إلى تأثيره المتوقع في تخفيض تكاليف التجارة وتخفيض العوائق على هذه التجارة بين الصين والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وغرب وجنوب أوروبا عبر هذا المسار.

ثانيًا: مخاطر المبادرة

مقابل المقومات والفرص الإيجابية السابقة، تظل هناك بعض المخاطر التي تثيرها المبادرة بالنسبة للعالم العربي، نشير فيما يلي إلى إثنين منها.

١- **هامشية إقليم الشرق الأوسط بالمقارنة بأقاليم أخرى.** مع أهمية المقومات والفرص التي تتيحها المبادرة، فإن موقع العالم العربي، وإقليم الشرق الأوسط بشكل عام، يظل أقل من حيث الأهمية النسبية التي تحتلها أقاليم أخرى في إطار المبادرة، خاصة وسط آسيا وجنوب آسيا، وجنوب شرقي آسيا، وجنوب أوروبا، بل وربما شرق إفريقيا أيضًا، وهو أمر تكشف عنه مجموعة الممرات الاقتصادية التي تم الإعلان عنها حتى الآن في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير.

وفقا للخرائط المعلنة حتى الآن للمسارات البرية والبحرية لمبادرة الحزام والطريق، فإن إقليم الشرق الأوسط يتماس مع المبادرة من خلال مسارين رئيسيين. الأول، هو المسار البري عبر الممر الاقتصادي الذي يربط منطقة آسيا الوسطى بمنطقة الخليج العربي. الثاني، هو المسار البحري عبر قناة السويس ضمن "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، الذي يربط السواحل الشرقية الصينية بالموانئ الأوروبية على البحر الأبيض المتوسط، مرورًا بجنوب شرقي آسيا وجنوبي آسيا وشرق إفريقيا وقناة السويس.

ومن ثم، فإن الملاحظة الأولى التي يمكن استنتاجها من الخرائط المختلفة المعلنة حتى الآن لمكونات المبادرة هو إغفال المكون البري من المبادرة لمناطق عدم الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط، مقابل التركيز على منطقة الخليج العربي (دول مجلس التعاون الخليجي وإيران) التي تتسم بدرجة أكبر من الاستقرار الأمني والاقتصادي، الأمر الذي يشير إلى تباين واضح في فرص الاستفادة العربية المحتملة من المبادرة، وفقًا لدرجة الاستقرار السياسي-الأمني، والاقتصادي، وتفضيل الصين الابتعاد عن المناطق والدول المأزومة.

بل أكثر من ذلك، فإن المبادرة تنطوي على خطر مهم يجب التحسب له من الآن، ويتمثل في تدشين الابتعاد المحتمل للصين عن إقليم الشرق الأوسط كمصدر للطاقة مقابل تعميق التكامل مع باقي الأقاليم الآسيوية، خاصة تلك التي تمثل مصدرًا مهمًا لمصادر الطاقة (وسط آسيا بالأساس)، مقابل التركيز على المنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط كأسواق لتصريف السلع والمنتجات الصينية أكثر منها مصادر للطاقة. ويرجع هذا الخطر المحتمل إلى الخصائص البنيوية للمنطقة العربية والشرق الأوسط، من حيث انتشار مصادر عدم الاستقرار وانهيار الدولة في عدد من الحالات، فضلاً عن انتشار التحديات الأمنية ممثلة في التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى الحضور الأمريكي القوي بالإقليم.

وتزداد خطوة المبادرة في هذا الاتجاه بالنظر إلى العديد من التحليلات التي تذهب إلى أن المبادرة تسعى -ضمن أهداف عدة- إلى تحقيق هدفين أساسيين لهما صلة بالشرق الأوسط والمنطقة العربية، أولهما هو العمل على تنويع المصادر الخارجية للنفط بعيدًا عن الشرق الأوسط، وثانيهما هو العمل على تأمين طرق الملاحة الدولية على نحو يقلل من مستوى التهديد الأمني للإمدادات النفطية للصين؛ فالمبادرة من خلال سلسلة الممرات الاقتصادية وطريق نقل الغاز والنفط، تمثل استراتيجية مهمة لتنويع مصادر الموارد الطبيعية، فضلاً عن تنويع الممرات البرية والبحرية المستخدمة في ضمان تدفق هذه الموارد إلى الصين، الأمر الذي يعني تقليل درجة الاعتمادية الصينية على إقليم بعينه، كما تقلل من درجة تحكم القوى المنافسة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، في تدفق الموارد الطبيعية، النفطية أو غيرها، إلى الصين، أو تدفق الصادرات الصينية إلى العالم الخارجي.

٢- **مزاحمة القدرات الإنتاجية لدول الإقليم.** أحد الأهداف الأساسية التي وقفت وراء طرح مبادرة الحزام والطريق أنها مثلت جزءًا من سياسة معالجة مشكلة الفائض في القدرات الإنتاجية في بعض القطاعات الاقتصادية الصينية، من خلال خلق فرص جديدة لنفاذ الاستثمارات والشركات الصينية الكبيرة، العاملة في هذه القطاعات، إلى بعض الأقاليم، ومنها المنطقة العربية والشرق الأوسط، أو من خلال الاستحواذ على الشركات المحلية في بعض الأقاليم. خطورة هذا التوجه أنه قد يؤدي إلى مزاحمة الشركات الصينية الكبيرة للقدرات الإنتاجية والشركات المحلية، بشكل قد يؤدي إلى خروجها من السوق، خاصة في ظل وجود خطط لدى العديد من الدول العربية للتوسع في بعض الصناعات

لازالت الجداول الزمنية لتطبيق مشروعات المبادرة وما تتضمنه من ممرات اقتصادية وطرق بحرية وموانئ غير واضحة

الوطنية التي يعاني فيها الاقتصاد الصيني من وجود فائض في القدرات الإنتاجية، وعلى رأسها الحديد.

ومن ثم، يظل التحدي الأساسي للمبادرة في هذا المجال هو كيفية المساهمة في حل مشكلة الفائض في القدرات الإنتاجية الصينية في بعض القطاعات دون التأثير على القدرات الإنتاجية المماثلة في الاقتصادات والأقاليم الواقعة على مسار المبادرة؟

ثالثًا: شروط مهمة للاستفادة العربية من المبادرة

إن هذا الوضع السلبي للمنطقة العربية، وإقليم الشرق الأوسط بشكل عام، يضع مسؤولية كبيرة على دول المنطقة لتغيير السمات البنيوية للإقليم، كشرط مهم لتعظيم المكاسب المتوقعة من المبادرة وكشرط مهم أيضًا للحفاظ على موقع متميز للإقليم في إطارها.

ولا يمثل استقرار الشرق الأوسط الشرط الوحيد لتعظيم المكاسب العربية المتوقعة من المبادرة، إذ يجب ضرورة الالتحاق العربي المكثف بالنقاشات الجارية حول مستقبل مبادرة الحزام والطريق بهدف تطوير فهم صيني-عربي مشترك حول طبيعة المبادرة ومشروعاتها وآليات تنفيذها. وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن الحكومة الصينية توفر خلال هذه المرحلة فرصة كبيرة لتوسيع وتعميق النقاش الصيني-العالمي حول المبادرة من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل الدولية في إطار ما يعرف بآلية "المسار الثاني" Track-Two التي ترفع بالتأكيد تقاريرها إلى الحكومة الصينية حول الإدراك العالمي للمبادرة. كذلك، تأتي أهمية التفاعل العربي-الصيني حول المبادرة في هذه المرحلة المهمة بالنظر إلى غياب الوثائق الحكومية الصينية الرسمية حول المبادرة ومشروعاتها وشكلها النهائي. فقد مثلت الوثيقة المعنونة "رؤى وخطوات دفع البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، الصادرة في ٢٨ مارس ٢٠١٥م، عن لجنة التنمية والإصلاح القومية، واحدة من أهم الوثائق الصادرة عن الحكومة الصينية بهذا الشأن، والتي شرحت بشكل أكثر تفصيلاً رؤية الدولة الصينية للمبادرة ومبادئها الأساسية، وأولويات عملها...إلخ، وبشكل ساهم في سد جزء من حالة الغموض حول ماهية المبادرة، لكنها تظل غير كافية بمفردها. بل إنه لم تصدر حتى الآن خريطة تفصيلية لمشروعات المبادرة أو جدولها الزمني، فكل ما تم نشره من خرائط حتى الآن هي خرائط غير رسمية، وهي مجرد تفسيرات أو اجتهادات حول مكونات المبادرة بما في ذلك الصادرة عن جهات إعلامية رسمية قريبة من الدولة. ربما يكون ذلك راجعًا إلى إدراك الحكومة الصينية لأهمية ترك المبادرة للتطور الطوعي بفعل المناقشات والتفاعلات الدولية مع المبادرة، وهو ما يؤكد ضرورة فتح المجال للنقاش الدولي حول الصيغة النهائية للمبادرة ومشروعاتها وجدولها الزمني...إلخ. كذلك لازالت الجداول الزمنية لتطبيق مشروعات المبادرة وما تتضمنه حتى الآن من ممرات اقتصادية وطرق بحرية وموانئ...إلخ، غير واضحة، وهل سيتم تطبيق هذه المشروعات في إطار تعاون ثنائي بين الصين والدول المعنية، أم في إطار تعاون إقليمي. ورغم تأكيد المبادرة أيضًا على أهمية التعاون بين التنظيمات والأطر الإقليمية وغير الإقليمية، لكن لم يتم حتى الآن تحديد صيغة وآلية التعاون بين المبادرة وهذه الأطر على نحو ما أشير إليه سابقًا.

كل ذلك يعطي أهمية لضرورة التفاعل العربي-الصيني حول المبادرة، وفرصة أيضًا للتأثير العربي على مستقبل المبادرة وموقع العالم العربي فيها. ويمكن في هذا الإطار توظيف "منتدى التعاون الصيني-العربي" الذي يحظى باهتمام كبير من جانب الحكومة الصينية.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن حجم الاستفادة العربية من المبادرة والإمكانات المالية الضخمة التي تقف وراءها سيعتمد أيضًا على قدرة الدول العربية على طرح مشروعات تضمن اندماجها في المبادرة، وتضمن حصولها على أكبر قدر من التمويل والاستثمارات الموجهة للمبادرة، وهو أمر سيعتمد بالتأكيد على قدرة الحكومات العربية على طرح مشروعات لتنمية البنية الأساسية في بلادها.

خلاصة القول إن المبادرة تمثل تحديًا أمام الدول العربية لاقتناص الفرصة التي تقدمها لتعميق التكامل بين الإقليم والاقتصادات العربية، من ناحية، والاقتصاد الصيني وباقي الأقاليم الواقعة على مسار المبادرة، من ناحية أخرى، بشكل يضمن تعميق المكاسب المتبادلة بين الجانبين. لكن الفشل في هذا التحدي سينطوي على تراجع الأهمية النسبية للمنطقة بالنسبة للاقتصاد الصيني-خاصة على مستوى المكون البري للمبادرة ممثلا في "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" وقصر علاقة المنطقة والاقتصادات العربية بالمبادرة وأقاليمها المختلفة على كونها مجرد سوق لتصريف الصادرات الأجنبية.

* خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متخصص في الشؤون الآسيوية

أربعة عوامل تقيّد العلاقات الأمنية والعسكرية بين الصين ودول الخليج العربية

الصين تعتبر إيران حليفًا استراتيجيًا رئيسيًا وشريكًا اقتصاديًا وأمنيًا

أوضحت رسالة دكتوراه حديثة بعنوان "ردود الفعل الاستراتيجية لدول الخليج العربية حول ظاهرة صعود التنين الصيني" أن العلاقات الخليجية الصينية ما زالت أسيرة لاقتصاد النفط والطاقة. وأن العلاقات الخليجية الصينية تبقى دون مستوى الشراكة الاستراتيجية الحقة في كثير من جوانبها، كما أشارت الدراسة لعدد من التحديات الجوهرية التي تحد من أفق العلاقات الخليجية الصينية. طرحت رسالة الدكتورة سارة المطيري، عدة أسئلة محورية منها: هل الصين قوة صاعدة في منطقة الخليج العربي؟ هل الصعود الصيني في منطقة الخليج العربي يشابه صعودها في مناطق أخرى أم يختلف، ولماذا؟ ما هو شكل الصعود الصيني في منطقة الخليج العربي؟ هل تنهض الصين سياسيًا وعسكريًا وأيضًا اقتصاديًا في المنطقة أم لا؟ وهل يمثل الصعود الصيني فرصة ذهبية أم محدودة لدول الخليج العربية؟ وما هي ردود الفعل الاستراتيجية لدول الخليج العربية حول ظاهرة صعود التنين الصيني؟

د. سارة المطيري

وأوضحت الدراسة أن ثمة نقاش دائر بين الباحثين في الدراسات الآسيوية والعلاقات الدولية بشأن ظاهرة الصعود الصيني خاصة فيما يتعلق بأنماطه وصوره، وتأثيراته على القوة المهيمنة والنظام الدولي والنظام الإقليمي، والسياسات الداخلية والخارجية للدول، وردود الفعل الاستراتيجية المختلفة تجاهه. تختبر الباحثة الآراء البحثية المختلفة التي تناولت ظاهرة الصعود الصيني وتحديدًا الرأي القائل أن أي قوة صاعدة ستشكل في نهاية المطاف تحديًا للقوة المهيمنة، وستسعى لتغيير النظام الدولي لصالحها بل و ستستقطب الدول الأخرى أو تجبرهم، مستخدمة في ذلك نفوذها الاقتصادي والعسكري المتصاعد، لتلبية احتياجاتها. من وجهة نظر العديد من الباحثين لا تمثل الصين استثناءً في هذا الصدد. تساهم هذه الرسالة في تلك النقاشات من خلال تقديم دراسة حول ظاهرة الصعود الصيني في منطقة الخليج العربي، وأنماط هذا الصعود، وماذا يمثل لدول الخليج العربية؟ وما هي ردود فعلها الاستراتيجية تجاهه؟

وقد توصلت هذه الرسالة إلى الاستنتاجات التالية:

أولًا: بالرغم من تصاعد قوة الصين وزيادة نفوذها الاقتصادي والعسكري والاستراتيجي في عدد من مناطق العالم، إلا أن صعودها في منطقة الخليج العربي يقتصر على الناحية الاقتصادية فحسب. الصعود الصيني في منطقة الخليج العربي هو صعود اقتصادي "وليد" قائم على اقتصاد وتجارة الطاقة، حيث يمثل استيراد وتصدير النفط الجانب الأكبر من الروابط الاقتصادية بين الصين والخليج العربي. وحتى الاستثمارات الجارية أو المخطط لها بين الصين ودول الخليج العربي، غالبًا ما تكون أيضًا في قطاع الطاقة، وتتعلق تحديدًا ببناء معامل تكرير النفط ومرافق التخزين في الصين من أجل زيادة تجارة النفط بين الجانبين. وعلى الرغم من عضوية دول الخليج العربية والصين في كثير من المحافل وجلسات ومنتديات الحوار الاقتصادي والاستراتيجي، إلا أن هذه الكيانات تفتقر لأي تأثير فعال في تعزيز العلاقات بين الجانبين. وعلاوة على ذلك، فإن دول الخليج العربية لا تلعب دورًا هامًا في مبادرة حزام واحد – طريق واحد التي أطلقتها الصين في ٢٠١٣م.

خلاصة القول بأن المصالح الاقتصادية المشتركة في قطاع الطاقة هي المحرك الذي يقود الصعود الصيني في المنطقة و يمهد الطريق له.

ثانيًا: يمثل الصعود الصيني في الوقت الحالي فرصة محدودة أمام دول الخليج العربية وسيبقى كذلك، ما لم تُتَرجم

الصين قوتها الاقتصادية المتصاعدة الى قوة أمنية وعسكرية أكثر نفوذًا. وخلافًا للعلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الخليج العربية، فإن العلاقات الأمنية والعسكرية بينهم لا يعتد بها مقارنة بعلاقات دول الخليج العربية بالحليف التقليدي لها أي الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن الصين لا يمكنها أن توفر لدول الخليج العربية الأمن الذي تحتاجه.

هناك أربعة عوامل تقيّد العلاقات الأمنية والعسكرية بين الصين والخليج العربي:

١. موقف الصين الداعم لدول معادية مناهضة لدول الخليج العربية وهي إيران وسوريا. العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية القوية التي تجمع بين الصين وإيران وسوريا من أهم المعوقات التي تواجه العلاقات الخليجية الصينية.

٢. النفوذ الصيني المتصاعد على الحلفاء التقليديين لدول الخليج العربية، خصوصًا باكستان. تراقب دول الخليج العربية تزايد قوة الصين ونفوذها الاقتصادي والسياسي والأمني والاستراتيجي على باكستان وتأثيرات هذا النفوذ المتنامي بقوة على علاقاتها الأمنية والعسكرية مع الأخيرة.

٣. التحالفات الأمنية والعسكرية بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة. فعلى الرغم من التوترات السياسية الكبيرة التي شهدتها العلاقات الأمريكية – الخليجية بعد أحداث ١١ سبتمبر و ثورات الربيع العربي، إلا أن الولايات المتحدة ستظل – على مدار العقود القليلة القادمة – تلعب دور الحامية للمنطقة. دول الخليج العربية على دراية تامة أن لا بديل أمني وعسكري حالي للولايات المتحدة الأمريكية.

٤. خشيّة الصين وقلقها من التورط في القضايا الأمنية في المنطقة خوفًا من تأثيرها على استقرار الصين الداخلي، وتحديدًا الخوف من الإسلام السني المتطرف وتأثيراته على المسلمين في الصين خصوصًا في إقليم شينجيانغ المسلم.

ثالثًا: إن دول الخليج العربية التي كانت موضوعًا للدراسة في هذه الرسالة –المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عمان– تتبع استراتيجية "التحوط المزدوج" (Double Hedging) ضد الصين والولايات المتحدة في ذات الوقت.

ولهذه الاستراتيجية بُعدان، **البعد الأول:** أخذ دول الخليج العربية الحيطة ضد التهديد الذي قد تشكله الصين عليها من خلال موقفها من القضايا الأمنية في المنطقة. تجد دول الخليج العربية في النهج الذي تتبعه الصين في منطقتها تهديدًا لاستقرارها واستقرار المنطقة، ولذلك تعمل على تدعيم العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة من جهة، وتعزيز قدراتها العسكرية الذاتية من جهة أخرى، مع الحفاظ في ذات الوقت على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الصين، والعمل بشكل مستمر على تعزيزها. ويمكّنهم هذا البعد من التعامل مع التهديدات غير المباشرة التي تشكلها الصين عليهم بسبب موقفها المتعلق بقضايا الأمن في منطقة الخليج العربي خاصة فيما يتعلق بإيران وسوريا.

البعد الثاني: تتخذ دول الخليج العربية الحيطة لحماية نفسها من احتمالية تخلي الولايات المتحدة عنها ذات يوم، فمن خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية المتنامية مع الصين، ترسل دول الخليج العربية إشارة قوية إلى الولايات المتحدة بأن منطقة الخليج العربي لم تعد تحت هيمنتها، وأن ثمة قوة جديدة على استعداد لتعزيز العلاقة معها دون إزعاج التدخل في قضاياها السياسية الداخلية، وهي قوة صاعدة جديدة تنظر إليها الولايات المتحدة بوصفها تهديد لقوتها وهيمنتها، بل قوة جعلتها تغير من سياساتها الخارجية والأمنية تجاه الخليج العربي لتتجه وتركز على آسيا (Pivot to Asia) للحد من تصاعد النفوذ الصيني.

تدرك دول الخليج العربية أن خيارها الاستراتيجي الأوحد لتحقيق احتياجاتها الأمنية والاقتصادية معًا، هو المناورة بين القوتين، الولايات المتحدة باعتبارها قوة أمنية، والصين بوصفها قوة اقتصادية، والاستفادة التامة منهما في ذات الوقت لتأمين نفسها خارجيًا وداخليًا.

رابعًا: إيران، وليست دول الخليج العربية، هي من تعتبرها الصين حليفًا استراتيجيًا رئيسيًا وشريكًا اقتصاديًا وأمنيًا لها في المنطقة، فهناك تعاون على نطاق واسع وشامل بين الصين وإيران في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية، وكلاهما يعملان ويتعاونان تحت مظلة منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) وهي منظمة حيوية في آسيا الوسطى، مما يمهد الطريق أمامهما لتطوير وتوطيد تعاونهما الأمني والسياسي والاقتصادي والاستراتيجي.

اتبعت الرسالة أساليب البحث النوعي، بما في ذلك البحث في سجلات المحفوظات عبر الإنترنت والبحث في سجلات المحفوظات الورقية لعدد كبير من المراكز البحثية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في دول الخليج العربية، إضافة لقيام الباحثة بإجراء مقابلات شخصية مع مسؤولين سياسيين ودبلوماسيين وباحثين وكتاب وصحفيين متخصصين في الشأن الصيني بشكل عام والشأن الصيني الخليجي بشكل خاص.

* عضو هيئة تدريس في قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

إسرائيل وتركيا وإيران وإثيوبيا أكبر المستفيدين وحذر أمريكي

المبادرة مدخل للعلاقات العربية - الصينية وتحقيق المنافع يتوقف على التفاوض

جاء إطلاق الرئيس الصيني شين بينج عام ٢٠١٣م، لمبادرة الحزام والطريق ليتم الإعلان عن فصل جديد في شكل العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، فتستهدف المبادرة ربط القارات الثلاث معًا "آسيا - إفريقيا - أوروبا" بهدف تيسير التبادل التجاري عبر شبكة ربط من الاتصالات والمعلومات والبنية التحتية ومد خطوط وأنابيب البترول وشبكة من خطوط السكة الحديد وتعتمد فلسفة الربط على محورين الأول يركز على ربط الأرض (الحزام الطريق البري)، والثاني يتجسد في الربط البحري (طريق الحرير البحري). وقد جاء الإعلان عن المبادرة بعد سلسلة من الجهد الدبلوماسي الصيني وعقد عدد من الاتفاقات بين الدول المستهدفة التي تحتل الدول العربية بينها مكانة كبيرة نظرًا لموقعها الاستراتيجي والجغرافي وما لديها من موارد تعزز وضعها داخل المبادرة. إلا أن هذه المبادرة تتم في سياق دولي حذر في ظل تصعيد أمريكي وشن حرب تجارية على التنين الصيني، لذا وجب دراسة المنافع والمكاسب الممكنة للدول العربية من الانضمام لهذه المبادرة دون الإخلال بالشراكة الاستراتيجية الأمريكية العربية، وكذا التحديات المحيطة ومجالات التعاون القائمة، وصولاً للسيناريوهات الممكن طرحها أمام صانع القرار العربي لتعظيم العائد العربي.

د. هبة جمال الدين محمد العزب

١. الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية بالمبادرة:

تحمل المنطقة العربية أهمية استراتيجية للصين خاصة مع انفتاحها على العالم تزامنًا مع مبادرة الحزام والطريق، فلم تهتم الصين من قبل بالمنطقة العربية ومحيطها الجغرافي بدرجة ملحوظة فكانت منطقة ثانوية وأقل أهمية بالنسبة للتنين الصيني لكن مؤخرًا احتلت مساحة كبيرة في حسابات الأمن القومي الصيني. ويمكن تفسير اهتمام الصين بالمنطقة العربية بدرجة ملحوظة لعدة أسباب:

- **اقتصادية:** تمثل الدول العربية منفذًا مهمًا لمشاريع البنى التحتية الكبرى الصينية ومصدر للاستثمار الرأسمالي في الصين.
- **جغرافية:** تحتوي المنطقة على البحر الأحمر وقناة السويس وما لذلك من أهمية في حركة التجارة الدولية كرابط بين أوروبا وإفريقيا وآسيا حيث تمثل امتدادًا مباشرًا لرواق باكستان - أحد الأروقة الست الرئيسة بالمبادرة - لعبور السفن من المحيط الهندي لقناة السويس، ومن ثم إلى أوروبا حيث سيقلل مسافة نقل بترول الخليج للصين حوالي ١٢ ألف كيلو متر فستستغرق ١٥ ألف كيلو متر ليصل مدينة XINJIANG و١٠ آلاف كيلو عبر البحر و٤٥٠٠ كيلو عبر الأراضي الصينية. هذا علاوة على موقع المنطقة في وسط العالم حيث تمثل بوابة لإفريقيا ومنفذًا على أوروبا.
- **تأمين موارد الطاقة:** تعتمد الصين على أغلب مواردها من الطاقة - كالبترول- من دول الخليج العربي والعراق وإيران حيث تحصل من هذه الدول مجتمعة على ٦٠٪ من البترول الذي تحتاجه. (٣١,٦ مليار دولار الواردات البترولية للصين من إيران، أما السعودية ٧٠ مليار دولار والإمارات ٤٦,٣ مليارات دولار)
- **شراكة استراتيجية:** رغبة الصين في توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي لأبعد من جوارها المباشر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي تبسط أمريكا نفوذها داخله بنسب مختلفة، حيث تسعى لتطوير العلاقات مع قوى كبرى أو إقليمية أخرى، خاصة في ظل الدعم الدولي للصين بين دول

الشكل رقم١ مجالات التعاون العربي الصيني

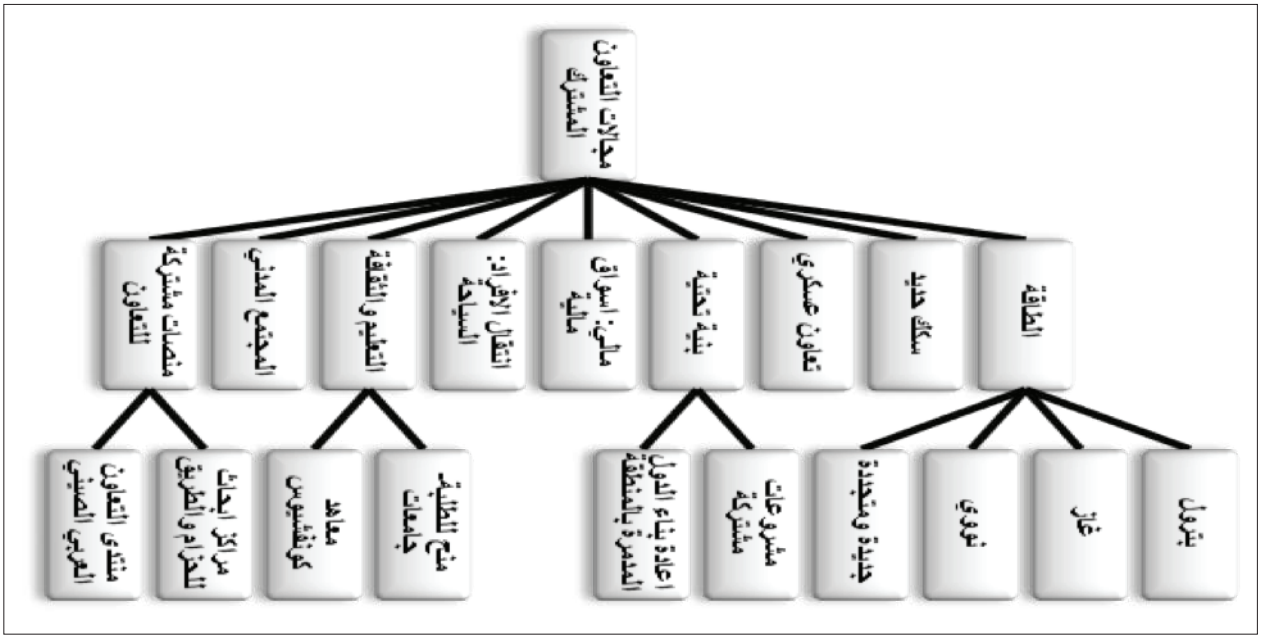

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة

المنطقة. ومن ثم التواجد بالمنطقة سيوازن من النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى خاصة أن المنطقة العربية منطقة استراتيجية للأمن القومي الأمريكي. لكن الجدير بالذكر أن الصين في المنطقة تنظر لأمريكا ليس كمنافس ولكن كقوى مهمة لضمان الاستقرار بالإقليم.

- **لضمان الأمن الداخلي الصيني:** ارتباط الاستقرار الأمني بالمنطقة الغربية في الصين - الهان Han heartland في سهول الصين، والمناطق الحدودية الداخلية مثل الأوغور والتبتيين- بالوطن العربي ومحيطه الجغرافي (أي ما يطلق عليه بالشرق الأوسط) وذلك بحكم التقارب الجغرافي والعلاقات التاريخية منذ طريق الحرير القديم وحركة التجارة. كما تربطهما علاقات وثيقة على الصعيد العرقي والديني والثقافي ومن ثم تتأثر بالاتجاهات الفكرية السائدة بالمنطقة وكذا أوضاع انعدام الأمن ومن ثم فإن استقرار المنطقة العربية أمنيًا سيتبعه استقرار في هذه المناطق الداخلية بالصين.

وبوجه عام، تنظر الصين للدول العربية كشريك مهم، فمن بين دول المبادرة عبر العالم فإن هناك على الأقل تمثيلاً وحضورًا لأربعة عشر دولة عربية تشمل: مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، سوريا، السعودية، الإمارات، البحرين، واليمن.

٢. مجالات التعاون العربية الصينية:

يقدم هذا الجزء استعراضًا للملامح العامة لمجالات التعاون العربية الصينية، في إطار مبادرة الحزام والطريق التي تتمحور حول فرص التعاون التي تقدمها المبادرة ككل. ويمكن تقسيمها إلى عشرة مجالات رئيسة يوضحها الشكل رقم ١.

فالصين تنوع من مجالات التعاون مع الدول العربية، وتجمع بين عدة آليات لكن في مقدمتها تأمين مصادر الطاقة التي تحتاجها الصين بدرجة كبيرة لكن مع دعم الدول العربية في توليد مصادر جديدة للطاقة عبر التكنولوجيا الصينية، وتجمع بين الآليات الاقتصادية كالتعاون في مجال الأسواق المالية، والتجارة الدولية، ومشروعات البنية التحتية أحد أبرز مجالات المبادرة، وكذا السكك الحديد لتسهيل التبادل التجاري للسلع والخدمات، هذا مع الحرص على استخدام القوى الناعمة كحرية تبادل الأفراد كالسياحة، والمنح التعليمية للطلبة خاصة في المجالات العلمية واستخدام معاهد كونفوشيوس لدعم اللغة الصينية، والتعاون الثقافي هذا علاوة على آلية المجتمع المدني، وإقامة منصات جديدة للتعاون كالمنتدى العربي الصيني، ومراكز أبحاث حول مبادرة الحزام والطريق بالدول العربية. ويوضح الجدول رقم ١ أبرز مجالات التعاون بين الصين وبعض الدول العربية.

الجدول رقم ١: أبرز مجالات التعاون بين الصين وبعض الدول العربية

مجال التعاون	المحور	الدولة	نبذة عن المشروعات القائمة
الطاقة	النفط	السعودية	تشكل السعودية المصدر الاول للنفط الذي تستورده الصين قبل انجولا وروسيا اما ايران فجأت في المركز الرابع. شراكة سعودية مع شركة سينوبك لاقامة مصفاة للنفط بالقرب من مرفأ تشينغداو . بناء مجمع لتخزين النفط على جزيرة هايتان شراكة سعودية مع شركة سينوبك
		مصر	في 2015 استثمرت كل وزارة البترول المصرية مع نجمة الصين للبترول والغاز عبر تكوين شركة دولية للتعدين والتصنيع. الشركة الصينية تستثمر بمبلغ 250 مليون دولار وذلك لدعم انشطة الشركات الصينية في قطاع الطاقة بمصر
	الغاز	السعودية	توقيع شركة سينوبك عقد لاستغلال حقول الغاز في صحراء الربع الخالي السعودية
	النووية	السعودية	توقيع اتفاق لتطوير مصادر الطاقة النووية وغطّى الاتفاق جوانب متعددة مثل صيانة محطات الطاقة ومفاعلات الأبحاث وتطويرها فضلاً عن توفير الوقود النووي
	النووية	مصر	مايو 2015 وقع كل من شركة الصين الوطنية للطاقة النووية وهيئة الطاقة النووية المصرية اتفاق تعاون للتعاون في مجال الطاقة النووية يمكن ان يفتح مجال لاسواق لتكنولوجيا الطاقة النووية عبر البحار
	الجديدة والمتجددة	مصر	ففي 2015 قامت الشركة الصينية للطاقة الشمسية والفوتوفولتك واحدة من اكبر مصانع الطاقة الشمسية بالعالم بتوقيع اتفاق تعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة لتطوير قطاع الطاقة الشمسية لتحقيق 50 جيجا وات من اجمالي الفوتوفولتك الشمسية قوتها تستوعب الاستهلاك المحلي في السنوات الثلاثة القادمة.
		الامارات	ووقعت حكومة دبي عقد بناء مشروع للطاقة الشمسية المركزة في العالم بنظام المنتج المستقل في موقع واحد.البالغ 3.86 مليار دولار على تحالف يضم (شانغهاي الكتريك) الصينية و(أكوا باور) السعودية. وهذا التعاون يتلاقي مع الخطط الوطنية للامارات التي تهدف إلى زيادة حصة الطاقة النظيفة من الصفر تقريبا قبل ثلاث سنوات إلى 50 فى المائة بحلول عام 2050 في 2018 وقعت الامارات اتفاقيات تفاهم للتعاون مع الصين في مجال الطاقة بلغ عددهم 13 اتفاقية شملت ايضا مجالات اخرى
التجارة و الاستثمار والصناعة	الصناعة	السعودية	بنت شركة الأومينيوم الصينية المحدودة بالتعاون مع الشركات السعودية مصنع ألومينيوم في السعودية ونشطت شركات صينية أخرى في بناء مصانع البتروكيماويات في السعودية
	التجارة	السعودية	اقامت علاقات مع الصين عام 1990 المملكة العربية السعودية واخذت العلاقات تتطور لكن ببطء ودعمها مع الوقت النشاط التجاري بين رجال الاعمال السعودين والصينين وحدث ذلك بالفعل فوفقا لبيانات صندوق النقد الدولي كانت حجم التجارة بين الدولتين عام 1990 1.28 مليار دولار وصلت مع عام 2012 إلى 74 مليار دولار
		مصر	وصلت معدل التجارة بين مصر والصين في عام 2014 الي 11.6 مليار دولار بمعدل زيادة بنسبة 96% مقارنة بعام 2009 وبلغ النصف الاول من العام 2015 معدل التجارة الي 9.67 % اي بزيادة 13 % عن العام السابق في هذا التوقيت جعلت مصر الشريك التجاري الثالث للصين في افريقيا . وتعتبر الصين الدولة الرابعة الاكبر استثمارا في مصر 1.213 شركة صينية تعمل في قطاع الصناعة والانشاءات والخدمات في مصر.احتلت مصر المرتبة الـ52 على قائمة الشركاء التجاريين للصين حتى نهاية 2016
		الامارات	تعد الصين أكبر شريك تجاري للإمارات في عام 2016، وفقا لاحصاءات وزارة الاقتصاد الإماراتية. وبلغ حجم التجارة بين الصين والإمارات في الفترة من عام 2014 حتى 2016، 520.6 مليار درهم (نحو 141.74 مليار دولار)، في حين يقيم حوالى 300 ألف صيني في الإمارات وأكثر من 4000 شركة صينية تعمل بها
السكة الحديد	انشاء خطوط جديدة	السعودية	نجحت شركة China Railway سكة الحديد الصينية بالحصول على عقد مشروع بناء نظام نقل عام مكة بلغت قيمتها 1.8 مليار دولار على بناء شبكة مواصلات محلية قادرة على التعامل مع التدفق السنوي في موسم الحج
		مصر	في ابريل 2014 تم توقيع اتفاق تعاون بين شركة الصين للملاحة الصناعية AICC ووزارة النقل المصرية لتطوير 80 كيلو متر من السكك الحديد الالكترونية من مدينة السلام ببلبيس الي محافظة الشرقية. ففي ديسمبر 2014 وقعت الحكومة المصرية اتفاق اولي مع شركة الصين للمرفأ الهندسي لبناء خط سكة حديد سريع يغطي 900 كيلو متر مسافة بين القاهرة والاسكندرية واسوان على حدود السودان. وفي يناير 2016 وقعت مصر مع شركة الصين لانشاء السكة الحديد لحفر 6 خطوط مترو في القاهرة. من المعادي الجديدة الي الخصوص بالقليوبية حولي 24 محطة
بنية تحتية	مشروعات مشتركة	السعودية	بناء شركة سكك الحديد الصينية 200 مدرسة ابتدائية وثانوية في المملكة
		الكويت	وتمثل خطوة مهمة نحو إعادة احياء الطريق الحرير التاريخي والمنطقة عبر مشروع مدينة (الحرير) ومشروع (الجزر الخمس) إضافة إلى مشروع ميناء مبارك الكبير . ويضم مشروع مدينة (الحرير) الذي يعتبر اضخم مشروع واجهة بحرية في العالم أحد أطول الجسور لربط العاصمة بشمالها وهو (جسر جابر) البحري الذي سيوفر رابطا استراتيجيا بين العاصمة والمنطقة الشمالية. ويتضمن مشروع مدينة (الحرير) التي ستتسع نحو 700 ألف نسمة انشاء برج بطول 1001 متر الذي سيكون احد أطول الأبراج بالعالم ويتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مشروع المدينة نحو 100 مليار دولار أمريكي.
		الامارات	فوقعت الصين اتفاقات بحوالي 300 مليون دولار لتطوير البنية التحتية بمنطقة خليفة الحرة بميناء خليفة وتم التعاقد مع شركة COSCO

الجدول من إعداد الباحثة بتصرف من مصادر عدة

			الصينية بمبلغ 738 لتطوير استيعاب الحاويات لمدة 35 عام في 2018 وقعت الامارات 13 اتفاق تعاون مع الصين خلال زيارة الرئيس الصيني شملت بناء مشروعات مشتركة كالمراكز الثقافية ومباني السفارات والتعاون في مجال الطاقة
	اعادة بناء الدول المدمرة	سوريا	تسعى الصين الان جاهدة لمشاركة الشركات الصينية في اعادة اعمار سوريا بالشراكة مع شركات لبنانية ايضا وتسعى الصين لتطوير البنية التحتية في لبنان ايضا فهناك جدل يدور حول مشروع لتطوير البنية التحتية بميناء طرابلس وكذا تأهيل خط السكك الحديدية TRIPOLI HOMS وتطوير المنطقة الصناعية المحيطة للميناء لخدمة المبادرة ستساهم فيما بعد في دعم الشركات الصينية التي ستشترك في اعادة اعمار سوريا
عسكري	خبراء عسكريين	السعودية	1000 مستشار عسكري صيني يعملون في منشآت الفذائف السعودية منذ تسعينيات القرن الماضي مدت المملكة العربية الصين بصواريخ C22-2 وصواريخ بالستية متوسطة المدى وحصلت على نظام صواريخ بالستية متوسطة المدى
انتقال الافراد	السياحة	الاردن	ففي عام 2017 تم توقيع اتفاقية توأمة بين ممر جيايوقوان بسور الصين العظيم ومنطقة البتراء في الأردن شهد عدد السياح الصينيين الذين زاروا الأردن في عام 2016 زيادة ملحوظة بنسبة 60 بالمائة عما كان عليه في عام 2015 ليبلغ 37 ألف شخص. وشاركت الأردن في معرض الصين للسفر في الخارج الذي عقد في بكين، كخطوة لتطوير السوق الصينية
الثقافة والتعليم	التعليم	مصر	يبلغ أعداد الدارسين المصريين في الصين حوالي 1200 طالب، بزيادة سنوية تتاهز 30 بالمائة، ومعظم الطلاب المصريين، الحاصلين على منح بالصين متخصصون في مجالات الزراعة والطب البشري والبيطري والطاقة المتجددة وميكانيكا السيارات وهندسة الميكاترونيكس وعلوم الفضاء والطيران. وفي 27 مارس 2016، تم توقيع مذكرة تفاهم بين ، حصلت بموجبها مصر على 500 منحة دراسية لطلبة الماجستير والدكتوراه حصل أكثر من 300 طالب مصري على منح خاصة لنيل درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه بالجامعات الصينية وتقدم مصر للصين 20 منحة تبادلية سنويا لدراسة اللغة العربية.. ويبلغ عدد الطلاب الصينيين الذين يسافرون سنويا للدراسة في مصر حوالي 800 طالب تقريبا .انشاء الكلية الصينية التكنولوجية بقناة السويس لتكون مركز لنقل التكنولوجيا بمصر وبافريقيا وبالمنطقة العربية
		السعودية	يبلغ عدد الطلبة السعوديين في الصين 1600 طالب يدرسون تخصصات علمية
	معاهد كونفوشيوس	مصر	تم انشاء معاهد كونفشيوس بمختلف دول العالم لتعليم اللغة الصينية والثقافة الصينية في الدول التي يقام بها، وجاء تأسيس هذه المراكز عند اعلان المكتب المجلس الدولي للغة الصينية (هانبان) التابع لوزارة التربية والتعليم الصينية ليقدم دروس في اللغة والثقافة والتاريخ الصيني. وتم انشاؤه بمصر عام 2008. وقد تم اتفاق مبلغ 295 مليون يورو من قبل الصين على تلك المعاهد بالعالم عام 2014
		الامارات	تأسس هد كونفوشيوس بالامارات كاول معهد بالخليج العربي في جامعة دبي عام 2011 بالتعاون مع جامعة نينغشيا الصينية
انشاء كيانات مؤسسية	المنتدى العربي الصيني	جامعة الدول والصين و22 دول عربية	تم تأسيسه عام 2004 لتنظيم جهود التعاون المشتركة وتم في اطاره انشاء مركز الدراسات الصيني العربي للاصلاح والتنمية عام 2017 بجامعة شنغهاي ومنتدى المرأة العربية الصينية. وعقد حتى يونيو 2018 ، 7 دورات من اجتماع وزاري و 14 دورات من اجتماع كبار المسؤولين وثلاثة دورات من حوار مراسي استراتيجي صيني عربي على مستوى كبار المسؤولين
	مركز دراسات وابحاث طريق الحرير	مصر	شهدت جامعة الشعب الصينية في نوفمبر 2018، توقيع اتفاق مع جامعة عين شمس المصرية؛ لإنشاء «مركز دراسات وأبحاث طريق الحرير»؛ ليكون الأول من نوعه في الشرق الأوسط وإفريقيا، على أن يكون له مقران رئيسان؛ أحدهما في بكين والآخر في القاهرة.
مالي	اسواق مالية	الامارات	وقّع سوق أبوظبي العالمي في سبتمبر 2018 ، المركز المالي الدولي في أبوظبي، مذكرة تفاهم مع مكتب بكين للخدمات المالية، لدعم وتطوير المراكز والأسواق المالية في دولة الإمارات والصين، وتعزيز التعاون والاستثمار حول مبادرة "الحزام والطريق ".
	تعاون مصرفي	عربي صيني	أعلن في المنتدى العربي الصيني 2018 عن إنشاء كونسورتيوم بنوك من الصين ودول عربية يخصص له تمويل قدره ثلاثة مليارات دولار .
اخرى	منح ومساعدات	فلسطين- اليمن- سوريا- لبنان	بالاجتماع الوزاري للمنتدى العربي الصيني الثامن تعهد الرئيس الصيني شي جين بينغ أمس بحزمة تشمل قروضا تبلغ 20 مليار دولار ومساعدات مالية بحوالي 106 ملايين دولار لدول في الشرق الأوسط في إطار ما وصفه بنموذج لإحياء النمو الاقتصادي بالمنطقة. وأعلن في كلمته لدى انطلاق منتدى التعاون العربي – الصيني اعلنت الصين في يوليو 2018 انها ستقدم 100 مليون يوان (15 مليون دولار) مساعدات لفلسطين دعما للتنمية الاقتصادية إلى جانب 600 مليون يوان (91 مليون دولار) أخرى للأردن وسوريا ولبنان واليمن.

لا يمثل الجدول السابق حصر مجالات التعاون ولكن يرسم الملامح العامة للمجالات التي تم التعاون فيها بين الدول العربية والصين ويلاحظ أنها قليلة نسبيًا مقارنة بمجالات التعاون القائمة بين الصين ودول الجوار الجغرافي للمنطقة كإيران وإسرائيل وتركيا. أيضًا تحتاج لإعادة نظر بشأن المجالات الأكثر ملاءمة للاقتصادات العربية فالميزان التجاري الصيني العربي لصالح الصين لذا يجب التنويه للحديث عن توطين الصناعات التي يحتاجها الاقتصاد العربي. الأمر يحتاج لمزيد من التنسيق العربي العربي للاستفادة الجادة من المبادرة لما تحمله من فرص وتقليل مما تتضمنه من تهديدات.

٣. الفرص التي تطرحها المبادرة أمام صانع القرار العربي:

يقدم هذا الجزء طرحًا لأبرز الفرص أمام الدول العربية على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية تمهيدًا لرسم سيناريوهات أفضل للمنطقة العربية في ظل المبادرة:

- **بنية المبادرة ذاتها (مدخل للتكامل مع خطط ٢٠٣٠):** تسمح

المبادرة بالتكامل مع خطط التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للدول الأعضاء ومن ثم دعم الاقتصادات العربية وتعظيم الفائدة منه.

- **المبادرة مدخلاً لزيادة هامش المناورة وحرية السياسة الخارجية:** تخلق المبادرة فرصًا لتنويع الاستثمارات والتعاون وتقليل التبعية الاقتصادية للغرب، ومن ثم تمثل ساحة للمناورة وزيادة هامش حرية صياغة السياسة الخارجية العربية

- **مدخل للتعاون في الحرب العربية على الإرهاب.**

- **انضمام أربعة عشر دولة عربية للمبادرة:** يمثل انضمام الدول العربية نقطة قوة تحتاج لتنسيق الموقف العربي للضغط تجاه القضايا العربية المشتركة كأمن الخليج والقضية الفلسطينية... الخ

- **الطلب الصيني المتزايد على الطاقة:** يمثل الطلب الصيني المتزايد على الطاقة فرصة لزيادة دعم دور الدول العربية داخل المبادرة ومطالبها، كما إنها تمثل مصدرًا للدخل للدول التي تعاني من انخفاض الطلب على البترول مثلاً وانخفاض أسعاره بسبب السياسات الغربية.

- **موقع المنطقة وقناة السويس:** قرب المنطقة من القارة الأوروبية والإفريقية والآسيوية عامل مهم جدًا للتأثير على الصين، فالدول العربية في قلب المجال الحيوي للمبادرة تربط القارات الثلاثة معًا التي تقوم عليها المبادرة.

- **التنظيم الدولي الجديد المصاحب لآليات المبادرة:** تشترك عدد من الدول العربية في المؤسسات الدولية الجديدة التي أقامتها الصين وحلفاؤها كبنك التنمية الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB، ومنظمة شنغهاي، ومنظمة البريكس، مما يسمح لها بالاستفادة من الحوافز الاقتصادية والدفاعية التي تضعها الصين بالمقابل. فستقدم الصين ٥٠٠ مليون يوان (نحو ٧٦ مليون دولار) لتسهيل التعاون العملي في الاقتصاد والتجارة، و٤ ملايين أخرى لمشروعات بنك التنمية الجديد الخاص بالبريكس لدعم دول المبادرة.

- **المشهد الدولي والسياق العالمي كمؤشر على الدعم الدولي للمبادرة كحافز أمام الدول العربية**

● **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:**

لم تمنع الولايات المتحدة الأمريكية المشروع ولم تقف أمام حلفائها الذين انضموا له من أوروبا وإسرائيل والهند، ورغم شكها وخوفها خاصة أن هذا المشروع هو أحد سبل الصعود الصيني، لكنها كانت أكثر نفعية ونوعت من استراتيجيتها في النظر والتعامل مع مبادرة الحزام والطريق:

١. استراتيجية التعاون والاحتواء نظرًا لوجود مصالح مشتركة بين الدولتين فتنظر أمريكا للمبادرة كمدخل للتعاون لتحقيق المصالح الأمريكية كالحرب على الإرهاب، رفع القوى الشرائية للدول محل المبادرة مما يساهم في إنعاش حركة التجارة العالمية.

٢. استراتيجية الردع تتعاون الولايات المتحدة مع عدد من الدول الحليفة لردع الصين كقوى مناوئة لها كاليابان والهند واستراليا واتفاقيات التجارة الحرة لمنطقة آسيا الهادئة TPP بينها والدول الآسيوية باستثناء الصين وروسيا، وتحويلها مؤخرًا من Asia Pacific إلى Indo Pacific للتصدي إلى مفهوم الهيمنة الصينية بالإقليم.

٣. استراتيجية الصدام والتصعيد، تتم بين الحين والآخر كالمشاكل والصدام في بحر الصين الجنوبي والدعم الأمريكي لتايوان. وأخيرًا الحرب التجارية بين الصين وأمريكا عبر فرض الرسوم والضرائب على المنتجات الصينية لكنها لم تصل لدرجة القطيعة أو الصدام الحاد فتحرص الصين دومًا على طمأنة الولايات المتحدة أن صعودها هو صعود اقتصادي سلمي تنموي بالأساس ولا يعني بالأساس تحدي للهيمنة الأمريكية وإنما التكامل معها.

● **موقف الاتحاد الأوروبي وروسيا:**

لم ترفض أوروبا المبادرة أو تعزف عن التعاطي معها بل انضمت ١٨ دولة أوروبية للمبادرة لتحقيق مصالح اقتصادية خاصة في ظل المشاكل والعثرات الاقتصادية التي مر بها الاتحاد الأوروبي آخرها البركست.

أما روسيا فتدعم الصين والمشروع بدرجة كبيرة لتلاقي مصالحهما معًا، بل وضم الاتفاق على مشاركة روسيا الصين في الدفاع العسكري عن مشروعات المبادرة مما يمثل حائط صد داعم للمبادرة.

٤. دول الجوار الجغرافي والتحديات المحيطة:

يقدم هذا الجزء استعراضًا لمواقف دول الجوار الجغرافي من المبادرة وطرحًا لأبرز التحديات القائمة المحيطة بالمبادرة:

- **المبادرة ودول المحيط الجغرافي:**

يقدم هذا الجزء استعراضًا لموقف دول الجوار الجغرافي ذات المطامع الإقليمية من المبادرة وعلاقتها بالصين وفرصها وما تحمله من تهديد محتمل أو قائم للدول العربية. فيستعرض وضع كلا من إسرائيل وإيران وتركيا.

أولاً: إسرائيل مكانتها بالمبادرة وموقفها منها:

مثلت المبادرة فرصة كبيرة أمام إسرائيل للتعاون مع الصين كمطية لاستفادة من آليات المبادرة كتبادل السلع والأفراد، والثقافات والتعاون المالي حيث ستمكنها المبادرة من النفاذ للأسواق العربية والأوروبية والآسيوية (القضاء على سلاح المقاطعة للشعوب العربية)، وحرية انتقال الأفراد والثقافات (فرض التطبيع

على الشعوب) والتحول لمركز مالي (تحقيق لمخطط الشرق الأوسط الجديد لشمون بيريز الذي يقضي بتحول إسرائيل لمركز مالي إقليمي ويوضح الشكل رقم ٢ استفادة إسرائيل من اتفاقية التجارة الحرة ضمن مبادرة الحزام والطريق). هذا في إطار توجه الصين لها لإقامة خط سكة حديد إيلات اشدود الموضح بالخريطة رقم ١ عام ٢٠١٢م، الذي يمر من إيلات لخليج العقبة لميناء اشدود على البحر المتوسط يكفل تحميل الحاويات من إيلات لنقلها عبر السكة الحديد إلى اشدود وإعادة شحنهم على المراكب، واستكمال الطريق إلى موانئ المتوسط الى بيريوس باليونان. كمعبر بديل داخل الأراضي المحتلة وذلك تحسبًا لأية أحداث غير مستقرة بقناة السويس بمصر أي تحسبًا للأوضاع الأمنية غير المستقرة مستقبلاً حيث جاء هذا القرار بعد ثورة ٢٥ يناير بمصر كاستمرار للنهج الصيني بالمبادرة بإقامة خطط بديلة لحماية حركة التجارة الدولية. وتقدر تكلفة المشروع بمبلغ ٤,٩ مليارات دولار وفي منتصف عام ٢٠١٤م، تم تفويض شركة مرفأ الصين الهندسية لبناء مرفأ كبير في اشدود للحاويات بمبلغ ٩٣٠ مليون دولار.

يتضح من الشكل السابق أن إسرائيل المستفيد الأكبر في المنطقة تصل نسبتها من تحرير التجارة ٣٠٪ والأردن ٢٢٪ ولبنان ١٨٪ مما يساعد في تحقيق حلم إسرائيل العظمى القائمة على المكاسب الاقتصادية بالمنطقة. إلا أن هذه المكاسب يمكن الحد منها إذا تجمع الصوت العربي أمام الصين منددًا بالمجازر الإسرائيلية والتعنت في إقامة الدولة الفلسطينية راهنًا التعاطي معها في المبادرة بالتقدم في عملية السلام وإقامة الدولتين.

ثانياً: الموقع الإيراني من المبادرة والموقف منها

تنظر الصين لإيران كشريك استراتيجي هام بالمبادرة غير مهتمة بالعقوبات الأمريكية والتصعيد الدوري ضدها والتوترات الإقليمية التي هي طرف رئيسي فيها وعلاقتها المتوترة مع عدد كبير من دول الوطن العربي على رأسها المملكة العربية السعودية – الشريك الهام للحصول على نفط الصين- هذا بل تعمل على مساعدتها كوسيط دولي في الوساطة بينها وبين الدول الغربية والمناطق الساخنة. وتعتبر إيران الصين فرصة لها بسبب العقوبات المفروضة عليها لفتح أسواق لها، ورابط مع دول الإقليم عبر المبادرة تخرجها من عزلتها الدولية المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي، خاصة أن الصين لا تنظر للبرنامج النووي الإيراني بأنه يمثل خطرًا على أمن الإقليم بل الأمن العالمي.

ويمكن تفسير الدعم الصيني في سياق المنافع المتبادلة حيث تعتبر إيران مورد مهم للبترول للصين خاصة من منطقة الخليج العربي؛ هذا علاوة على الاهتمام بميناء شبهار في إيران. ومن ثم يمثل نفاذ للتعاون والتبادل التجاري مع إيران وفرصة لإحياء التبادل التجاري معها وإنعاش الاقتصاد كمنفذ

خريطة رقم ١: خطة السكة الحديد المتوسط للأحمر بالأراضي المحتلة بالمقابل لقناة السويس

A map of the two routes China is pursuing in the Suez Canal and the "Red-Med" Railway. (Credit: *The Times*)

شكل رقم٢: استفادة إسرائيل من اتفاقية التجارة الحرة ضمن مبادرة الحزام والطريق

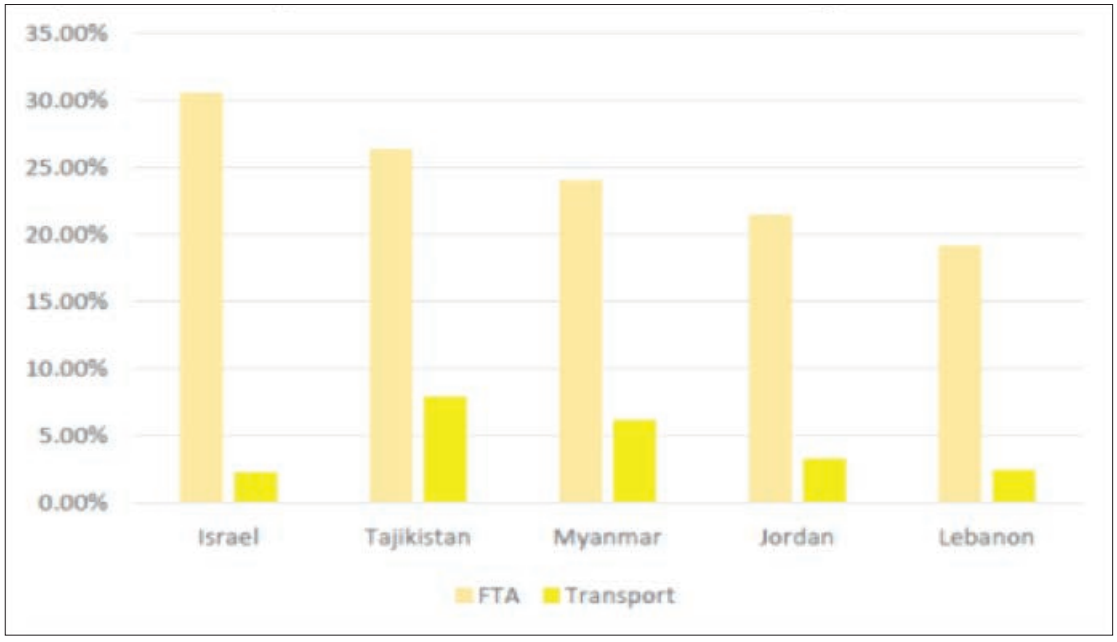

ضد العقوبات الاقتصادية الموقعة ضدها. ومن ثم وجهت الصين حوالى ١٠ مليارات دولار لدعم مشروعات بنية تحتية بإيران منها الميناء وخصص بنك التنمية الصيني حوالي ١٥ مليار دولار لذات الغرض.

في المقابل تحاول الصين خلق مساحات مشتركة للتعاون لتقليل التهديد الإقليمي بسبب الوجود الإيراني فتربط المبادرة بترول الخليج بالأراضي الإيرانية عبر مد خطوط وأنابيب البترول عبرها إلى الصين.

ثالثاً: وضع تركيا في المبادرة والموقف منها:

وجدت أنقرة أن انضمامها إلى المبادرة يمثل رد اعتبار لها بعد الفجوة بينها وبين الاتحاد الأوروبي عقب محاولة الانقلاب والسياسات غير الإنسانية التي اتبعها النظام التركي في حق الانقلابيين. كما أنه سيوفر لها مكاسب اقتصادية كبيرة لأنها ستتحول إلى رواق وسط عبر وسط يعوضها عن خيبة آمالها من رفض انضمامها للاتحاد الأوروبي حتى الآن. وتضم إسطنبول في الوقت الراهن نحو ٧٠ شركة صينية تقيم استثمارات في مجالات البنوك واللوجيستيات وإصلاح المعدات والاتصالات والطاقة الجديدة.

إلا أن الصين تختلف مع تركيا في عدد من القضايا على رأسها الدعم التركي لإقليم شينجيانج للانفصال عن الصين، التصريحات التركية بين الحين والآخر واتهام الصين بالإبادة العرقية للأغور. وفي المقابل اتخذت الصين عددًا من الإجراءات البديلة في هذا السياق إيقاف العمل مع تركيا في خط الشرق الغرب الذي يربط الصين بأوروبا عبر تركيا واكتفت بخط أنقرة اسطنبول، لذا حولت الصين وجهتها من تطوير موانئ شمال أوروبا إلى موانئ جنوب شرق أوروبا لتتوجه إلى موانئ اليونان Piraeus ٢٠١٦م. وامتد الحذر الصيني تجاه تركيا إلى القوى البشرية أيضًا كانتقال التجار الأتراك إلى الصين حيث شددت الصين في إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول. وتتشكك في نواياهم.

إلا أن تركيا تراجع سياساتها بين الحين والآخر في ظل الرغبة الصينية بعدم التصعيد فتم دعوة تركيا لقمة البريكس ٢٠١٨م، بجوهانسبرج، وتم ترأسها لمنتدى سياسات الطاقة بمنظمة شنغهاي رغم أنها عضو حوار فقط، وتبحث الصين في قبول عضويتها بالبريكس وشنغهاي. إلا أن الحديث عن العلاقات التركية الصينية هو قائم على المصالح والمنافع المتبادلة بالأساس.

لم تعترض أمريكا على المشروع ولم تمنع حلفاءها من الانضمام إليه وتعاطت بنفعية ونوعت استراتيجيتها في النظر والتعامل معه

- المبادرة والسياق المحيط وما يحمله من تحديات:

يقدم هذا الجزء طرحًا لأبرز التحديات التي لابد أن تشغل ذهن المفاوض العربي خلال التعاون مع الطرف الصيني خلال المبادرة بهدف حلها أو تقليل آثارها لتعظيم المنفعة.

١. الموقف الأمريكي الحذر: رغم ما سلف ذكره لكن الولايات المتحدة تنظر بحذر تجاه المبادرة بل ومفهوم الصعود الصيني ككل حتى إن البعض يعتبر هذا الصعود لن يكون سلمي على الإطلاق بل قد يقود لحرب عالمية ثالثة كهنري كسينجر.

٢. العلاقات الإفريقية المهددة لبعض المصالح الاستراتيجية لبعض الدول كوضع مصر وإثيوبيا في ظل الدعم الصيني لسد النهضة بمليار دولار.

٣. قضايا غير محسومة بالمبادرة نسبة تمثيل العمالة الصينية خلال المبادرة: جزء من طبيعة المبادرة خلق فرص عمل للعمالة الصينية داخل مشروعات المبادرة، لكن المشكلة تكمن في نسب العمالة الصينية مقابل العمالة المحلية بكل دولة فقد تثير اضطرابات كما سلف الإشارة بكينيا.

٤. مجالات يجب أن يتحلى المفاوض العربي بمعرفتها فهناك مجالات اقتصادية إذا دخلت فيها الصين بالدول العربية ستمثل خسارة كبير للاقتصاد العربي.

١٨ دولة أوروبية تنضم للمبادرة لتحقيق مصالحها في ظل التعثر والبريكست

٥. سيناريوهات جديدة أمام الدول العربية:

يقدم هذا الجزء سيناريوهات جديدة للدول العربية لتعظيم الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق في ظل التحديات المحيطة والمصاحبة للمبادرة.

ففي ظل التحديات المصاحبة للمبادرة أولها الحذر الأمريكي منها ومن الوجود الصيني بالمنطقة فقد تفرض على صانع القرار العربي سيناريوهين الأول قد يعلي من المخاوف الأمريكية ويفضل البعد عن أية إمكانيات للتصعيد الأمريكي، أما الثاني فيخالف هذه النظرة وكل منهما له مميزاته ومساوءه لكن المحك هو في العمل على إدارة الملف والنظر للمستقبل للاستعداد لما هو محتمل أو ممكن.

- السيناريو الأول: التعاون بحذر مع الاتفاقية

يعلي هذا السيناريو من المصالح الأمريكية والتعاون العربي الأمريكي، الذي يقضي بالتعاون بحذر مع المبادرة وهذا ما يؤكده الصينيون بين حين وآخر حيث يرون أن نهج الكثير من الدول العربية مع الصين نهج متباطئ لذا فحجم الاستثمارات الصينية قليل مقارنة بدول المحيط الجغرافي كإسرائيل. ومن ثم فمن مميزات هذا السيناريو:

١. احتواء الحذر الأمريكي تجاه التعاون الصيني في المنطقة

٢. البقاء على الحياد دون أن تكون الدول العربية طرفًا في التصعيد بين الجانبين

٣. فرصة لتقييم التعاون الصيني مع دول أخرى كدروس نجاح تستحق الدراسة للاستفادة كوضع العمالة المحلية مقابل العمالة الصينية في مشروعات البنية التحتية.

ولكن في المقابل قد يمثل خسارة للدول العربية على الجانب الآخر مثل:

٤. استغلال قوى أخرى للدعم الصيني للمنطقة والاستفادة منها للتصعيد لتكون قوى إقليمية كإسرائيل وتركيا وإيران.

٥. تقلل هامش الحركة وفرص المناورة في السياسة الخارجية العربية خاصة في ظل تقلب الموقف الأمريكي تجاه الدور العربي، بل والتعنت من وقت لآخر حول وضع حقوق الإنسان بالعديد من الدول العربية.

٦. هذا علاوة على الخسائر الاقتصادية التي يحتاجها الاقتصاد العربي كالحاجة إلى مزيد من الاستثمارات الصينية والدعم الصيني في شكل قروض أو منح.

السيناريو الثاني: تقوية التعاون وسرعة التعاطي مع الجانب الصيني (دعم المكانة الاستراتيجية للمنطقة)

يقدم هذا السيناريو تصور في صالح الصين لكنه ليس مناوئًا للجانب الأمريكي لأن نجاحه يحتم التعاون بين القوتين لتعظيم المصلحة العربية. كما تفعل إسرائيل على سبيل المثال ففي ظل التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة تتجه لتقدم نفسها أمام الصين كشريك بالمبادرة وليس مجرد نقطة للعبور مما يقضي حسن إدارة عربية لهذا الملف. للموازنة بين النفوذ الأمريكي والدور الصيني والاستفادة من مميزات المبادرة مع الضغط على الصين عبر موقف عربي مشترك لمزيد من التدخل في الإقليم في ظل تقارب السياسات العربية الصينية خلاف الإدارة الأمريكية. وهذا ما بدأت فيه الصين خلال اختيار أول قاعدة عسكرية لها في جيبوتي كأحد الدول العربية بالمنطقة والتزامها في إطار المبادرة بحماية مشروعاتها وشركائها في إطار التحالف مع روسيا على الحماية العسكرية للشركاء.

إجمالا قد يحقق هذا السيناريو عددًا من المكاسب:

● تدخل الصين أكثر لدعم الاستقرار بالمنطقة.
● زيادة هامش المناورة والحرية في رسم السياسة الخارجية.
● زيادة المكاسب التي يمكن أن تحصل عليها الدول العربية من الولايات المتحدة خوفًا من التقارب العربي الصيني (في ظل تعظيم هامش المناورة).
● دعم الصين كقوى إقليمية لتحقيق الاستقرار بالإقليم في بعض الصراعات القائمة وتحقيق التوازن بين المطامع الأمريكية في المنطقة والدور الصيني القائم على التعاون الاقتصادي ذي المصلحة لإعادة الاستقرار بالمنطقة.
● مساعدة الصين للدول العربية في محاربة الإرهاب بالأسلحة وبالوجود والنفوذ في الدول الإفريقية محط اهتمام الإرهاب في هذه المرحلة الجديدة .
● توسط الصين في حل التوترات السياسية بين دول المبادرة خاصة بين مصر وإثيوبيا وتركيا وقطر وإيران عبر آلية دبلوماسية المسار الثاني TRAC II DIPLOMACY
● وضع الدول العربية محددات التوازن الإقليمي مع الصين فهذا هو التوقيت المناسب وإلا ستفرض عليها لاحقًا.
● التأكيد للصين على أهمية بعض القضايا كوحدة سوريا وحل القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية الموحدة ووضع القدس حيث تسعى إسرائيل لتغير الوجهة الصينية الداعمة للقضية العربية مقابل الدعم للموقف الإسرائيلي وتعتبر ذلك هدفًا استراتيجيًا في المرحلة المقبلة.
● هذا علاوة على المكاسب الاقتصادية

وفي إطار هذه المكاسب قد يكون على الدول العربية أن تتعامل مع بعض التحديات مثل:

● احتمالية التصعيد الأمريكي (لكن في إطار التعاون مع الصين مع الوقت يمكن احتواء هذا التهديد عبر الآلية الدبلوماسية النشطة التي ستزداد هامش مناورتها).
● مزيد من التطبيع مع إسرائيل في إطار المبادرة خاصة على المستوى الشعبي (إلا أن هذا يطرح تساؤل حول مدى قدرة الدول العربية على وضع قيود بالتشاور مع الجانب الصيني لوضع التطبيع شريطة التقدم في وضع قضية إنشاء الدولة الفلسطينية واستقلال الدول العربية المحتلة كالجولان ومزارع شبعا بلبنان).
● مشكلة وضع العمالة العربية مقابل العمالة الصينية خاصة أن في بعض الدول مثل مصر والصين زيادة سكانية كبيرة (هذا يمكن تحديده في العقود بداية نسبة لا تقل عن ٥٠٪).

ولتعظيم المنافع العربية من المبادرة، هذا يتطلب:

● مزيد من التنسيق العربي العربي لتوحيد المواقف والمطالب من الجانب الصيني مقابل النفوذ الأمريكي نحو مزيد من التدخل في دعم استقرار الإقليم.
● استخدام البترول والطاقة خلال التعاون العربي الصيني ضد المخاوف من تركيا وإيران وإسرائيل.
● دمج مشروعات المبادرة في خطط التنمية المستدامة العربية ٢٠٣٠ لتعظيم الفائدة العربية وبحث الخلل بالميزان التجاري العربي الصيني لتوطين الصناعات التي بها خلل لصالح الصين بالدول العربية.
● دعم التوجه الصيني لتقليل الخلافات بالمنطقة ودعم الاستقرار حيث تقدم رؤية جديدة لاحتواء التوترات مع إيران: ففي عام ٢٠١٦م، أصدر الرئيس الصيني جين بينج أول ورقة سياسات عربية عقب زيارة الصين لإيران والسعودية تنطلق من خلق مصالح اقتصادية مشتركة لتقليل الخلاف على نفس نهج القضاء على الحروب الأوروبية وإقامة اتحاد أوروبي، وتطرح الورقة الآتي:
- التعاون في مجال البنى التحتية.
- مد خطوط أنابيب البترول من الخليج (خاصة السعودية) للصين عبر الأراضي الإيرانية.
- التعاون في المجال التجاري والتمويل.
- التعاون الثلاثي في مجالات التكنولوجيا High Tech (الطاقة النووية - القمر الصناعي - الطاقة المتجددة).

وعلى ضوء الوثيقة قامت الصين بتبني موقف موازن بين إيران والسعودية لخلق منافع مشتركة للدولتين تمهيدًا للتقريب بينهما فقامت بتوقيع اتفاقات تعاون بمبلغ ٦٥ مليار دولار مع الرياض ولتعظيم الروابط ربطتها بأولويات الحكومة السعودية وفق خطة الرؤية السعودية خطة ٢٠٣٠م . كذلك الحال مع إيران دعمت منظمة الصين شنغهاي للتعاون مع إيران وقدمت ١٠ مليارات دولار لدعم البنية التحتية معها. ومن ثم فخلق المشترك قد يمثل مدخلًا لحل التوتر بينهما لأن المبادرة ستربطهما معًا بمصير. وقد يختلف البعض مع هذه الرؤية ولكن التوتر المستمر يقتضي إعادة النظر في طبيعة الصراع من صراع طائفي لصراع ايديولوجي يمكن حله بالتقارب الاقتصادي بالأساس.

* مدرس العلوم السياسية بمعهد التخطيط القومي - عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية

الصين تمتلك أدوات التفوق العسكري والرغبة في التمدد الخارجي

أهمية الصين للخليج في اتجاهين: ردع القوى المعادية ومسايرة حروب المستقبل

تحرص الصين على مد جسور التعاون مع دول الخليج وخاصة على الصعيد العسكري، وتخطط لتعزيز هذا التعاون من خلال التواصل بين العسكريين، وتقديم عروض التسليح والمعاونة في التقنيات الحرجة، وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة، وهو ما يدعم قدرات الدفاع الوطني في المنطقة، ويعزز ضمانة السلم والأمن لدولها. وقد استخدم مصطلح "الشراكة الاستراتيجية" بشكل متزايد في دوائر دول مجلس التعاون الخليجي للدلالة على أن العلاقات مع الصين مهمة وتستحق استثمارًا طويل الأجل، لتتحول إلى شراكة استراتيجية ذات أبعاد واسعة، لصالح الصين ودول الخليج.

لواء د./ محمد علام سيد

مستقبل العلاقات العسكرية الخليجية ـ الصينية

بدلاً من رؤية دور الصين المتنامي في الخليج كمصدر منافسة للولايات المتحدة هناك من يعتقد أن الصين والولايات المتحدة قد تضطران إلى التعاون مع قوى استراتيجية خارج سيطرتهما. ومع ملاحظة روابط الصين السريعة النمو في المنطقة، يشعر المخططون العسكريون في أمريكا بالقلق من تنامي قوة ونفوذ الصين، ليس فقط في منطقة الخليج ولكن أيضًا في المحيط الهادئ، على الرغم من أن العلاقات التجارية بين البلدين لا تزال قوية. وفي الوقت نفسه تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقات إيجابية مع معظم دول الشرق الأوسط، ويعتمد الكثير منها على حماية الجيش الأمريكي مع أن الولايات المتحدة ليست سوق التصدير الرئيسي للنفط لأي دولة خليجية منتجة.

وتتبع الصين دائمًا سياسات براجماتية واقعية، نحو منطقة الشرق الأوسط باعتبارها "مناطق الجوار الكبرى"، مع تزايد أهمية مصالحها الوطنية الأساسية في منطقة الخليج. لقد تغيرت الترتيبات العامة للسياسة الخارجية للصين، فهي ماضية بحسم لتصبح قوة عظمى، وتعطي المناطق المجاورة أهمية أكبر، وتعتبر الدول النامية ركيزة للانطلاق، وتعتمد آليات متعددة الجوانب لبلوغ هذا الهدف.

في يناير ٢٠١٦م، أصدرت الصين وثيقة ترسم ملامح السياسات الصينية تجاه الدول العربية. وتدعو الوثيقة إلى دعم قيام الدول العربية وسائر دول المنطقة ببناء آلية الأمن الإقليمية التي تقوم على التعاون الجماعي وتتسم بالتشارك والتقاسم، بما يحقق الأمن والأمان الدائمين والازدهار والتنمية في الشرق الأوسط. كما تدعو إلى تعميق التواصل والتعاون في المجال العسكري بين الصين والدول العربية، بتعزيز الزيارات المتبادلة بين القيادات العسكرية للجانبين، وتوسيع دائرة التواصل بين العسكريين، وتعميق التعاون في الأسلحة والعتاد ومختلف التقنيات المتخصصة، وإجراء تدريبات مشتركة بين القوات، ومواصلة دعم بناء الدفاع الوطني والجيوش للدول العربية من أجل صيانة السلم والأمن في المنطقة.

ويحرص الجانب الصيني على تعزيز التواصل والتعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب وإقامة آلية طويلة الأمد للتعاون الأمني وتعزيز الحوار بشأن السياسات وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتعميق التعاون الفني وتدريب الأفراد، بما يواجه التهديدات الإرهابية الدولية والإقليمية بجهد مشترك.

القدرات الاستراتيجية والعسكرية الصينية

تقع الصين على بحر الصين الجنوبي، والأهم على المحيط الهادي، الذي يمثل مع المحيط الأطلنطي جوهر كيان القوة الجيوستراتجية للعالم، وهي الآن ثاني أكبر قوة اقتصادية عالميًا. وتحرص الصين على الابتعاد عن اختلاق الصراع كمنهج أساسي في إدارة علاقاتها الخارجية الإقليمية والدولية. كذلك أدى التقدم الكبير في العلوم والتكنولوجيا في الصين إلى قفزة هائلة في

أمام تهديدات تحالف الأعداء من الضروري توفر سلاح الردع وتطويره في دول الخليج وصيانته والتدريب على استخدامه

القدرة العسكرية الصينية، ويتمثل ذلك في منظومات السلاح المتقدمة، والانتشار الجغرافي والفضائي، والتطور التكنولوجي في الصناعة والإنتاج والاستخدام والصيانة. لقد تعاظم حجم الوجود العسكري خارج الصين، بعد أن كانت قدراتها العسكرية محصورة داخل حدودها، أو في بحر الصين الجنوبي، أو المحيط الهادي. وقد أقامت مع روسيا مناورات عسكرية كبرى في بحر البلطيق، وفي مناطق أخرى خارج حدودها مثل الشرق الأوسط والبحر المتوسط وآسيا الوسطى.

أصبح لدى الصين حاملتا طائرات، بوسعها نقل القدرات والأسلحة ومنظوماتها عبر المحيطات والبحار، كما زودت القوات المسلحة الصينية، بطائرة شحن كبيرة ومتطورة ومتعددة الوظائف بقدرة ٢٠٠ طن، أنتجتها اعتمادًا على قدراتها الذاتية، ويحقق ذلك للجيش الصيني إمكانية الإسقاط الاستراتيجي داخل قوات العدو. حققت الصين نقلة نوعية مهمة في مجال إنتاج السلاح وتطويره ليس فقط في القوات البحرية، بل كذلك القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي، وفي مجال القوات الجوية يجري الآن البحث في طائرة جديدة ذات تقنية التخفي، وهي طائرة سترفع قدرة الجيش الصيني الشاملة على القتال بما يؤدي إلى رفع القدرة على تحمل مهمة صيانة أمن البلاد.

وفي إطار تطبيق استراتيجية طريق الحرير البحري، سعت الصين لإقامة قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، وهي تقع على مضيق باب المندب الذي يشكل ممرًا لنحو ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية، وتُعَدُّ المشروع الصيني الأول الذي يحمل صبغة عسكرية خارج حدود الصين، وهو يزيد بشكل كبير من قدراتها العسكرية والاقتصادية عند هذا الممر الاستراتيجي. ولاشك أن القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي هي بداية لوجود صيني مستقبلي في هذه المنطقة، فالصين تشغلها مسألة الممرات البحرية التي تنقل البضائع، وبالتالي هي حريصة على أن يكون الاستقرار عنوان المرحلة حتى ٢٠٣٥.

الحفاظ على مستوى آمن للقدرات العسكرية

بينما تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز قدراتها المستقلة، ترى في الشراكة مع الصين ميزة عسكرية رئيسية. فالأسلحة التي ترفض الولايات المتحدة بيعها لدول الخليج في الوقت الراهن، ربما يتاح توفيرها من قِبَل الصين. ومع نمو الاعتماد الاقتصادي المتبادل، قد تكون الصين أكثر استعدادًا للإمداد بأنظمة أسلحة متقدمة بكميات أكبر. وتجدر ملاحظة أن التطلع إلى الصين في مبيعات الأسلحة يتماشى مع الاستراتيجية

الأوسع لدول مجلس التعاون الخليجي لتوسيع شبكة مورّديها، ولا جدال أن الصين كمورِّد لها ثقلها وأهميتها، سواء باعتبارها "شريكا استراتيجيا" أو غير ذلك.

يعتقد المراقبون المقربون من دول مجلس التعاون الخليجي أن إيران تمكنت من الحفاظ على موقف عنيد تجاه الخليج تحديدًا لأن القادة الإيرانيين يشعرون بالحماية من جانب روسيا والصين. وتعتبر إمكانية إقامة علاقات أوثق بين الصين وإيران مصدر قلق كبير لمجلس التعاون الخليجي. وقد تفاقمت المخاوف بشأن العلاقات الصينية – الإيرانية بسبب القضايا المتعلقة بالملاحة الخليجية والأمن البحري. ليست مسؤولية الصين وحدها ضمان الأمن البحري الخليجي. يعترف قادة دول مجلس التعاون الخليجي بأن للولايات المتحدة وأوروبا واليابان جميعًا أدوارًا مهمة في المساعدة على تأمين طرق التجارة. ومع ذلك، فإن تجارة الطاقة الهائلة للصين مع دول الخليج تعني أن لديها مصلحة خاصة في تأمين المسارات الإقليمية. بحلول عام ٢٠٢٥م، سيمر ٧٥٪ من التجارة الصينية عبر مضيق ملقا، وهو أحد أهم شرايين التجارة الدولية في الاقتصادات الآسيوية والخليجية والأوروبية. من أجل تأمين النقل بين الخليج والمضيق، أنفقت الصين حوالي مليار دولار لتطوير ميناء جوادر الباكستاني. كما تشارك الصين في إجراءات مكافحة القرصنة في البحر الأحمر.

وعلى الرغم من هذا التقارب في المصالح المتعلقة بالأمن البحري، تتعاون الصين مع إيران لمراقبة الأمن البحري وتطوير القدرات العسكرية المتبادلة. ويمثل ذلك إشكالية بالنسبة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي، الذين يرون الصين إما تعمل بمفردها أو تنسق مع إيران. وبما أن دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى الأمن الإقليمي من خلال منظور مرتكز على إيران، فإن "حياد الصين"، الذي يبدو أنه يحبذ التنسيق مع إيران، يزيد من مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من قبول الصين كشريك عسكري قابل للحياة.

التعاون الاستراتيجي في المجال العسكري

لقد تلقت بعض دول الخليج منظومات صاروخية من الصين، وتقاس فعالية تلك المنظومات بخصائص ثلاث: هي المدى، والقوة التدميرية، والدقة في الوصول إلى الهدف. وبحسب تأثيرها فهي إما تكتيكية، أو تعبوية، أو استراتيجية. كانت الدفعات الأولى تنقصها الدقة، حيث تتسع دائرة الخطأ المحتملة حول الهدف (Circular Error Probable, CEP)، ولكن تحسين الدقة يمكن أن يأتي في مرحلة تالية. ثم فيما بعد، يمكن أن يحمل رأسًا نوويًا في مرحلة لاحقة، لتزداد قوته التدميرية، وهكذا فيمكن التعاون مع الصين، لتصل كفاءة الصواريخ إلى مستوى الردع المطلوب، ولا شك أن وصول الصين إلى الفضاء، وخبرتها في تدمير قمر صناعي في الفضاء، يشهد لها بتوفر قدرات ترقى بصواريخها التي يتسلح بها الخليج إلى الفاعلية المطلوبة. وتبقى مسائل دبلوماسية وسياسية دقيقة تنتظر الحل إزاء العلاقة التاريخية مع الولايات المتحدة والغرب في توريد الأسلحة إلى الخليج.

وأمام التهديدات المحتملة من تحالف العداء الذي تمثله إيران وتركيا وإسرائيل ثم قطر، فلابد من بناء مستوى من التسليح كفيل بالردع. والمقصود هنا ليس مجرد جلب السلاح، ولكن التمكن من صيانته واستخدامه والتدريب عليه، بل وتطويره أيضًا، من خلال مؤسسات علمية وفنية متميزة، تستوعب التكنولوجيات المعاصرة وتواكب الأساليب المستحدثة في التعامل مع الأزمات والحروب.

قدرات الصين لتلبية رغبات دول الخليج في التسليح والذخيرة

لا شك أن الصين منافس قوي للولايات المتحدة والغرب في مجال التسليح والذخيرة، وفي الوقت الذي فرضت الولايات المتحدة قيودًا على التسليح في المنطقة، وفقا لسياستها المعلنة في ضمان التفوق الإسرائيلي، كان هناك تعاون عسكري مع الصين، حصلت بموجبه بعض من دول الخليج على صواريخ متقدمة ودعم عسكري من الحكمة استثماره، واعتباره ركيزة لبناء نظم تسليح رادعة أمام تحالف العداء، خاصة وأن الصين في حاجة إلى إمدادات الطاقة من الخليج.

في مسعى دول مجلس التعاون الخليجي نحو تنويع مصادر التسليح، يمثل الاتجاه إلى التعاون مع الصين استراتيجية معتبرة لها مبرراتها. لقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة طويلة بشراء معظم معداتها العسكرية، والتدريب، ونظم الاستخبارات، والأنظمة القتالية مباشرة من الحكومة الأمريكية أو من الشركات الأمريكية فيما يمثل زخمًا تاريخيًا. ولكن على الرغم من تردد الولايات المتحدة في بيع أسلحة معينة إلى دول مجلس التعاون الخليجي مباشرة، فقد وافقت ضمنيًا على شراء هذه الأسلحة من الصين. وهو توازن يتيح أن تقوم الولايات المتحدة ببيع معظم أنظمة الأسلحة التقليدية إلى دول مجلس

حياد الصين الذي يبدو أنه يحبذ التنسيق مع إيران يزيد من قلق دول مجلس التعاون الخليجي من قبول الصين كشريك عسكري قابل للحياة

القوات المسلحة الصينية تمتلك طائرة شحن متعددة الوظائف بقدرة ٢٠٠ طن تحقق إمكانية الإسقاط الاستراتيجي داخل قوات العدو

التعاون الخليجي، في حين أن دول مجلس التعاون الخليجي تشتري أسلحة أخرى معتمدة في مكان آخر. وربما يمثل الحصول على عتاد عسكري من الصين لا توافق عليه الولايات المتحدة لعبة دبلوماسية دقيقة للغاية.

مدى قدرة بكين على منافسة القوى التقليدية في هذا المضمار

تجدر الإشارة هنا إلى قلق الأوساط الأمريكية من وجود أسلحة صينية متقدمة من شأنها تحدي القدرات العسكرية الأمريكية. ويشير تقرير للكونجرس الأمريكي إلى انخراط الصين في تطوير أسلحة ذات قدرات فائقة، منها رؤوس حربية ذات قدرة على المناورة، وأسلحة فوق صوتية، وأسلحة ليزر وحزم ضوئية، ومدافع كهرومغناطيسية، وروبوتات ذكية، ومضادات للهجمات الفضائية.

إن وجود أنظمة التسلح المتقدمة في الصين ومواصلة تطويرها، ناهيك عن نشرها، يطرح تحديات وفرصًا، سواء كقدرات عسكرية مصممة لإعادة تشكيل المنافسات العسكرية في مجالات متعددة وكتحد أكثر شمولية للتفوق الأمريكي في المنطقة. وربما يكون لدى الولايات المتحدة نافذة صغيرة، لا تزيد عن عقد واحد على الأكثر، لتطوير قدرات ومفاهيم جديدة تواجه بها برامج الأسلحة المتقدمة في الصين.

يعتبر التطور التكنولوجي عاملاً حاسمًا للحفاظ على الردع في عالم تتشكل فيه قوى جديدة للردع، تقوم على تكنولوجيات جديدة مثل المعلومات، والفضاء الإلكتروني (Cyberspace)، والفضاء، وتكنولوجيات المواد الجديدة. وينشأ عن ذلك تغير ثوري في الآلية، والطريقة، ومسرح العمليات، مما يعني بزوغ طريقة جديدة تمامًا للردع، يرمز لها ببناء أسلوب ردع غير متماثل (Asymmetrical Deterrence). ومن بين القدرات العسكرية التي أبدعها التنين الصيني:

- الأسلحة المضادة في الفضاء (Counter-Space): طورت الصين مجموعة من القدرات لحرمان الولايات المتحدة وحلفائها من السيطرة على الفضاء، ولتحطيم بنية الفضاء في الولايات المتحدة أو تعريضها للخطر. وتشمل: الصواريخ المضادة للأقمار الصناعية (Anti-Satellite, ASAT)، والأقمار المدارية المشتركة، وأسلحة الطاقة الموجهة، والأسلحة الإلكترونية.
- أنظمة مستقلة بدون طيار (Autonomous Unmanned Systems): على مدى السنوات الخمس الماضية، أصبحت الصين رائدة عالمية في الأنظمة الجوية التجارية والعسكرية بدون طيار. كما نجحت في اختبار القدرة على استخدام الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence, AI) لربط أكثر من ١٠٠ طائرة بدون طيار في "سرب" مستقل بذاته. وقد أعطت الجيوش الحديثة الأولوية لتطوير المركبات المستقلة غير المأهولة، ومن المرجح أن تكون سمة بارزة بشكل متزايد في ساحة المعركة المستقبلية على مدى ١٠ إلى ١٥ سنة. أعلنت الصناعة الصينية عن مجموعة من المفاهيم الجديدة للمركبات الجوية غير المأهولة (Unmanned Air Vehicles, UAVs) ومركبات السطح غير المأهولة (Unmanned Surface Vehicles, USVs). وبمجرد أن تنضج هذه المفاهيم الجديدة، يمكنها سد الثغرات في قدرة الصين الحالية على الحرب المضادة للغواصات (Anti-Submarine Warfare, ASW)، وتعزيز قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (Intelligence, Surveillance and Reconnaissance, ISR) جوا وبحرا، وزيادة ترسيخ مكانة الصين كرائد عالمي في سوق تصدير الأنظمة بدون طيار. وتشمل: الطائرات بدون طيار (ذات الجناح الثابت، وذات الإقلاع والهبوط العمودي)، ومركبات السطح غير المأهولة ، ومركبات تحت الماء غير المأهولة (Unmanned Underwater Vehicles UUVs).
- مركبات العودة ذات القدرة على المناورة (Maneuverable Re-entry Vehicles, MaRVs) : تحاول الصين تطوير أسلحة متعددة تطلقها الصواريخ البالستية وتسلك مسارات غير متوقعة عند عودتها إلى الغلاف الجوي. وستشكل هذه الأسلحة التي يمكنها المناورة تحديًا مرعبًا بشكل خاص للدفاعات الصاروخية الحالية، وقد تهدد التوازنات الدقيقة في منافسة الصواريخ مقابل الدفاع الصاروخي في غرب المحيط الهادي. وتشمل: المركبات المنزلقة ذات السرعات الأعلى جدًا من الصوت (Hypersonic Glide Vehicles)، والصواريخ الباليستية المضادة للسفن.
- أسلحة الطاقة الموجهة (Directed Energy Weapons): نجحت صناعة الصين في تطوير العديد من أسلحة الطاقة الموجهة، ومعظمها من أسلحة الليزر والميكروويف. تم تصميم هذه الأسلحة لتنفيذ العديد من المهام بما في ذلك الدفاع عن قرب، والتشويش على المنصات والأنظمة، وربما الدفاع الصاروخي. كما يُنظر إلى أسلحة الطاقة الموجهة كأسلحة محتملة غير قاتلة للتحكم في الحشود أثناء الاضطرابات المدنية والمهام الأخرى. وتشمل: أسلحة الليزر وأسلحة الميكروويف.

● مدافع القضبان الكهرومغناطيسية (Electromagnetic Railguns): إن تطوير الولايات المتحدة للأسلحة المتقدمة -بما في ذلك المركبات المنزلقة ذات السرعات الأعلى جدًا من الصوت- يحفز الصين إلى تقييم خيارات إضافية للدفاع الجوي. وأحد هذه الخيارات هو مدفع القضبان، الذي يستخدم الطاقة الكهرومغناطيسية بدلاً من التفاعل الكيميائي لضرب أهداف بالمقذوفات بسرعات تصل إلى ٦ ماخ. ويشمل: مدافع القضبان البحرية، مدافع القضبان المثبت على الأرض، مدافع القضبان المحمولة.

● صاروخ هايبر سونيك فائق السرعة، وهو صاروخ باليستي قادر على المناورة يمكنه إصابة أهداف متحركة في البحار والمحيطات مثل حاملات الطائرات.

● أسلحة الذكاء الصناعي: وتتراوح أسلحة الذكاء الصناعي ما بين صواريخ كروز الروبوتية، وصواريخ كروز ذاتية التفكير، والمركبات ذاتية القيادة، وأسراب من الطائرات بدون طيار.

● تقنيات متقدمة مساعدة: وتدعم كل أنظمة التسليح طفرات غير مسبوقة في مجال التطور التكنولوجي يبدأ من أشباه الموصلات، والحاسبات فائقة السرعة والذكاء، والروبوتات الصناعية، وعلوم الكمبيوتر الكمّي.

التطور في أدوات ووسائل الحرب

أدت التطورات في التكنولوجيا إلى طائرات أسرع وأسلحة موجهة بالليزر ومركبات تحمل قنابل غير مأهولة. لقد أصبحت ساحات الحروب تشمل مجالات البر والبحر والجو، ثم الفضاء، ثم أضيف إليها الفضاء السيبراني (وفيه يدار النزاع المسلح بوسائل إلكترونية)، كما تطورت نوعية الرؤوس المدمِّرة (Warheads) من المواد المتفجرة إلى النووية والهيدروجينية، والبيولوجية والإلكترونية. وكذلك وسائل نقلها من الأفراد والمدرعات والطائرات والصواريخ والسفن والغواصات ومن أمثلة ذلك:

مدفع (Railgun) للقصف بقذائف كهرومغناطيسية

صاروخ فائق السرعة (Hypersonic)

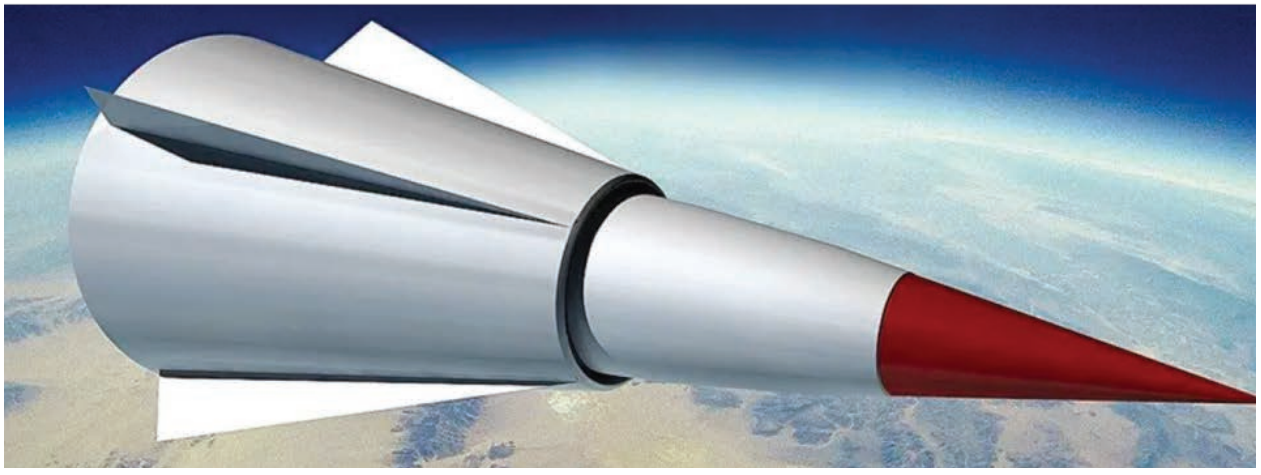

تحرص الصين على الابتعاد عن اختلاق الصراع كمنهج أساسي في إدارة علاقاتها الخارجية واستفادت من التكنولوجيا وحققت قفزة عسكرية

● الطائرات بدون طيار: الطائرات المقاتلة، أو المركبات الجوية غير المأهولة، تمكن القوات من نشر الأسلحة في الحروب بينما تبقى بعيدة بآلاف الأميال عن الخطوط الأمامية في ساحة المعركة.

● تقنية الطيران الموجهة بالسلك: تحل تقنية Fly-by-wire محل ضوابط الطيران اليدوية مع واجهة إلكترونية تستخدم الإشارات التي يولدها الكمبيوتر وتنقلها الأسلاك لنقل آليات التحكم. وقد أتاح إدخال أنظمة الطيران اللاسلكي في الطائرات مزيدًا من التوجيه والتحكم بشكل أكثر دقة.

● الغواصات: أحدثت الغواصات ثورة في الحرب البحرية عن طريق إدخال سفن تحت الماء قادرة على مهاجمة سفن العدو. اليوم، يستخدم الجيش الغواصات لحمل الصواريخ، وإجراء الاستطلاع، ودعم الهجمات البرية، وضرب الحصار حول منطقة ما.

● صواريخ توماهوك: Tomahawk هي نوع من صواريخ كروز طويلة المدى مصممة لتطير على ارتفاعات منخفضة للغاية في سرعات دون سرعة الصوت ، مما يتيح استخدام الأسلحة لمهاجمة مختلف الأهداف السطحية. تسافر الصواريخ بسرعات تقارب ٥٥٠ ميل في الساعة (٨٨٠ كم / ساعة) ، وتستخدم نظام تحديد المواقع الكوني.

● الطائرات الشبح: تساعد الطيارين على تجنب اكتشافها في الجو. وتستخدم مجموعة من التقنيات المتقدمة للتخفي، ويجد الأعداء صعوبة في كشف هذه الطائرات وتتبعها ومهاجمتها.

● أسلحة الفضاء: تشمل مجموعة من الرؤوس الحربية التي يمكنها مهاجمة الأهداف الأرضية من الفضاء، واعتراض الصواريخ التي تنتقل عبر الفضاء، أو تدمير أنظمة الفضاء أو الأقمار الصناعية في المدار. طورت الولايات المتحدة وروسيا والصين أسلحة مضادة للأقمار الصناعية، وأجرت العديد من تجارب إطلاق النار من هذه الرؤوس الحربية.

● الأسلحة النووية: القنابل النووية هي أكثر أسلحة البشر تدميرًا. تطلق الرؤوس الحربية كميات هائلة من الطاقة المتفجرة.

خاتمة

تحقق الصين طفرات هائلة في مجالات التسليح اعتمادًا على تكنولوجيات فائقة، مما يهدد في المستقبل القريب ريادة أمريكا للعالم، بل قد يفقدها سيطرتها التامة على الفضاء، وينذر بمنافسة قوية في عالم الإلكترونيات والسبرانية فضلا عن مجالات الأسلحة الكميائية والبيولوجية والنووية.

وبينما يتشكك بعض المحللين في مصداقية التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة، يدرك الحلفاء والشركاء أن دور الولايات المتحدة في المنطقة يتراجع، وأنها تفتقر إلى رؤية متماسكة، وعلى الجانب الآخر تقفز الصين إلى المستقبل، وتسعى استباقيًا لتأكيد مصالحها هناك. ويرى البعض أن الاتجاهات التكنولوجية الحالية تجعل الحفاظ على أي ميزة تفوّق عند الأمريكيين أكثر صعوبة مما سبق.

إن بوسع دول مجلس التعاون الخليجي التي تسعى إلى تنويع مصادر التسليح، أن تتجه بقوة إلى الأسلحة الصينية التي سبق الإشارة إليها. كذلك فإن اعتماد دول مجلس التعاون على الصين ينبغي أن يسير في اتجاهين متوازيين: اتجاه يضمن الردع إزاء القوى المعادية، وآخر يساير المفاهيم البازغة للحرب القادمة.

تمتلك كل من إيران وإسرائيل قدرات نووية، وبالرغم من المناشدات بأن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، لم تجد هذه أي صدى ولم تُتَخَذْ خطوات جادة للاستجابة، وتقوم فكرة الردع المتبادل على تملك الطرف الآخر قدرات الردع.

ولحسن الحظ، أنه كانت هناك إجراءات فعلية لجلب صواريخ بالستية من الصين ظهر بعضها علنا في عرض عسكري، فإذا جرى تعزيز وتعميق هذا التعاون، تحققت الفائدة للطرفين، خاصة مع تزايد اعتماد الصين على مصادر الطاقة في الخليج. أما محاور هذا التعاون فمن الأصلح أن تتعدى مجرد الإمداد بالصواريخ البالستية، لتشمل نقل تكنولوجياتها، وتطويرها في المدى والحمولة والدقة، وذلك يعني التعامل مع طيف واسع من أنظمة السلاح الاستراتيجية. أما الاتجاه الموازي فيعنى بمفاهيم الحرب الحديثة مثل استخدام أسلحة ذكاء صناعي تطلق طائرات بدون طيار في هجمات بأسلوب "أسراب الجراد" التي تضم أعدادًا ضخمة تحلق في الأجواء محدثة حالة إنهاك للدفاعات الجوية.

إن دور الصين آخذ في التوسع جغرافيًا وسياسيًا واستراتيجيًا، ولابد من التواصل معها بشكل دائم والتعاون المؤسسي المنتظم، للتعلم من خبراتها في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وإنتاج الأسلحة وصيانتها، وإجراء التدريبات والمناورات المشتركة.

* أكاديمي - جمهورية مصر العربية

علاقات الصين في الشرق الأوسط متوازنة.. وفي مجلس الأمن الأقرب لروسيا

التواجد الصيني في منطقة الخليج: الانحياز للمصالح

تعتبر الصين الدولة الأولى في العالم في عدد السكان الذي تجاوز ١٤١٥ مليون نسمة وهو شعب منتج وعنصر قوة، ويعتبر الاقتصاد الصيني الأسرع نموًا في العالم (٦,٨٪ لعام ٢٠١٨م) في الوقت الذي تعاني الولايات المتحدة وأوروبا أزمة اقتصادية، حتى أصبح يطلق عليها "مصنع العالم"؟ كما جاءت الصين في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الأبحاث المنشورة ويتوقع أن تأتي في المرتبة الأولى في الأبحاث مع عام ٢٠٢٠م، وقد أعلن مدير البنك الدولي السابق روبرت زوليك في تعليقة على الأزمة المالية العالمية التي تجتاح الولايات المتحدة " إن هذه الأزمة تقوم بنقل السلطة الاقتصادية بسرعة كبيرة من وجهة نظر التاريخ من الغرب إلى الصين".

د. أحمد سليم البرصان

هذا وقد طورت الصين قدراتها العسكرية، بتحديث قوتها النووية والقوة البحرية، كما عززت علاقاتها العسكرية مع ١٥٠ دولة وهناك ملحق عسكري صيني في ١١٢ دولة، ويوجد فيها ملحق عسكري لـ ١٠٢ دولة، كما ترسل سنويًا ١٧٠ وفدًا عسكريًا للخارج، وتستقبل سنويًا حوالي ٢٠٠ وفد عسكري على مستوى دول العالم. إن هذا التطور في القوة الاقتصادية والعسكرية يجعلها تبحث عن تطوير علاقاتها مع الدول الأخرى، وخاصة الدول ذات الأهمية الاستراتيجية لأمنها القومي، ومع حاجتها للطاقة والتجارة، حتى أصبح الشرق الأوسط على قائمة أولوياتها السياسية، لأنه لأول مرة في تاريخها الحديث، تفوقت في حجم تجارتها مع دول الشرق الأوسط على حجم تجارة الولايات المتحدة في هذه المنطقة، حيث وصل حجم التجارة الصينية مع العالم العربي ١٧١ مليار دولار (٢٠١٧م)، ١٠١ مليار دولار صادرات صينية و٧٠ مليار دولار واردات من الدول العربية، متجاوزة الولايات المتحدة حيث صادرات الأخيرة ٦٠,٤ مليار دولار للدول العربية، فالصين الأولى عالميًا في التجارة مع الخليج والأولى في العالم في استيراد البترول الخام التي تستورد ١٨,٦٪ من استيراد العالم.

الصين قنوات سياسية مع الدول الإقليمية

تحاول الصين بناء علاقات سياسية مع كل الدول الإقليمية، وتلعب دورها بذكاء، فرغم تنافس الدول الإقليمية إلا أن الصين تحاول الاستفادة من الجميع وتلعب أحيانًا دور الوسيط، رغم أن علاقاتها الدبلوماسية حديثة مع دول الخليج العربي مقارنة بدول أخرى مثل مصر وسوريا والعراق. أقامت الكويت علاقات دبلوماسية عام ١٩٧١م، وهي أول دولة في المجلس تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، وتبعتها سلطنة عمان ١٩٧٨ والإمارات عام ١٩٨٤ م، وقطر ١٩٨٨، والبحرين ١٩٨٩، والسعودية ١٩٩٠ إثر احتلال العراق للكويت، فكانت أخر دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، بينما كانت إيران أول دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين في عهد الشاه ١٩٧١م. وحيث أن هناك مصالح اقتصادية واستراتيجية مع كل من إيران والسعودية، فقد حاولت الصين الوساطة بينهما، لتحافظ على علاقاتها مع الطرفين، فالسعودية الدولة الأولى في منطقة الخليج التي تزود الصين بالبترول. وقد زار الرئيس الصيني شي جين ينغ في يناير ٢٠١٦م، كل من السعودية ومصر وإيران على أمل حل الخلافات بينهما، واستقبلت الصين وزير الخارجية السوري وكذلك المعارضة السورية، فهي تحاول أن تكون علاقاتها متوازنة مع الجميع، فإيران ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية للصين كما هو حال دول مجلس التعاون، علما بأن تجارة دول المجلس مع الصين أربعة أضعاف تجارة الصين مع إيران. وتحاول الصين في علاقاتها الابتعاد عن الخلافات العرقية والدينية وتهتم بالعلاقات الاقتصادية والاستراتيجية، وأنشئت في ٢٥ ديسمبر

الصين تنتهج الاستراتيجية البريطانية في القرن التاسع بالسيطرة على الموانئ البحرية وتتبنى استراتيجية اقتصادية للتنمية والقوة الناعمة

٢٠١٥م، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، لربط التعاون التجاري والاستثماري بالجانب السياسي في محاولة لاستقرار المنطقة لمصالحها الاقتصادية؟

الصين من دعم القضية الفلسطينية إلى توازن العلاقات إسرائيل والسلطة

كانت الصين أول من اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ودعمتها بالسلاح وتدريب كوادرها العسكرية، ولم تقم الصين علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إلا عام ١٩٩٢م، وكان ذلك بعد أزمة الكويت ومؤتمر مدريد أكتوبر ١٩٩١م، وكانت إسرائيل قبل ذلك، تستعمل التكنولوجيا المتقدمة التي تحصل عليها من الولايات المتحدة، لإغراء الصين لتطوير علاقاتها معها، حتى فرض الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٥م، قيودًا على إسرائيل في تصدير التكنولوجيا للصين، ولكن الظروف الإقليمية أدت لتطور العلاقة بينهما، وكان الرئيس الصيني يانغ زيمين أول رئيس يزور إسرائيل في أبريل ٢٠٠٠م، وتطورت الاستثمارات الصينية في إسرائيل، وتم إنشاء اللجنة الصينية – الإسرائيلية للتعاون في الابتكار، وعقدت عدة اجتماعات لهذه اللجنة، كان أخرها الاجتماع الرابع برئاسة نائب الرئيس الصيني وانغ كيشان، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨م ، وارتفعت الاستثمارات الصينية من ٥٠ مليون دولار في التسعينيات من القرن الماضي إلى ١٦,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٦م، وارتفعت صادرات إسرائيل إلى الصين حيث بلغت ٣,٥ مليار دولار ٢٠١٨م، بارتفاع ٦٢٪ عن عام ٢٠١٧م، بينما الواردات من الصين ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠١٨م. كما تم إنشاء منشأة شحن تجارية جديدة في ميناء حيفا، وبسبب العلاقات الاقتصادية تسعى الصين لأن تمد حبالها مع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فلا تريد أن تفقد علاقاتها مع العرب، ولكن الضعف العربي أدى إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل.

ونلاحظ أنه من خلال علاقتها مع إيران ودول الخليج أو المعارضة والنظام السوري أو العلاقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فهي علاقات توازن لكسب الأطراف إليها وألا تكون بجانب طرف ضد أخر.

ولكن على مستوى العلاقات الدولية والتوازن الدولي والتصويت في مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة، فإن الصين أقرب إلى الموقف الروسي بشأن سوريا أو في شرق وجنوب آسيا وآسيا الوسطى لأنها مع موسكو تسعى لتوازن في العلاقات الدولية مع الولايات المتحدة. وكما يقول ستيفن والت من جامعة هارفارد، فإن روسيا والصين يتآمران على أمريكا، فتصور الصين للنظام الدولي يرتبط بتوازن دولي، أما على المستوى الإقليمي علاقات اقتصادية تحتاج إلى إقليم مستقر وعلاقات متوازنة.

البترول والاستثمارات الهدف الصيني في الخليج

إن الأهداف الاستراتيجية للصين بمنطقة الخليج ثلاثة، الهدف الأول الطاقة والمعادن، والهدف الثاني حماية خطوط الملاحة وخاصة الموانئ التي يعبر منها البترول، مضيق باب المندب ومضيق هرمز، وثالثًا إبعاد خطر القرصنة البحرية عن خطوط الملاحة. وتسهم المملكة العربية السعودية في تزويد الصين بالبترول ب ١٢,٦٪ من جملة استيراد الصين، ويزود العراق ٨,٥٪ وسلطنة عمان ٧,٥٪ وإيران ٧,٣٪ والكويت ٤,٤٪ والإمارات العربية ٢,٥٪، وهذ يعني معظم البترول المستورد للصين من هذه الدول الخليجية. هذا الاستيراد للطاقة يجعل منطقة الخليج حيوية من الناحية الاقتصادية والأمن القومي الصيني.

أما بالنسبة للاستثمارات الصينية، فإن الصين تعزز علاقاتها الاستثمارية مع دول المجلس، فحجم الاستثمارات الصينية في السعودية عام ٢٠١٤، ٧٣٠ مليون دولار وحجم الاستثمارات السعودية بالصين ٣٠,٦ مليون دولار، وإن عدد المشاريع السعودية المشتركة الصينية السعودية ٨٨ مشروعًا برأسمال ٥٣٧ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٧م، وقع العاهل السعودي الملك سلمان ما قيمته ٦٥ مليار دولار من اتفاقيات التفاهم مع بكين، كما بدأ البلدان بتطبيق اتفاقيات في قطاعات البتروكيماويات والتكنولوجيا وغيرها من القطاعات.

وتجذب الإمارات العربية المتحدة الاستثمارات الصينية حيث أن ٤٤٪ من مجمل الاستثمارات الصينية في العالم العربي بالإمارات، كما تستحوذ الإمارات على ٧٥٪ من الاستثمارات الصينية المباشرة غير المالية في دول المجلس، وهناك ٥٠٠٠ علامة تجارية صينية مسجلة بالإمارات و٤٠٠٠ شركة صينية، ويمر ٦٠٪ من التجارة الصينية مع أوروبا وإفريقيا عبر الإمارات، كما توجد أيضًا استثمارات صينية في الكويت وسلطنة عمان ومشاريع مشتركة مع قطر بالإضافة إلى كون العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول الخليج تبدو واعدة وهناك مؤشرات بقبول متزايد للنفوذ الصيني.

وتتفاوض دول المجلس مع الصين، للوصول إلى منطقة التجارة الحرة بينهما، ويأتي الخليج بعد منظمة آسيان للوصول

طريق الحزام وطريق الحرير البحري

عززت الصين علاقاتها العسكرية مع ١٥٠ دولة ولها ملحقين عسكريين في ١١٢ دولة وبها ١٠٢ ملحق عسكري وترسل سنويًا ١٧٠ وفدًا عسكريًا للخارج

لمنطقة تجارة حرة لما لها من اقتصادية للصين في ظل الحرب الاقتصادية بينها وبين الولايات المتحدة في ظل ترامب.

أما الاستثمارات الصينية في إيران، فقد وصلت في البنية التحتية ٨,٥ مليار على شكل قروض من بنك التصدير والاستيراد الصيني مع بدايات عام ٢٠١٨"م. والملاحظ أن الاستثمارات الصينية في إيران تتجاوز استثماراتها مع مجلس التعاون الخليجي وذلك لأن العقوبات الأمريكية على إيران ترك فرصة للصين لتعزيز علاقاتها مع إيران، علمًا بأن إيران عضو مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون وقد قدمت إيران طلبًا رسميًا لأن تصبح عضوًا في منظمة شنغهاي مما يفسح المجال لها في توثيق علاقاتها الاقتصادية أكثر مع الصين وروسيا وبقية أعضاء المنظمة.

طريق الحزام وطريق الحرير البحري

اقترح الرئيس الصيني شي جين بيغ أثناء زيارته إلى كازاخستان في سبتمبر ٢٠١٣م، مبادرة الحزام الاقتصادي Economic Belt Road وطريق الحرير البحري Sea Road للقرن الحادي والعشرين، وفي شهر أكتوبر من نفس العام، كرر نفس المبادرة أثناء زيارته لأندونيسيا، وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق مصالح الصين الاقتصادية والاستراتيجية من خلال ربطها بشبكات متعددة مع قارات العالم القديم والجديد.

وعقد في ١٤ - ١٥ مايو ٢٠١٧م، منتدى الحزام والطريق الأول للتعاون الدولي في العاصمة الصينية بكين، وحضره قادة الدول والحكومات من ٢٩ دولة، حيث ضم المنتدى أكثر من ١٦٠٠ مشارك من أكثر من ١٤٠ دولة و ٨٠ منظمة دولية. كما وقعت مع الصين بحلول يوليو ٢٠١٨ م، أكثر من ١٠٠ دولة ومنظمة دولية على وثائق تعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق، مما وسع نطاق المبادرة من أوراسيا إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومنطقة جنوب الباسيفيك.

طريق الحرير البحري والحزام

وحيث أن علاقة الصين التجارية والاستثمارية متطورة مع دول الخليج العربي، كمصدر للطاقة، وباعتبار الصين أكثر مستورد للبترول في العالم وعلاقاتها التجارية، فتأتي مبادرة الحزام والطريق ذات أهمية كبرى لدول الخليج بل تأتي في محور هذه المبادرة، بموقعها الاستراتيجي على طرق المواصلات، ووجود الموانئ البحرية المهمة التي تحتاجها الصين. ويسعى عدد من الدبلوماسيين الصينيين لتشجيع دول الخليج للتعاون في هذه المبادرة التي أصبحت واقعًا فعليًا تم الشروع فيه وتوفير الموارد

لأول مرة في تاريخها تفوقت الصين في حجم تجارتها مع الشرق الأوسط على أمريكا بـ ١٧١ مليار دولار مع العرب مقابل ٦٠,٤ مليار دولار لأمريكا

المالية للمشروع، وتحاول الصين الربط بين مبادرة الحزام والطرق الصينية ورؤية ٢٠٣٠ السعودية. وقد تم إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ديسمبر ٢٠١٥م، وهي مؤسسة مالية جديدة متعددة الأطراف والأهداف، وتعتبر الإمارات العربية المتحدة دولة مؤسسة في البنك، وتشارك فيه السعودية وسلطنة عمان والكويت وقطر، كما أن منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي لها دور مهم في تحقيق طريق الحزام والطريق. إن طريق الحزام الاقتصادي يوطد العلاقات مع دول آسيا الوسطى وغرب آسيا إيران وتركيا وأوروبا، وكما يقول برنارد كول في كتابه "China's Quest for Great Power"، أن الصين من خلال توطيد علاقتها بأوراسيا من خلال طريق الحزام، تعيد الاهتمام بنظرية قلب اليابس لهالفورد ماكندر القائل "من يسيطر على قلب اليابس يسيطر على أوراسيا وبالتالي على العالم"، وكما يؤكد بريجنسكي بأهمية آسيا الوسطى، وأن سيطرة دولة على آسيا الوسطى يجعلها تسيطر على أوراسيا وبالتالي العالم. وتتحرك الصين اقتصاديا في دول آسيا الوسطى وغرب آسيا وأوروبا تعيد فكرة الهيمنة الاقتصادية، ولكن الصين تعزز قوتها حاليًا من خلال إضافة طريق الحرير البحري الذي يمر بالمحيط الهندي وبحر العرب إلى البحر الأحمر، وبالتالي من السويس للبحر المتوسط وشرق إفريقيا وهذا يشكل تهديدًا إلى النفوذ الأمريكي في إفريقيا وغرب آسيا وحتى الخليج العربي.

وتعتبر طريق الحرير البحري مهمة اقتصاديًا، لدول مجلس التعاون من حيث تصدير البترول والتجارة، وتقوم الصين بتأهيل الموانئ البحرية على طريق الحرير، وتتعدد الممرات من طريق الحرير البحري، وكذلك من طريق الحزام فيصبح أخطبوطًا للنفوذ الصيني. وقامت الصين بإعادة الاهتمام بالقوة البحرية حسب نظرية ماهان وكما يردد القادة الصينيون "إن العقلية التقليدية، بأن قوة اليابس تفوق القوة البحرية يجب التخلي عنها، لأدارة البحار والمحيطات لاهميتها لحماية حرية الملاحة وخطوط التجارة"، ولذلك تهتم الصين في استراتيجيتها بقوة البحار والمحيطات وتربطها بطريق الحرير البحري والحزام الاقتصادي بآسيا وأوروبا، ويعتبر ممر الصين باكستان من أهم الممرات بارتباطه، حيث سلمت باكستان ميناء غوادر إلى الصين حيث أنه قريب من ميناء هرمز وميناء عدن وصولاً للبحر الأحمر والموانئ الواقعة لاهميتها الاستراتيجية لدول الخليج والصين.

التعاون الأمني بين الصين ودول الخليج

إن العلاقات الأمنية تتمثل في المحافظة على طرق التجارة البحرية والقضاء على القرصنة البحرية وبيع الأسلحة، ومن ناحية عسكرية فإن الصين قامت مؤخرًا بزيادة الدوريات البحرية بالقرب من خليجي عمان وعدن، كما أن الصين أنشأت قاعدة في جيبوتي وهي أول قاعدة عسكرية خارج الصين؛ بهدف حماية التجارة والمصالح التجارية في المنطقة، وقد يكون ذلك بهدف بناء وجود عسكري طويل الأمد، بالإضافة إلى أن بإمكان الصين أداء دور بناء في العمليات البحرية، مثل مكافحة القراصنة والتهريب، وتمول المصارف الصينية ١٤ مشروعًا في البنى التحتية بجيبوتي بكلفة ١٤,٤ مليار دولار، وتشمل المشروعات إنشاء ستة موانئ مصممة لاستقبال الحاويات القادمة من الصين.

وتثير القاعدة الصينية في جيبوتي الولايات المتحدة، حيث أن قواتها البحرية تراقب التطورات عن كثب. وإن إعادة نشر قوات افريكوم USAFRICOM، وهي القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا، يأتي بسبب التنافس الإقليمي مع الصين خاصة في المنافسة على السيطرة على الحركة البحرية التجارية عبر مضيق باب المندب الذي يعبره تقريبًا ٤٠٪ من التجارة العالمية. وتسعى الصين لتضمين النقل البحري في مبادرة الحزام والطريق، ولكن الولايات المتحدة بالتعاون مع عربية تحاول الحد من النفوذ الصيني، من خلال المشاركة في تطوير البنية التحتية العسكرية في القرن الإفريقي وخاصة في جيبوتي والصومال.

إن موقع جيبوتي الاستراتيجي في القرن الإفريقي جذب إليها القواعد العسكرية الأجنبية، فبالاضافة للصين والولايات المتحدة، يوجد قاعدة يابانية وأخرى أيطالية وهناك قاعدة فرنسية قديمة حيث كانت جيبوتي مستعمرة فرنسية، وتتواجد القوات الإسبانية والألمانية في القاعدة الفرنسية.

ولكن تعامل بكين مع طهران قد يكون إشكاليًا للتعاون في المجال الأمني، حتى في الوقت الذي تعزز فيه الصين من وجودها العسكري، بالإضافة إلى أن علاقات الصين بإيران قد تمنعها من التقرب من الدول العربية، لدرجة تجعلها تشكل تهديدًا لأمريكا بصفتها قوة أمنية مهيمنة في المنطقة، وما دامت بكين قريبة من طهران، فإنه لا يتوقع أن تذهب السعودية للصين إلا لشراء بعض الطائرات المسيرة وبعض المعدات اللازمة للعمليات الخاصة، وغير ذلك من المعدات العسكرية على المدى القصير.

أما مضيق هرمز، فقد قررت الصين إنشاء منطقة صناعية كبرى قريبة منه، على الساحل العماني في منطقة الدقم، ووقعت عمان مع شركة "وان فانج عمان" الصينية وتصل تكلفة المنطقة عشرة مليارات دولار، وتتضمن إنشاء مصفاة نفط ومجمع للبتروكيماويات وعدد من المشروعات الكبرى.

وبالنسبة لقناة السويس، فالصين أكبر مستثمر يسهم في تنمية محور قناة السويس، فشركة تيد الصينية، هي أكبر المطورين الصناعيين في المنطقة الاقتصادية للقناة، وخصصت الحكومة المصرية ٧,٢ كيلو متر للشركة الصينية.

ويمتد نشاط الصين في محور الطريق والحزام إلى مضيق جبل طارق، حيث يوفر إطلالة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وغرب إفريقيا، واختارت الصين موقعًا استراتيجيًا قرب مدخل المضيق على الجانب المغربي، حيث تم توقيع مذكرة تعاون مع الحكومة المغربية، لإنشاء مدينة صناعية صينية، وتكفلت مجموعة هايت الصينية ببناء المدينة، بتكلفة عشرة مليارات دولار على مساحة ٢٠٠٠ هكتار، حيث ينتقل آلاف الصينيين للعمل بالمدينة الجديدة مع العمالة المغربية.

ارتفعت الاستثمارات الصينية مع إسرائيل إلى ١٦,٥ مليار دولار وزادت صادرات إسرائيل إلى الصين إلى ٣,٥ مليار دولار

والملاحظ، أن الصين تنتهج الاستراتيجية البريطانية في القرن التاسع عشر، عندما كانت في الهند وجنوب شرق آسيا، فكانت تسيطر على الموانئ البحرية التي على طريق الأسطول البريطاني من ميناء ملقا الذي يفصل بين المحيط الهندي والمحيط الهادي، مرورًا بموانئ الهند وموانئ الخليج، هرمز وعدن وباب المندب ثم قناة السويس وحتى ميناء جبل طارق، فالصين اليوم، تتبنى الاستراتيجية الاقتصادية والتنمية وإقامة البنى التحتية، القوة الناعمة، فهي عززت علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع ماليزيا التي تشرف على مضيق ملقا وإقامة مدينة صناعية كاملة به، وتبني الصين المدن الصناعية على الموانئ التي ذكرناها من مضيق ملقا إلى جبل طارق، بينما الاستراتيجية الأمريكية تقوم على نشر القوة العسكرية لاثبات وجودها.

وتسعى الدول الكبرى والإقليمية لاستقرار منطقة الخليج، لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، وارتباط الاقتصاد العالمي بالطاقة، ولذلك هناك توازن إقليمي ودولي يحافظ على الاستقرار فروسيا والصين وإيران وكذلك الهند وتركيا لها مصالحها، فتركيا لها وجود في الصومال وبورسودان الميناء السوداني، والولايات المتحدة لها وجودها أيضًا في جيبوتي ودول إفريقية أخرى وكذلك فرنسا وبقية الدول الأوروبية التي لها قوات في جيبوتي، كما أن دول الخليج تعزز وجودها في القرن الإفريقي، ولذلك فإننا في منطقة جيواستراتيجية، تسعى القوى الكبرى لاستقرارها ولذلك كانت الوساطة الأخيرة لتحرك المجتمع الدولي لوقف الحرب في اليمن وتحقيق المصالحة فيه.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الملك عبد العزيز والحسين بن طلال سابقًا

١٩١ مليار دولار حجم التجارة بين الصين والدول العربية بزيادة ١١,٩ ٪ سنويًا

طريق واحد .. وفرص متعددة: آفاق التعاون العربي - الصيني ضمن مبادرة الحزام والطريق

تحتل الدول العربية قلب العالم القديم وهي تنتشر على ملتقى الطرق التجارية لثلاث قارات، وتحولت التجارة بفضل هذا الوضع الجغرافي إلى محرك قوي للتقدم وعامل رئيسي للازدهار الاقتصادي في أوقات مختلفة. إذ أن هناك عدة شواهد تاريخية للدور الذي لعبه الموقع الجغرافي الذي تحتله الدول العربية -الانتشار عبر ثلاث قارات- في ازدهار التجارة والتقدم الذي شهدته مختلف الحضارات والامبراطوريات التي قامت عبر التاريخ في هذه المنطقة، وكيف أدت الابتكارات في الملاحة ومعرفة الرياح التجارية الموسمية في المحيط الهندي وبحر العرب والبحر المتوسط من رفع شأن التجارة الدولية. ويتبادر إلى الأذهان - كنموذج لازدهار هذه التجارة طريق الحرير الذي امتد من الصين عبر آسيا والشرق الأوسط حتى أوروبا. ولم يقتصر الازدهار على الشرق الأوسط فقط فقد شارك شمال إفريقيا في هذا الازدهار من خلال التجارة التي قامت وامتدت مع غرب ووسط إفريقيا (تجارة الملح والذهب) وكذلك التوسع التجاري الأوروبي حول الأطلسي وإفريقيا خاصة منذ منتصف الألفية الأولى. كما شكلت العلاقات التجارية المزدهرة بين شبه الجزيرة العربية والقرن الإفريقي (تجارة البن في شرق إفريقيا) علامات في التاريخ التجاري المزدهر للمنطقة. وقامت التجارة في البحر الأبيض المتوسط منذ ظهور الامبراطوريات الأولى (فينيقيا وأوغاريت شرق المتوسط وقرطاجنة في شمال إفريقيا) وكيف قامت التجارة بالربط بين الشرق الأوسط ودول المتوسط (بين أوروبا ودول الساحلي الجنوبي).

د. توات عثمان

ولا يخفى على أحد الازدهار التجاري الكبير الذي عرفته المنطقة الممتدة من شبه جزيرة أيبيريا وعبر شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي والشرق الأوسط وآسيا الصغرى وحتى حدود إمبراطورية الصين عبر وسط آسيا وجنوب شرقها بسبب التأثير المزدوج لانتشار الإسلام عبر الغزوات أو عن طريق التجار المسلمين. ويرى البعض أن هذا الازدهار التجاري تماشي مع الانفتاح الكبير الذي كانت تلعبه دول المنطقة وكيف استطاعت تأمين طرق التجارة وتخفيف المخاطر والتكاليف المرتبطة بها ومنحها التجار مجالًا للابتكار، ولكن حين بدأت التجارة بالتراجع بسبب التغييرات السياسية التي أدت بدورها إلى إغلاق الطرق التجارية القديمة أو ظهور طرق أخرى منافسة خاصة أثناء التوسع الأوروبي الكبير عبر البحار راحت الفرص تبتعد عن المنطقة.

ولعل التغييرات الأحدث عهدًا خلال القرون الخمسة الأخيرة، من خلال خضوع المنطقة تقريبًا لشكل ما من أشكال الاستعمار الأجنبي والصراعات التي خاضتها من أجل التحرير والاستقلال تعد الأكثر تأثيرًا على شكل النظام الاقتصادي الذي ورثته عقب هذه الأحداث وكذلك دورها على الساحة التجارية الدولية. إلا أن مع تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية وتبدل الجغرافيا التجارية الدولية، ظهرت قوى تجارية صاعدة ومترابطة، يميزها عمليات التدويل الشاملة لرؤوس الأموال والإنتاج ضمن سلاسل عالمية، تقع الصين باعتباره ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر قوة تجارية مصدرة ومستوردة ضمن قلب هذه العملية. وبهذا تخطو الصين منذ ما يربو عن ٤ عقود بثبات نحو تحقيق المزيد من المشاركة القوية في الاقتصاد العالمي، مما جعلها تتحول تدريجيًا إلى قاطرة للنمو العالمي.

وبإطلاقها لمبادرة الحزام والطريق سنة ٢٠١٣م، أسّست الصين رؤيتها -على مشروع قديم عمره يزيد على ألفي سنة، ألا وهو "طريق الحرير القديم". كان هذا الطريق يمتد من الصين عبر آسيا الوسطى إلى شواطئ المتوسط، ومن هناك يمتد بحرًا إلى أوروبا التي كانت تستقبل البضائع الآسيوية الثمينة حينها من البهارات والخزف والحرير الصيني. وتحاول بكين من خلال

هذه المبادرة توثيق الروابط التجارية والاقتصادية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا.

وتشير الخطط الأوليّة للمبادرة إلى أنَّ الخطوط التي تم تبنيها (ستة خطوط) يمر نصفها أو ينتهي على ضفاف البحر الأبيض المتوسط عبر الشرق الأوسط والبلدان العربية، وهذا ما يجعل الصين تولي هذه المنطقة عناية كبيرة في مبادرتها. ومن هنا تنبع الحاجة إلى ضرورة تحليل الفرص والمكاسب الممكن للدول العربية تحقيقها من خلال المشاركة في هذه المبادرة، وهذا ما تحاول هذه الورقة التركيز عليه.

مبادرة الحزام والطريق: الخطط الأولية والمكاسب المتوقعة

في سبتمبر ٢٠١٣م، ألقى الرئيس الصيني شي جينبينغ كلمة في جامعة نزارباييف الكازاخستانية، دعا من خلالها لإعادة إحياء (طريق الحرير) التاريخي، تلك الكلمة التَّاريخية باتت لاحقًا تُعرف باسم (الحزام والطريق). وتتضمن المبادرة تشييد شبكات من السكك الحديدية وأنابيب نفط وغاز وخطوط طاقة كهربائية وإنترنت وبُنى تحتية بحرية، ما يعزز اتصال قارة آسيا بالقارة الأوروبية والإفريقية عبر طرق تجارية برية وبحرية. فيما يتعلق بالبر تشمل المبادرة بناء ممر جديد يصل آسيا بأوروبا، مع تطوير ممرات اقتصادية تربط الدول الآسيوية بأوروبا، ومن الممرات البرية المقترحة، ممر الشمال، من الصين إلى آسيا الوسطى، ثم إلى روسيا فأوروبا وصولًا إلى بحر البلطيق. وممر بري من الصين إلى الخليج العربي والبحر المتوسط، عبر وسط وغرب آسيا. وممر ثالث من الصين إلى جنوب وشرق آسيا، ومن ثم جنوب آسيا، وصولًا إلى المحيط الهندي. وبالبحر تركز المبادرة على بناء روابط بين الموانئ الرئيسية، ومن الممرات البحرية المقترحة ممر يربط الموانئ الصينية بالمحيط الهادئ عبر بحر الصين الجنوبي. وآخر يربط الموانئ الصينية بأوروبا. ومن خلال المبادرة أسست الصين صندوقًا استثماريًا برأس مال يقدر بمليارات الدولارات لتمويل المشاريع. كما تهدف المبادرة إلى تعزيز الحوار والتواصل ومبادلات العملة والتواصل الشعبي.

في عام ٢٠١٥م؛ أعلنت الحكومة الصينية ورقة تسمى "خطة تشغيليّة لمبادرة الحزام والطريق"، تضمّنت الخطوط العريضة للمبادرة التي دعت دول آسيا والعالم إلى الانضمام إليها، وجعلت المشاركة في البنك الآسيوي لتنمية البنية التحتية -الذي تساهم الصين بحصة الأسد فيه- المدخل للمشاركة في هذه المبادرة.

وبلغ اليوم عدد المشاركين فيه قرابة سبعين دولة، وليست كلها دولًا آسيوية أو دولًا من العالم الثالث؛ بل شاركت فيها حتى دول أوروبية كألمانيا وبريطانيا مثلًا.

من ناحية المكاسب المحققة منذ خمس سنوات من إطلاق المبادرة وكذلك تلك المتوقعة خلال السنوات المقبلة، ووفقًا لأرقام رسمية، تجاوز إجمالي الاستثمارات الصينية خلال السنوات الخمس الماضية مع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق ٥,٥ تريليون دولار بمتوسط نمو سنوي بلغ ١,١٪، ووصل الاستثمار الصيني المُباشر في القطاعات غير المالية في هذه الدول إلى أكثر من ٨٠ مليار دولار، حيث شَهدت الشركات الصينية نُموًا في الاستثمارات المُباشرة غير المالية في تلك الدول بنسبة ١٢,٣٪. فيما بَلغت القيمة الإجمالية لتجارة الصين مع دول الحزام والطريق خلال الأشهر التسع الأولى من عام ٢٠١٨ م، ما قيمته ٨٦٣ مليار دولار، وبحسب بيانات وزارة التجارة الصينية، فإنَّ هذا الرقم يعكس مُعَدّل نمو على أساس سنوي يربو على ١٣٪، بينما شَكّلَت تجارة الصين مع دول الحزام والطريق خلال عام ٢٠١٨ مَا نسبته ٢٧,٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات والواردات الصينية.

قيمة تجارة الصين مع دول الحزام والطريق خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨ ما قيمته ٨٦٣ مليار دولار

وأشَارَت البيانات إلى ارتفاع واردات الصين من دُول الحزام والطريق بمُعدّل ٢٠,٩٪ على أساس سنوي إلى ٣٩١ مليار دولار، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨، فيما زادت صَادرات الصِّين إلى تلك الدول بنسبة ٧,٧٪. وتُخطط الصين في السنوات الخمس القادمة لاستيراد ما يزيد عن ٨ تريليونات دولار أمريكي من البضائع وتستثمر ٧٥٠ مليار دولار في الخارج.

وأقامت الصين في إطار مُبادرة الحزام والطريق، ٨٢ منطقة خارجية للتعاون الاقتصادي والتجاري، وأتَاحَت للدول المُضيفة عائدات ضَريبيَّة تتخطَّى ملياري دولار، ووفّرت ٢٤٤ ألف فُرصة عمل، وفقًا لبيانات وزارة التجارة. إن مُبادرة الحزام والطريق ليست مُجرّد مسار اقتصادي، بل تتضمّن مسارات أخرى، حيث تسعى الصين لأن تكون وجهة للتبادل الثقافي والعلمي وتمّ إنشاء بَرنامج للمنح الدراسيَّة لدول مُبادرة طريق الحرير في العام ٢٠١٧م، وبلغ عدد طلاب المُبادرة بالصين أكثر من (٣٠٠) ألف طالب، وفي مجال السياحة فإنَّ الصين تتوقع بحلول ٢٠٢٠م أن يبلغ عدد السياح (٨٥) مليون سائح سوف يدخلون للبلاد حوالي (١١٠) تريليونات دولار، فيما سترسل الصين لدول المبادرة ٨ ملايين سائح.

ثالثًا، الدول العربية والصين

تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ. على مدى أكثر من الـ ٢٠٠٠ سنة. وكان تأسيس الصين الجديدة واستقلال الدول العربية قد بشر بعهد جديد للعلاقات الصينية العربية، فتمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجميع الدول العربية البالغ عددها ٢٢ دولة خلال الفترة ما بين

عامي ١٩٥٦ و١٩٩٠م، وكانت الصين تدعم الحركات التحررية الوطنية العربية، وفي المقابل، قدمت الدول العربية دعمًا قويًا للصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة وفي قضية تايوان وغيرها.

وخلال الـ ٦٠ سنة التي مضت على بدء العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، تعمَّق التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات بشكل مستمر، حيث تمت إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة أو علاقات الشراكة الاستراتيجية أو علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين و٨ دول عربية وآلية للحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي عام ٢٠٠٤م، تأسس منتدى التعاون الصيني العربي الذي صار إطارًا للتعاون الجماعي يشمل مجالات عديدة وتنبثق عنه أكثر من ١٠ آليات. هذا وصارت الدول العربية أكبر مورد للنفط الخام للصين وسابع أكبر شريك تجاري لها، حيث بلغ حجم التجارة بين الصين والدول العربية في عام ٢٠٠٤ ٣٦,٧ مليار دولار، ليقفز إلى ١٩١,٣٥٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧م، بزيادة ١١,٩ ٪ على أساس سنوي. ما بوّأ الصين لتصبح أكبر شريك تجاري للدول العربية مجتمعة. وعلى صعيد الاستثمار، بلغ حجم الاستثمار الصيني المباشر في الدول العربية ١,٢٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٧ م، بزيادة ٩,٣ ٪.

على صعيد الدول فرادى، تعد الصين أهم شريك تجاري للدول العربية، بنسبة صادرات بلغت حوالي ١٠ ٪ ونسبة واردات بلغت ١٦,٥ سنة ٢٠١٦م، وهي تمثل ضعف تلك النسبة المسجلة مع الو.م.أ الحليف التقليدي لعدة دول عربية (الشكل الموالي):

العلاقات التجارية العربية مع مختلف الشركاء سنة ٢٠١٦

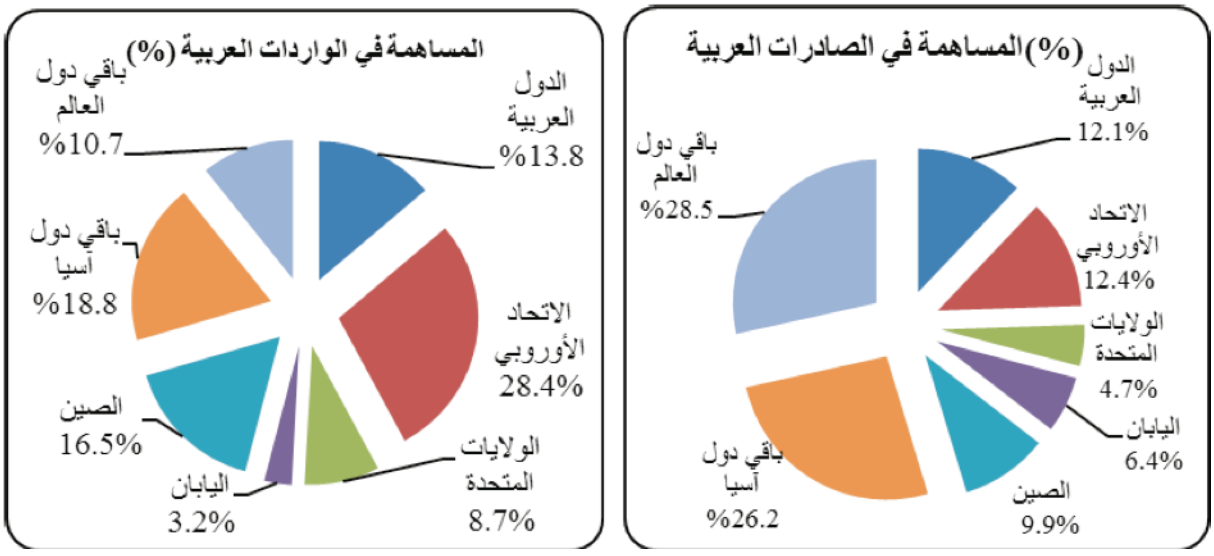

المصدر: جامعة الدول العربية [الأمانة العامة و آخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٧، ص: ١٤٥.

الدول العربية ومبادرة الحزام والطريق بين المكاسب المتوقعة والفرص الممكنة

تعد مشاركة الدول العربية الأضعف في الاقتصاد العالمي، فالصادرات العربية لا تتجاوز في أحسن الأحوال ٥٪ من الصادرات العالمية، والأمر كذلك بالنسبة للواردات، رغم ما تمتلكه الدول العربية من إمكانيات، فهي تمتد على مساحة كبيرة جدًا تبلغ حوالي ١٤ مليون كلم مربع. وعبر هذه المساحة الكبيرة يتنوع المناخ والتضاريس وأنوع التربة وتتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة. فضلاً أن الدول العربية تعتبر مستودعًا طبيعيًا غنيًا بالعديد من الموارد المعدنية والطاقة فهي تختزن ٦٠٪ من احتياطي النفط العالمي و ٣٠٪ من الغاز الطبيعي و ١٤٪ من الحديد و ١٣٪ من النحاس و ٨٠٪ من الفوسفات. بالإضافة إلى مواد أولية أخرى كالذهب والمنجنيز والزنك والرصاص والفلين والقطن والجلود. وعلى مستوى حجم السوق العربية تتوافر في كل من الدول العربية سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي وكذلك التعداد الكبير للسكان الذي يفوق ٤٠٠ مليون نسمة.

إن هذه الإمكانيات التي يمكن أن تشكل قاعدة أساسية لتنمية عربية و مشاركة قوية لها في الاقتصاد العالمي، في حالة ما تم إعداد الخطط و السياسات الملائمة لذلك، و تم استقطاب الاستثمارات اللازمة، و هذا ما يمكن أن توفره مشاركة الدول العربية ضمن مبادرة الطريق و الحزام الصينية، فالفرص التي تتيحها المبادرة يمكن أن تسهم في لحاق الاقتصاديات العربية

و اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتعود المشاركة في هذه السلاسل بفوائد جمة على الجهات المعنية كافة، وتؤدي بالتالي دورًا محوريًا في تعزيز التنمية العربية.

اندماج الاقتصاديات العربية في التجارة العالمية

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي 2012-2015 (%)
	2012	2013	2014	2015	*2016	2012	2013	2014	2015	*2016	
الصادرات العربية	1,321.7	1,311.1	1,243.9	856.6	796.4	8.9	-0.8	-5.1	-31.1	-7.0	-13.5
الواردات العربية	815.9	858.2	900.7	850.7	795.8	8.0	5.2	5.0	-5.6	-6.5	1.4
الصادرات العالمية	18,404.0	18,784.0	18,935.0	16,482.0	16,843.3	0.6	2.1	0.8	-13.0	2.2	-3.6
الواردات العالمية	18,608.0	18,874.0	19,024.0	16,766.0	17,169.9	0.7	1.4	0.8	11.9-	2.4	-3.4
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	7.2	7.0	6.6	5.2	4.7	....	....	....	....	....	....
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.4	4.5	4.7	5.1	4.6	....	....	....	....	....	....

المصدر: جامعة الدول العربية [الأمانة العامة و أخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٧م، ص:١٤٣.

خاصة في ظل العديد من المشاكل المزمنة التي تعاني منها الاقتصاديات العربية، كضعف البنى التحتية، وهي محور أساسي ضمن مبادرة الحزام والطريق، ففي معظم الدول العربية تعتبر البنية التحتية من التحديات التي تعترض تطوير قطاع النقل والمشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي. فلا تزال بلدان عدة تفتقر إلى بنية تحتية تمنحها القدرة على المنافسة في التجارة الدولية وبحسب مؤشر الأداء اللوجيستي الخاص بالبنك الدولي، تندرج أربعة بلدان عربية فقط في الخمس الأول والخمس الثالث من التصنيفات الخاصة بتوفر البنية التحتية للنقل، وأربعة بلدان أخرى في الخمس الأخير.

إن من شأن استفادة الدول العربية من مسارات مبادرة الحزام والطريق، عبر تدفق الاستثمارات الموجهة نحو تطوير البنية التحتية للنقل داخل الدول العربية وبينها ومع العالم الخارجي، سواء النقل البري أو البحري، تعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي وتعظيم استفادتها من الفرص التي تتيحها العولمة.

إن الزخم الذي أصبحت تشهده العلاقات العربية الصينية، بانخراط كل الدول العربية تقريبًا ضمن مبادرة الحزام والطريق، يشكل رافعة قوية لتعزيز اندماج الاقتصاديات العربية ومشاركتها ضمن الاقتصاد العالمي. إلا أن هذه المشاركة تفرض وضع مخطط استراتيجي لمستقبل العلاقات بين الطرفين بمختلف جوانبها، السياسية والاقتصادية والثقافية بحيث يقوم على تقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تؤثر على مسيرة التعاون العربي الصيني وبالتالي تحديد المسارات التي تعزز نقاط القوة والفرص في هذه المسيرة.

فمن بين نقاط القوة وجود رغبة تاريخية في تطوير وتنمية التعاون بين الدول العربية والصين، وما يؤكده تجديد اللقاءات على أعلى مستوى من خلال منتدى التعاون العربي – الصيني وكذلك اللقاءات الثنائية بين مختلف الدول العربية والصين.

وتبرز أحد أكثر الأولويات أهمية لتعزيز فرص مشاركة واستفادة الدول العربية من مبادرة الحزام والطريق من خلال التعاون الاقتصادي والمالي، من خلال تنمية التبادل التجاري والاستثمارات في إطار شراكة نافعة للطرفين العربي والصيني.

ولن يتسنى ذلك دون تعزيز الخطوات التي اتخذت في العديد من الدول العربية نحو تحسين بيئة الاستثمار وإقامة ترتيبات مشتركة لضمان الاستثمار. كما من الممكن اختيار قطاعات محددة للاستثمار الصيني في الدول العربية مما يتطلب توفير المناخ وأفضل الظروف لاستقطاب هذه الاستثمارات وإعطاء ضمانات وافية للأموال الصينية المستثمرة في المنطقة العربية ووضع آليات مناسبة لمواجهة مخاطر الاستثمار فيها، وتوفير التمويل الضروري لهذه الاستثمارات

ووضع آليات للتنسيق والتعاون بين المستثمرين العرب والصينيين لتمكينهم من منافسة المستثمرين الآخرين في هذه الأسواق الواعدة، وربما يلاحظ أن الاستثمارات الصينية بدأت تنتشر بشكل كبير في الدول العربية في قطاعات الموانئ والطرق.

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الأداء اللوجيستي سنة ٢٠١٦

البلد	الترتيب	النتيجة (من أصل 5)	النسبة المئوية مقارنة بالبلد الأفضل أداء (ألمانيا)
الإمارات العربية المتحدة	13	3.94	91.2
قطر	30	3.6	80.6
البحرين	44	3.31	71.7
عُمان	48	3.23	69.3
مصر	49	3.18	67.7
المملكة العربية السعودية	52	3.16	66.8
الكويت	53	3.15	66.7
الأردن	67	2.96	60.7
لبنان	82	2.72	53.2
المغرب	86	2.67	51.6
السودان	103	2.53	47.4
تونس	110	2.5	46.4
ليبيا	137	2.26	39.2
العراق	149	2.15	35.6
موريتانيا	157	1.87	26.8
الجمهورية العربية السورية	160	1.6	18.5

كما أن هناك أهمية لتشجيع الدول العربية المنتجة للنفط على الاستثمار في مشاريع تعتمد على تقنيات الإنتاج المبتكرة المؤدية إلى التنويع الاقتصادي، لزيادة حجم التبادل التجاري مع الصين، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتسريع إنتاج وتجارة السلع الغذائية الاستراتيجية، وخفض الحواجز الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية بين هذه الدول .وقد يساعد ذلك على نشوء الاستثمارات التكاملية بين الدول العربية والصين في قطاعات الإنتاج الزراعي بما يحقق الاكتفاء الذاتي للعالم العربي لتوفر المناخ المناسب والموارد المائية والمالية للطرفين وخصوصًا أن هناك طلب غير عادي على المنتجات الزراعية الطبيعية في الأسواق العربية. أما الاستثمارات الإنتاجية الأخرى، في المنشآت الأساسية مثل البنى التحتية ووسائل الإعلام والاتصالات والنقل والكهرباء والصحة والتعليم والسياحة، يمكن أن تسمح بوضع التجربة الصينية في خدمة التنمية العربية، ففي قطاع الطاقة يمكن الاستفادة من موارد الدول العربية النفطية في مجال الإنتاج البترولي ومشتقاته. أما في مجال المعادن فيمكن الاستفادة من مصر وسوريا والأردن في مجال استخراج المعادن الرخيصة والثمينة على حد سواء وفي قطاع السياحة يمكن الاستفادة من التجربة والخبرة المصرية في مجال السياحة وكذلك جمهورية تونس والمملكة المغربية.

و يبقى على الحكومات في الدول العربية والصين العمل على تعزيز الجهود من أجل بناء اقتصاداتها لإرساء أساس أفضل وأقوى لتحقيق النمو المستدام، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر في إطار جهود التنمية المستدامة ومن المتوقع أن يكون للشراكة والتعاون بين الطرفين دور حاسم في تحقيق ذلك.

* أستاذ محاضر-كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

الصين لن تنغمس في قضايا الشرق الأوسط .. ولا تستطيع الانسحاب منها

العلاقات العربية - الصينية: رؤية مستقبلية

توضح رحلات ابن بطوطة، في القرن الرابع عشر، ازدهار حركة السفر والتبادل الثقافي بين الجزيرة العربية والصين، التي تعود إلى أكثر من ألفي عام مضت، وما كان حديث "خذوا العلم ولو في الصين"، الأسبق في إشارته وحجيته، إلا تصديقًا ثاقبًا لهذه الحقيقة الثقافية الموضوعية. وبينما كان العرب ما قبل الإسلام يشاركون دائمًا في التجارة، ويتناقلون أوجه الثقافة، فإن ظهور الإسلام ودولته الجديدة، التي ولدت في القرن السابع الميلادي، أحدث تحولاً في معادلة العلاقات الدولية، بما فيها العلاقة بين العرب والصينيين. فقد هيمنت الدولة الجديدة على طرق التجارة القديمة والموانئ الممتدة من البحر الأحمر إلى جنوب الصين بما امتلكته من قوة كبيرة في الجزيرة العربية. وأثمرت فتوحاتها، بجانب الدعوة ونشر الدين، عن تنشيط الروابط التجارية الصينية ـ العربية في تبادل التوابل والحرير، وغيرها. ومن خلال قراءتنا لهذا التاريخ، نستطيع أن نستكشف خصوصية هذه العلاقة، التي ربطت بين العرب والصينيين، ونستشف الدوافع وراء إطلاق مبادرات بكين التجارية الجديدة، والتي قد تبدو مدهشة دون معرفة خلفيات اطلاقها.

د. الصادق الفقيه

وعلى الرغم من تدفق التجارة والأشخاص بين الجزيرة العربية والصين، فقد الكثير من أهميته على مدى القرون الأربعة الماضية، إلا أن صعود الصين وارتفاع أسعار النفط يعيدان تنشيطهما بهدوء. وبذات هذا الهدوء " استعاد طريق الحرير القديم نشاطه وحيويته السابقة." وهذا ليس تقريرًا عامًا، وإنما كانت كلمات ون جيا باو، رئيس مجلس الدولة الصيني، في سبتمبر ٢٠١٢م، خلال منتدى التنمية والتعاون الاقتصادي الصيني الأوراسي الثاني، الذي عُقِدَ في أورومتشي، عاصمة إقليم شينجيانج. وأشار إلى أن "طريق الحرير متعدد الأبعاد يتكون من الطرق والسكك الحديدية والرحلات الجوية والاتصالات، وخطوط أنابيب النفط والغاز." فإذا كان بلد كبير ومتنوع مثل الصين يستطيع أن يجعل مثل هذه الانجازات علامة للتقدم؛ من خلال تعبئة السلطة الكاملة للدولة، فإن الأمر سيصبح مجرد مسألة وقت قبل أن يطالب الناس في مكان آخر الشيء نفسه من قادتهم.

ويشاطره في هذا التفاؤل بن سيمبفيندورفر، عالم الاقتصاد الصيني، ومؤلف كتاب "طريق الحرير الجديد: كيف يتحول العالم العربي الصاعد بعيدًا عن الغرب ويعيد اكتشاف الصين"، بالقول "إن الروابط تزداد قوة، لكنها صعبة كما كانت من قبل". ويشرح سيمبفندورفر في كتابه كيف أن تعطش الصين للنفط لا يؤدي فقط إلى ارتفاع سعر النفط الخام، ولكنه أيضًا يغري التجار العرب بالحضور إلى الصين للحصول على السلع الاستهلاكية. وقد كان التجار اليمنيون هم أول من وصلوا بأعداد كبيرة في عام ٢٠٠٤م، وتلاهم الفلسطينيون، ثم المصريون، وبعد ذلك السوريون. ويقول إن هؤلاء التجار هم أحد المحركات التي تُساعد في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي؛ بينما يتحول مركز الجاذبية بعيدًا عن الغرب نحو الشرق.

في السنوات الأخيرة، قللت أمريكا من استيراد النفط مع تزايد الإنتاج المحلي، في حين أن اعتماد الصين على الموردين العرب يتحرك في الاتجاه المعاكس. وتشهد علاقات الصين مع الشرق الأوسط تحسنًا مضطردًا، لأنه ليس لبكين نفس الحمولة السياسية السلبية، التي لا تزال تحملها واشنطن، وعواصم غربية تجاه قضايا العرب.

وينظر الكثيرون من العرب إلى "معجزة الصين" الاقتصادية على أنها بديل أكثر استقرارًا من نماذج النمو الأمريكية

مبادئ هو جين للشراكة الصينية - العربية: الاحترام المتبادل وتوثيق الروابط الاقتصادية والثقافية وتعزيز التعاون في الشؤون الدولية والتنمية

والأوروبية، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وقد أشار سيمبفندورفر أنه كان هناك وقت يبدو فيه أن دولاً عربية مهمة تتبع المسار الاقتصادي الصيني، ولكنها لم تتحرك بالسرعة الكافية، مما دعاه للتنبيه إلى تسريع عمليات الإصلاح، وإزالة الحواجز التجارية، والبحث عن طرق جديدة لتسريع الصناعات. ويعتقد أن التردد في إجراء تعديلات اقتصادية هيكلية كهذه، في بعض البلدان العربية، تتبدى في الخوف من مخاطر إضعاف المؤسسات والمصالح الراسخة، التي تمكن من الحفاظ على السلطة الحاكمة.

مسارات التاريخ:

يعود تاريخ العلاقات بين الصين والدول العربية إلى أقدم العصور، إذ ربطت طرق الحرير البرية والبحرية الجانبين منذ أكثر من ألفي عام. وعلى مدار هذا التاريخ، كان السلام، والتعاون، والانفتاح، والمنفعة المشتركة، والتعلم من بعضهما البعض، هو دائمًا الموضوع الرئيس للتبادلات بينهما. ولم تشهد العلاقات أية انقسامات بين الصين والعرب. ويمكن تتبع أقرب اتصال بين الصين والشرق الأوسط إلى عهد أسرة هان، قبل أكثر من ٢٠٠٠عام. ومنذ تأسيسها عام ١٩٤٩م، واستقلال الدول العربية، دخلت العلاقات بين الجانبين مراحل جديدة للتعامل الودي. ولن تنسى حركات التحرر العربية دعم الصين القوي لها للحفاظ على سيادتها وحماية مصالحها، ومكافحة التدخل الخارجي، فيما منحت الدول العربية الصين دعمًا قويًا حول قضايا عديدة.

ومع حلول القرن الحادي والعشرين، شهدت العلاقات العربية ـ الصينية تحولات جيوسياسية وجيواستراتيجية بالغة الأهمية. فقد بدأت المرحلة الحاضرة من التبادلات رفيعة المستوى بين الجانبين مع زيارة الرئيس الصيني هو جين

الصين والدول العربية: تفاهم وصداقة منذ طريق الحرير القديم وشركاء في المبادرة الجديدة ودعوة لتأسيس مصالح استراتيجية مشتركة

تاو، في الفترة من ٢٦ يناير إلى ٥ فبراير عام ٢٠٠٤م، إلى كل من مصر والجزائر وجامعة الدول العربية، كجزء من جولته الأوروبية –الإفريقية. ومعروف أن لكل من مصر والجزائر أهمية خاصة في تاريخ العلاقات الصينية العربية، إذ كانت القاهرة أول عاصمة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع بكين عام ١٩٥٦م، وتبعتها غالب العواصم العربية منذ منتصف الخمسينيات. فيما كانت الجزائر واحدة من ثلاثة بلدان اقترحت إعادة عضوية الصين الدائمة في مجلس الأمن الدولي عام ١٩٧١م.

لقد جرى في تلك الزيارة اتخاذ خطوتين دبلوماسيتين كبيرتين، إلى جانب توقيع اتفاقيات ثنائية للتعاون الاقتصادي، أولاهما: تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني، الذي وفر آلية للتعاون، وأصبح علامة فارقة في تاريخ العلاقات بين الجانبين. والثانية، طرح الرئيس هو جين تاو أربعة مبادئ توجيهية لتطوير نوع جديد من الشراكة بين الصين والدول العربية، ترتكز على تعزيز العلاقات السياسية على أساس الاحترام المتبادل، وتوثيق الروابط التجارية والاقتصادية، وتوسيع التبادلات الثقافية، وتعزيز التعاون في الشؤون الدولية، بهدف صون السلام العالمي، وتعزيز التنمية المشتركة. ففي حفل افتتاح منتدى التعاون العربي الصيني السادس، في يونيو ٢٠١٤م، أعرب الرئيس الصيني شي جين بينغ عن أن الصين والدول العربية يتمتعون بالتفاهم والصداقة المتبادلين منذ طريق الحرير الأصلي، وهما شركاء طبيعيون في بناء طريق الحرير الجديد، الذي بات يُعرف بمبادرة "الحزام والطريق"، أو "حزام واحد وطريق واحد"، بجهد مشترك. وقد اقترح أن يلتزم الجانبان العربي والصيني بمبدأ المناقشة، والبناء، والتعاون، لتأسيس مجتمع من المصالح المشتركة والمصير الواحد.

وتأكيدًا لهذا التوجه، كانت أول زيارة للرئيس الصيني للخارج، عام ٢٠١٦م، إلى السعودية ومصر وإيران، مما يدل على أن الصين معنية بتفعيل دبلوماسية الجوار، الذي يشمل الشرق الأوسط. إذ فكرت في وضع استراتيجية "حزام واحد وطريق واحد" وأصدرت "ورقة سياسية عربية" قبل الزيارة مباشرة. ولم يمض وقت طويل، أي بداية عام ٢٠١٧م، إلا وقام العاهل السعودي الملك سلمان بزيارة دولة الصين، تلبية لدعوة من الرئيس الصيني شي جين بينغ، التي اعتبرت الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية في جولته الآسيوية، التي استغرقت شهرًا كاملاً، حيث عززت فيها الرياض جهودها لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على النفط، وتوسيع نطاق العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، خاصة في مجال الدفاع والأمن.

ومثلت الجولة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية الدولية للرئيس شي جين بينغ، ما بين ١٩ إلى ٢٨ يوليو ٢٠١٨م، إلى الإمارات ، وعدة دول إفريقية أخرى؛ مثل، جمهورية جنوب إفريقيا، رواندا، السنغال، وموريشيوس، حدثًا بالغ الأهمية وغير مسبوق، وحمل في ثناياه معاني كثيرة في توقيته، لكونه جاء بعد إعادة انتخابه رئيسًا للدولة الصينية، وفي ضوء مقرّرات الحزب الشيوعي الصيني بمزيدٍ من الانفتاح على العالم، وتفعيل أوسع وأشمل لمعادلات الصين الإنسانية في التجارة والاقتصاد الدوليين وفي التبادلات الثقافية المربحة للجميع، ولتيسير سُبل مبادرة "الحزام والطريق" إلى قارتي آسيا وإفريقيا، مَهد الثقافات والميراث المشترك في الحضارة البشرية الواحدة.

وبقراءة سريعة لزيارة الرئيس بينغ إلى الدول المَعنية، نرى بأنها تستهدف البناء على ما تم سابقًا، بالنسبة لدولة الإمارات، والتعزيز الأمثل للتعاون الصيني معها، من خلال المشاركة والتساوي. أما بالنسبة للدول الإفريقية، فإنه يهدف إلى رفع القدرات الاقتصادية لهذه الدول، أو لتوظيف رؤوس الأموال الصينية في مشاريع ذات فوائد مُحدّدة وملموسة، تدر عوائد على الجانبين الصيني والإفريقي، بغض النظر عن القدرة المالية لتلك البلدان، أو مساهماتها في الاقتصاد والتجارة الدوليتين، وهو ما يَعني أن الصين تُولي أهمية كبيرة للشرق الأوسط وإفريقيا، وتضعهما في مكانة متساوية، انطلاقًا من سياستها ونهجها في علاقات تعاون، تستند إلى الشرعية الدولية، بغض النظر عن أوضاع تلك الدول الاقتصادية، أو روابطها السياسية وتحالفاتها الاستراتيجية القديمة.

طاقة الاقتصاد:

إن جوهر العلاقات الاقتصادية بين الجانبين كان، وسيظل، تعزيز التعاون في مجال الطاقة. فالحاجة المتزايدة للصين على موارد الطاقة وحاجة الدول العربية للحصول على دخل مستقر من الطاقة، وتأمين إمكانيات استثمارية جديدة. لقد جعل اكتشاف حقل داتشينغ للنفط في عام ١٩٥٩م، وبداية الإنتاج في

عام ١٩٦٣م، الصين واثقة من الاكتفاء الذاتي من النفط، إلا أن النمو الاقتصادي السريع والمستدام، في ربع القرن الماضي، حول الصين من دولة مصدرة رئيسة للنفط إلى مستورد في عام ١٩٩٣م، واستمر عجزها في الطاقة يتزايد بصورة مضطردة. وهناك تنبؤات مختلفة حول استمرار هذا العجز في المستقبل. ووفقًا لهو جين تاو جيان يى، الخبير الصينى البارز في هذا المجال، فإن الجزء الهام من حاجة الصين المتزايدة للنفط سيأتي من قطاعي النقل والبتروكيماويات، وسيبقى النمو السنوي للطلب الصيني على الطاقة بمعدل حوالي ٥ إلى ٦ بالمئة حتى عام ٢٠٢٠م. ويقول أيضًا إن النفط المحلي الصيني سيزداد بنسبة ١,٦ - ١,٨ في المائة سنويًا، على المدى الطويل. ولذلك، فإن واردات الصين من النفط ستصل إلى ٢٥٠ مليون طن، أي ما يُعادِل ٨٢٥ مليون برميل، عام ٢٠٢٠م، وسوف ترتفع نسبة الواردات النفطية من ٣٨٪ في الوقت الحالي إلى ٥٠ - ٦٠٪ عام ٢٠٢٠م. فقد ولت أيام الاكتفاء الذاتي من الطاقة إلى الأبد، ما لم تعثر الصين على طاقة بديلة.

تمتلك دول الشرق الأوسط حوالي ثلثي احتياطي النفط المؤكد في العالم، ولها البنية التحتية، التي لا تضاهى في نقل النفط وتكريره. وأن مستوردي النفط الرئيسيين، بما فيهم أمريكا والاتحاد الأوربي واليابان، لم يتمكنوا من تقليل اعتمادهم على نفط الشرق الأوسط، وقطعًا لن تكون الصين استثناء. والأكثر من ذلك، فإن دول الخليج العربية، باعتبارها تتمتع بصداقة تقليدية مع الصين، لها أهمية خاصة بالنسبة للسعي الصيني لأمن الطاقة. ومنذ عام ١٩٩٣م، ظلت الواردات النفطية من الخليج تمثل نسبة اقتربت من ٤٠٪ من إجمالي واردات الصين. وقد ارتفعت إلى أكثر من ٥٠٪ عام ١٩٩٦م، ثم زادت إلى ٦١٪ عام ١٩٩٨م، لتظل قريبة من هذه النسبة؛ ارتفاعًا وهبوطًا، إلى يومنا هذا.

إن التصدير المستقر للنفط، وبسعر معقول، هو الأمن، الذي يسعى إليه المنتجون والمصدرون. وبالتالي، فإن نمو الطلب على النفط في الصين هو أخبار جيدة لمنتجي النفط العرب، كما ثبت في السنوات القليلة الماضية. وعادة ما ينتعش سوق النفط بعد كل انهيار للأسعار في السوق العالمي، ويعزى إلى حد ما إلى تزايد الطلب على النفط في آسيا، وخاصة الصين، التي سبق أن ساهمت بنسبة ٥٦ و٣٠٪ على التوالي للطلب العالمي المتزايد ١٩٩٩-٢٠٠٣م، وذلك بعد الهبوط الكبير لأسعار النفط عام ١٩٩٨م، من الجائز الاعتقاد بأن واردات الصين من منتجي النفط العرب ستكون عامل استقرار لدخلهم من هذه السلعة الاستراتيجية الهامة. والأكثر من ذلك، أن التوسع في مرافق الطاقة والبنية التحتية في مجرى النهر والمصب في كل من الصين وبين منتجي النفط العرب يظل فرصة عمل هائلة للجانبين.

إلى جانب زيادة واردات الصين من الطاقة من الدول العربية، ازداد التعاون الثنائي في قطاع الطاقة الأخرى في العقد الأخير من القرن الماضي. ففي منتصف ١٩٩٠، بدأت شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) الاستثمار في السودان. وفي ذلك الوقت، أنجزت منشآت نفطية بطاقة تبلغ ١٤ مليون طن، وهو مثال جيد لاستراتيجية الصين لتطوير الطاقة في الخارج. وفي عام ١٩٩٧م، وقعت CNPC اتفاقيات تعاون مع العراق حول تطوير حقلين نفطيين عراقيين. وقد توقف هذا مؤقتًا بسبب حرب العراق، وعاد التعاون مرة أخرى مع حالة الاستقرار النسبي. وشهدت الفترة ذاتها تعاونًا بين شركة الصين للبترول والكيماويات (SINOPEC)، وهي شركة صينية رئيسة أخرى في مجال الطاقة، مع شركة أرامكو السعودية في قطاع الغاز في الجزء الجنوبي من السعودية.

الانخراط السياسي:

إذا جاز لنا السؤال عما يمثله الشرق الأوسط في سياسة الصين الخارجية؟ فإن الإجابة تقول؛ إنه، بالإضافة إلى الحوافز القديمة، التي تدعم العلاقات الصينية العربية، مثل وقوف الصين مع القضايا العربية، وموقفها من عملية السلام، والدعم العربي لتوحيد الصين، فإن التقارب الصيني العربي الأخير هو أيضًا محفز سياسي هام؛ من خلال عناصر جديدة ضمن التحول الحادث في السياق الإقليمي والعالمي. ولطالما كان تحسين العلاقات مع الدول العربية، وتعزيز التعاون الاقتصادي معها، يحتل موقعًا مهمًا في استراتيجية الصين الخارجية، فإن هناك أسباب عدة لإعادة تقييم الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للصين. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، واقتراب الاقتصاد الصيني بشكل لا يمكن تجنبه إلى العالم بأسره، تعود الأهمية السياسية والاستراتيجية لدول الشرق الأوسط، التي تربطها بالصين روابط تاريخية وثقافية ودينية واقتصادية، خاصة موارد النفط المتوفرة في المنطقة. ولذلك، يجب أن يتم التعاون السياسي والاقتصادي بين الصين والدول العربية دون تأخير، خاصة بعد أن أصبحت مزايا هذه الدول واضحة.

إن انفتاح الصين، الذي نادت به استراتيجية الحزب الشيوعي الصيني، يعني بتركيز خاص الانفتاح على الغرب، لأن توافر الأموال والتكنولوجيا والخبرة في السوق والإدارة في الدول الغربية سيؤثر بشكل كبير على نجاح، أو فشل تحديث الصين. في مواجهة هذا الوضع، تحتاج الصين إلى إعادة

تحتاج الصين إعادة تقييم سياستها الخارجية واستراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط للإمكانيات العربية في الطاقة والتجارة والاستثمار

تقييم البيئة الدولية وإعادة النظر في سياستها الخارجية، بما في ذلك استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط. وبالنظر إلى وضع الشرق الأوسط في الاستراتيجية العالمية للدول الغربية، وإمكانات الدول العربية الكبيرة للتعاون مع الصين في مجالات الطاقة والتجارة والمال والاستثمار، فإن سياسة صينية أكثر نشاطًا وفاعلية في قضايا المنطقة ستعمل بالتأكيد على توسيع التعاون مع الدول العربية، وتحسين فرص الأمن الاقتصادي والسياسي للصين.

ويؤشر مستوى الانخراط الصيني النشط، في الأعوام القليلة الماضية، في القضايا العربية على درجة انبعاث السياسة الخارجية الصينية، ولكن في سياق إقليمي وعالمي جديد. فهناك، بالإضافة إلى العوامل التقليدية، اتجاهات جديدة تدعم العلاقات العربية الصينية. إذ أنه تحت ضغط الاضطرابات السياسية المعقدة، يتوقع العالم العربي أن تلعب الصين، الصديقة التقليدية، دورًا مساعدًا على حل الأزمات. فبينما تسعى الصين لتحقيق التنمية السلمية، تحتاج هي الأخرى إلى دعم العالم العربي في المجتمع الدولي. وبالقطع، يريد الجانبان تعزيز تنميتهما الاقتصادية من خلال علاقات استراتيجية أوثق، حيث يكون التعاون السياسي في مقدمتها.

ونلحظ الآن أنه على عكس الأسس الأيديولوجية، التي شكلت العلاقات السياسية العربية الصينية خلال حقبة الحرب الباردة، فإن ركائز العلاقة هذه المرة أقوى وأبعد مدى. وربما تكون الروابط الاقتصادية أكثر أهمية من الاعتبارات الأيديولوجية بالنسبة للصين في الوقت الحاضر، إلا أنه إذا أُريد للعملاق الآسيوي أن يلعب دورًا حيويًا في المنطقة، فإن الجوانب السياسية لا بد أن يكون لها حظها المتقدم في تشكيل مستقبل العلاقات العربية الصينية. لذلك، لا يتعلق الأمر بما إذا كانت الصين ستكون شريكاً تجاريًا مهمًا أم لا، وإنما ستتعزز أهمية هذه الشراكة بالدور السياسي، الذي ستلعبه في قضايا المنطقة. وقد تجلى هذا الاتجاه بالفعل في التحركات الصينية المتئدة في العقدين الأخيرين في الشرق الأوسط، أي بعد سنوات طوال من فك الارتباط النسبي، الذي حاولت الصين خلاله تجنب التدخل الواضح في حل مشكلات محددة، باستثناء بعض الإدانات والتصريحات.

إن التحول المشهود يتمثل في تعيينها، في سبتمبر ٢٠٠٢م، للسيد وانغ شيجي، وهو دبلوماسي مخضرم وسفير صيني سابق في البحرين والأردن وإيران، كأول مبعوث لها في الشرق الأوسط. وفي ٥ نوفمبر ٢٠٠٢م، بدأ السفير وانغ أول وساطة له في الشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحين، زار وانغ العديد من دول الشرق الأوسط المشاركة في عملية السلام، بما في ذلك مصر والأردن وسوريا وفلسطين وإسرائيل. وخلال زيارته المتعددة للشرق الأوسط، أوضح الموقف الصيني بشأن مشاكل الشرق الأوسط، وحاول إقناع الأطراف المعنية بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وأظهر استعداد الصين لتقديم المزيد من المساهمات للسلام في المنطقة.

وتعلقت الخطوة الهامة الأخرى، التي اتخذتها الصين، بالشأن العراقي، إذ رغم المشاركة المحدودة لها قبل حرب العراق واثنائها، عندما نوقش مشروع القرار بشأن نقل السيادة العراقية في مجلس الأمن الدولي في مايو ٢٠٠٤م، فقد رفعت الصين اقتراحها، الذي يركز على السلطة الحقيقية للحكومة العراقية المؤقتة وتاريخ الانسحاب العسكري الأمريكي. وقد عكس القرار النهائي (١٥٤٦) رأي الصين في هذه القضية، الذي نال دعمًا من روسيا وفرنسا وألمانيا. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن دور الصين في شؤون الشرق الأوسط لا يزال محدودًا، إلا أنه لا يمكن الاستهانة بإمكانياتها. على عكس واشنطن، التي أثارت سياستها في الشرق الأوسط شكًا واسع الانتشار في العالم العربي، خاصة بعد حرب العراق، تتمتع الصين بصور جيدة في جميع الدول العربية تقريبًا. لذا، فمن المنطقي أن تتوقع الدول العربية والمجتمع الدولي دورًا أكبر للصين في الشرق الأوسط.

بيد أنه، مع العلم بأن الصين تدعم عادة المطالب العربية، إلا أنه من غير المحتمل أن تواجه بكين الولايات المتحدة مباشرة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط الرئيسة. بالمقارنة مع فرنسا وألمانيا، الحلفاء الأمريكيين التقليديين، كان موقف الصين من حرب العراق بقيادة أمريكا أكثر اعتدالاً، حتى أكثر من موقف الصين في حرب الخليج عام ١٩٩١م. ويُشير تصويت الصين في مجلس الأمن إلى هذه الحقيقة، إذ امتنعت عن القرارين الراميين لفرض عقوبات على السودان فيما يتعلق بأزمة دارفور في ٣٠ يوليو و١٨ سبتمبر ٢٠٠٤م، وقرار واحد يطالب بسحب سوريا من لبنان في ٢ سبتمبر من العام نفسه. رغم أنها أدهشت العالم باستخدام حق النقض "الفيتو"، يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير ٢٠١٧م، ضد مشروع قرار لفرض عقوبات على دمشق، في ثنائية نادرة مع روسيا، التي استخدمت هي الأخرى ذات الحق، وضد نفس القرار، في مجلس الأمن.

إن التغييرات الأخيرة في المنطقة، وما تهجس به الأوساط الإعلامية والسياسية فيما صار يُعرف بـ"صفقة القرن"، توفر فرصة جيدة للصين للمشاركة في شؤون الشرق الأوسط بموقف أكثر تقدمًا وتشابكًا. في الوقت نفسه، يتطلب النمو السريع للاقتصاد الصيني أن تضع بكين بموضوعية استراتيجية تطلعية نحو الشرق الأوسط. إن الهدف من هذه الاستراتيجية ينبغي أن يكون واضحًا للغاية، ويتمثل في: تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بين الصين والدول العربية، وتحسين البيئة الدولية للجانبين، والمساعدة مع المجتمع الدولي في تطوير الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة. وينسحب هذا الأمر بصفة خاصة على دول الخليج العربية، لأنه لا شك أن استقرارها يتفق مع مصالح الصين وكل الدول الأخرى. ولكن لن يتحقق هذا الاستقرار في منطقة الخليج ككل إلا إذا وجدت مصالحة كاملة، وتم بناء هيكل أمني مقبول من جميع الأطراف.

توقعات المستقبل:

على الرغم من أن كيفية تحديد موقف العلاقات العربية الصينية، وموقعها في المجتمع الدولي، هو قيد النقاش في الأوساط الأكاديمية العربية والصينية، فإن "التنمية السلمية" تبدو محل اتفاق بين الجانبين. وبينما يصارع العرب أحوال الاستقرار؛ بلوغاً لهذه التنمية المتوخاة، تلج إليها الصين بشكل تدريجي، ويجري تداول ميزاتها على نطاق واسع بين كبار صانعي السياسات والعلماء. إذ إنه مع النمو الاقتصادي السريع في السنوات الأخيرة، وزيادة القوة الوطنية الشاملة للصين، ظهرت بعض المخاوف في المنطقة العربية من احتمالات التحول في اتجاهات السياسة الخارجية الصينية. إذ توجد فكرة "تهديد الصين"، بدرجات متفاوتة، في الدول العربية، كما هو الحال الولايات المتحدة، وروسيا، واليابان، وحتى في بعض دول جنوب شرق آسيا، التي تربطها بالصين علاقات أكثر كثافة.

أما إذا تركنا هذه المخاوف جانبًا، وباعتبار أن العرب هم شركاء الصين التاريخيين في التجارة وسائر الشؤون الدولية، فإن المستقبل ينبئنا بأن العالم العربي، ودول الخليج خاصة، ستكون هي المستفيد الأول من "التنمية السلمية" للجانبين. ومع ذلك، ولتنفيذ استراتيجية مشتركة لهذه "التنمية السلمية"، يحتاج العرب إلى دعم الصين في قضاياهم العادلة، وتحتاج الصين أيضًا إلى دعم العالم العربي في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا، وعلى المستويات العالمية. إن الصين، كقوة اقتصادية، تبذل جهودًا لتعزيز وضعها السياسي الدولي، مما يجعلها بحاجة ماسة إلى اعتراف الدول العربية بدورها في الشؤون

يتركز اهتمام الصين بالشرق الأوسط في العقد المقبل على الاقتصاد والثقافة وتكتفي بمتابعة صورية للقضايا الدولية والإقليمية

العربية أولاً، ومن ثم مؤازرتها للعب أدوار إقليمية وعالمية فاعلة ومؤثرة.

إن أهمية العلاقات السياسية في ازدياد، غير أن علاقات الصين مع الدول العربية، في العقد المقبل، ستركز بشكل أساسي على استمرارية التعاون الاقتصادي. بالنسبة للصين، سيكون من الصعب عليها الانخراط السياسي الكامل، أو تحويل التبادلات الثقافية، التي لديها فيها إمكانات كبيرة، إلى التأثير العملي في المنطقة. فمن ناحية، ترغب الصين في لعب دور أكثر أهمية في القضايا الأمنية في الشرق الأوسط، لإظهار مسؤولياتها وقدراتها كقوة صاعدة. من ناحية أخرى، تأمل الصين أيضًا في الحصول على أرباح اقتصادية وثقافية من تفاعلاتها مع العالم العربي. ورغم أن الصين انتهت من سياسة عدم التدخل، إلا أنه سيظل من غير المناسب بالنسبة لها أن تستفيد من التحريض على الصراعات، كما فعلت القوى الأوروبية تاريخيًا، وما تزال تفعل حتى اليوم، لأن القيام بذلك سيضر بمصالحها الوطنية الاقتصادية.

وعلى نحو مشابه، فإن تشجيع أحد الأطراف ضد الآخر، وهو ما تفضله الولايات المتحدة وروسيا، ليس مقاربة مجدية، لأن الجانب المظلوم؛ إما الحكومة أو المعارضة، قد يتبنى إجراءات انتقامية تعرض الصين لأضرار اقتصادية، أو حتى لهجمات إرهابية. فالصين ليست طرفًا في النزاعات في الشرق الأوسط، أو مسؤولة عن هذه الصراعات، ولا هي دولة مجاورة مباشرة لدول المنطقة، لكن مهمتها الحاسمة هي تطوير اقتصادها ومجتمعها المحلي. وبالتالي، فمن غير المتوقع أن تضطلع الصين بمسؤوليات والتزامات سياسية دولية كثيرة قد تعطل من تقدمها الخاص. ففي الواقع، سيتركز اهتمام الصين بالشرق الأوسط في العقد القادم بشكل رئيس على الاقتصاد والثقافة، وستتوجه أنشطة دبلوماسيتها إلى هذين المجالين. وعليه، ستمنح المسؤولية الدولية مكانًا ثانويًا، الذي سيجري تحقيقه من خلال المتابعة الصورية لقضايا المنطقة، وكأنها حارس سلام إيجابي.

الخاتمة:

تاريخيًا، كان دور الحوافز الاقتصادية هامشيًا في العلاقات الصينية ـ العربية، غير أنه تزايد في العقود الأخيرة من القرن العشرين. ومع ذلك، فإن الرغبة في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لها أهمية متساوية في الوقت الحالي في تعزيز العلاقات الصينية العربية، كما يتوقع أن يكون لها وضع أفضل مستقبلاً. إذ ستقوم الدول العربية والصين ببذل جهود مشتركة لتعزيز مبادرة "الحزام والطريق"، التي جاء تصميمها كإطار دبلوماسي واقتصادي، تقوم على مبدأ التشاور الواسع، والمساهمة المشتركة، والمنفعة المتبادلة. كما سيجري تحديث التعاون العملي في مجال الطاقة؛ كإنشاء البنية التحتية الأساسية، وتيسير التجارة والاستثمار كجناحين مهمين لهذا التعاون، وتبادل التقنيات العالية والجديدة في مجالات الطاقة النووية، والطاقة المتجددة، وتقنيات الأقمار الصناعية الفضائية.

لقد غدت الصين الآن جزءًا من الوضع الجيوسياسي المعقد في الشرق الأوسط، ومع اعتمادها المتزايد على النفط، فإن الانسحاب من المنطقة حتى عن طواعية سيكون مهمة شاقة. وبما أنه من الصعب على الصين العودة عن سياستها القديمة، المتمثلة في عدم التدخل واحترام سيادة الدولة، فسوف تواجه ضغوطًا متزايدة للاضطلاع بدور أكثر فعالية في مستقبل المنطقة. كما أنها ستتعرض لضغوط قوية لتأمين مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية، دون التراجع عن رغبتها في المشاركة السياسية الآمنة. الأمر الذي يتطلب أن تلتفت دبلوماسيتها إلى دعم العرب في القضايا الملحة، وإن أدى ذلك للإخلال ببعض محددات مواقفها المعلنة من عدم الانحياز وعدم التدخل.

إن إغراء إمكانيات دول الخليج العربية كبيرة جدًا، ولكن يتعين على الصين، إن هي أرادت حصادًا أمثل منها، إنتاج صيغ استراتيجيات دبلوماسية تفضيلية لها، مقابل توجه عادل نحو بقية الدول العربية. وبينما تحافظ الصين دائمًا على علاقات دبلوماسية مع كل دول الشرق الأوسط، إلا أنها تحتاج مستقبلاً إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لعلاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الجانب العربي، الذي يمثل الأغلبية. وهذا يثير تساؤلات حول الكيفية، التي ستسعى بها الصين إلى التغلب على العلاقات المعقدة، وفي بعض الأحيان المربكة، نسبة للصراعات السياسية والاجتماعية والعرقية والدينية، التي ظلت سمة بارزة في هذه المنطقة.

* دبلوماسي وسفير سوداني ومفكر عربي

التواجد الصيني في إفريقيا - الأهداف والنتائج والتأثير والقبول المتبادل

الصين تجني ٤٤٠ مليار دولار أرباحًا من إفريقيا بحلول ٢٠٢٥

في ظل الصعود الكبير للصين كقوة اقتصادية دولية ومنافس رئيسي لأمريكا ، يواجه الحضور الصيني في أماكن مختلفة من العالم مشكلات ويثير الكثير من الجدل، ولا تبتعد القارة الإفريقية عن هذا الجدل، فعلى الرغم من العلاقات التاريخية التي تربط بين الصين والدول الإفريقية يثير التواجد الصيني في إفريقيا حفيظة العديد من القوى الخارجية، وتواجه الصين شكوك وانتقادات متنوعة حول طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في القارة الإفريقية ونتائج التواجد الصيني في إفريقيا على مستقبل التنمية في إفريقيا وكذلك المواقف الإفريقية من الحضور الصيني المتصاعد في القارة. وقد تصاعدت هذه الشكوك في أعقاب إعلان الصين عن مبادرتها الدولية الجديدة (طريق واحد – حزام واحد) وشروعها في تنفيذ هذه المبادرة عبر عدة دول من أهمها الدول الإفريقية.

د. أميرة محمد عبد الحليم

ويسعى التقرير الحالي إلى محاولة البحث في الركائز التي ساهمت في تدعيم التقارب الصيني الإفريقي، وأبعاد هذا التقارب من حيث الأهداف والنتائج، وردود الفعل الإفريقية على التوسع الصيني في القارة، وانعكاساته على العلاقات بين الجانبين.

أولاً، عوامل التقارب الصيني الإفريقي

يمتد التواصل بين الصين والدول الإفريقية إلى آلاف السنين فيعود إلى عهد سلالة مينغ الذين حكموا الصين ١٣٦٨-١٦٤٤م، حيث وصلت البعثات البحرية الصينية إلى السواحل الشرقية الإفريقية وتفوقت السفن الصينية على نظيرتها الأوروبية، وخلال هذه العقود ظهرت العديد من العوامل الدافعة للتقارب الصيني الإفريقي من أهمها:

١- مواجهة السياسات الغربية

فقد مثلت حقبة الخمسينات والستينات من القرن العشرين أزهى مراحل التقارب الصيني الإفريقي في ظل توحد أهداف الجانبين في مواجهة القوى الاستعمارية الغربية. وفي إطار التقارب الإفريقي -الآسيوي ظهرت إرادة التحرر وانبثقت فكرة مؤتمر باندونج في عام ١٩٥٥م، الذي جمع ٢٩ دولة ٦ دول من إفريقيا و٢٣ دولة من آسيا وأكد المؤتمر على "تشجيع المنفعة المتبادلة والشراكة"، ليعلن عن ميلاد العالم الثالث.

وأقامت الصين علاقات مع مصر في عام ١٩٥٦م، وساندتها في قضية تأميم قناة السويس وبدأ تأسيس العلاقات الثقافية بإرسال عدد من الطلاب المصريين للدراسة بالصين بالمقابل حضر عدد من الطلاب الصينيين لدراسة اللغة العربية بالأزهر الشريف، ورفضت الصين مبادرة تقدمت بها فرنسا على أساس أن تتخلى الصين عن دعمها لثوار حركة التحرير الوطنية الجزائرية مقابل الاعتراف الفرنسي بالصين وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة في الجزائر عام ١٩٥٨م. وظلت الصين الحليف المقبول بالنسبة للدول الإفريقية التي تضررت من الصراعات بين القوى الغربية على قارتهم.

٢- المنفعة المتبادلة

نشطت العلاقات الصينية – الإفريقية في منتصف التسعينات، خاصة في الجوانب الاقتصادية والتجارية، وذلك لتطور المشروع الاقتصادي الصيني الذي دعمته عودة كل من هونغ كونغ في عام ١٩٩٧م، وماكاو في عام ١٩٩٩م، للسيادة الصينية، والذي وفر احتياطات مالية ضخمة ساعدها على توسيع استثماراتها الخارجية، من جهة، وأيضًا للفراغ الذي تركته الدول الغربية التي وجهت اهتمامها ودعمها التنموي. الذي كان تستفيد منه الدول الإفريقية لدول شرق أوروبا،

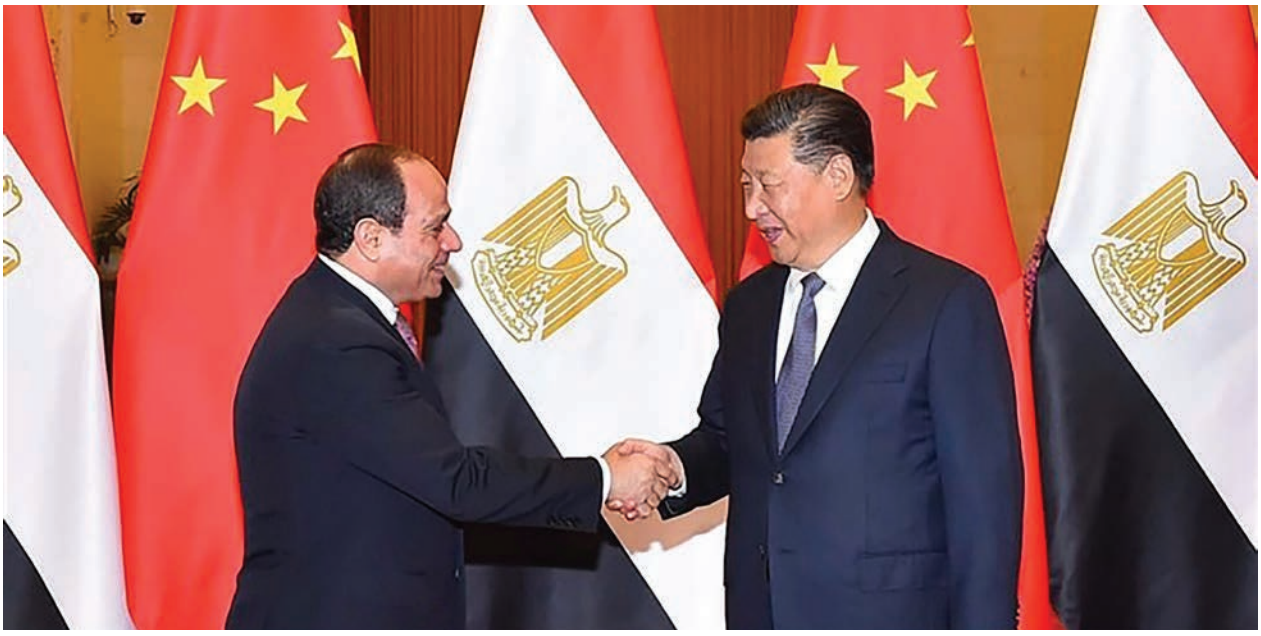

من أجل دمج الأخيرة واستيعابها في النظام الغربي بتوجهاته الرأسمالية الليبرالية، من جهة أخرى، وبالتالي لم تعد الدول الإفريقية قادرة على منافسة دول أوروبا الشرقية في جذب الاستثمارات الغربية نتيجة للفجوة الكبرى بين الإقليمين في البنيات التحتية الجاذبة للاستثمار الخاص وتوفر مناخ الاستقرار السياسي، وعمقت هذه التحولات حالة عزلة وتهميش القارة الإفريقية وزادت هذه الحالة في أعقاب أزمة الديون، وتدهور شروط تبادل التجارة الدولية.

حيث تزامنت هذه التحولات مع التزام عدد من الدول الإفريقية بتنفيذ برامج اقتصادية قاسية فرضتها عليها الدول الغربية في إطار التعاون الاقتصادي وتقديم المساعدات المالية، وبتراجع مسار التعاون الاقتصادي وضمور المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول الغربية، لم تعد برامج الإصلاح قادرة على تحقيق أهدافها مما عرض الحكومات الإفريقية إلى حرج سياسي مع الدول والمؤسسات المالية المانحة.

٣- سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

تعد السياسة الصينية بالالتزام بعدم التدخل في شؤون الدول الإفريقية من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الصين في تحقيق مصالحها الحيوية في القارة، حيث تعاملت الصين مع كافة الأنظمة السياسية بغض النظر عن شرعيتها أو ديمقراطيتها، وفي المقابل وجدت الكثير من الأنظمة والقادة الأفارقة أن هذه السياسة تسمح لهم بالحصول على منافع بدون مشروطية سياسية.

ثانيًا أهداف الاهتمام الصيني بإفريقيا

ترتبط مصالح الصين في إفريقيا بأبعاد متنوعة، سياسية واقتصادية وأمنية وأيديولوجية، إلا أن المصالح السياسية والاقتصادية هي الأبرز بين هذه الأبعاد.

وبينما تحث الصين على "دمقرطة العلاقات الدولية" فإن نجاح ما يسمى بـ نموذج الصين وعلاقاتها مع الدول غير الغربية والدول الإفريقية غير الديمقراطية أصبحت هدفًا مهمًا على الإطلاق للصين، سواء لأهداف السياسة الداخلية أو الخارجية.

١- المصالح السياسية

فمنذ الأيام الأولى لجمهورية الصين الشعبية، كانت المصالح السياسية موضوع ثابت في علاقة بكين مع إفريقيا، وكان الهدف الشامل للصين تاريخيًا هو الحصول على الاعتراف الدبلوماسي من الدول الإفريقية وإقامة العلاقات الرسمية التي تدعم الشرعية السياسية للنظام الشيوعي. وكذلك جدول أعمال السياسة الخارجية للصين دوليًا وخاصة في المحافل متعددة الأطراف بالنظر إلى حجم كتلة التصويت الإفريقية .

وطوال فترة الستينيات وفي إطار مواجهة الصين للقطبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، عمل الدعم الإفريقي لها على تخفيض الضغوط الدولية ومحاولات القوتين العظميين فرض العزلة عليها، ومنذ ذلك الحين تصاعد الانجذاب الصيني لإفريقيا.

وحددت بكين الدول الإفريقية المستقلة حديثا كمجموعة رئيسية متحدة ورأت الصين أن الأرضية المشتركة الطبيعية بينها وبين إفريقيا والشعور بالتعاطف مع إفريقيا هو نتيجة للاشتراك

في تجارب تاريخية مشتركة: فإفريقيا والصين كانوا ضحايا "للاستعمار من قبل الغرب" وواجهوا نفس المهمة الوطنية وهي الاستقلال والتحرير بعد الحرب العالمية الثانية.

علاوة على ذلك، كعضو في المعسكر الاشتراكي، نظرت الصين إلى الموقف المحايد لمعظم الدول الإفريقية ودول بين الكتل الرأسمالية والاشتراكية باعتباره مواتي للمصالح الصينية لأن إفريقيا ستكون ضد خطط الغزو والحرب من الامبريالية. وفي ظل هذه المبادئ أعلن تشو إن لأي رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية (Zhou Enlai) خلال أول لقاء رسمي مع إفريقيا في عام ١٩٥٥م، في مؤتمر باندونج الترابط مع ست دول إفريقية (مصر، وإثيوبيا، غانا وليبيريا وليبيا والسودان)، مع أولوية خاصة لمصر، نظرًا لوجود عبد الناصر بمكانته الإقليمية ونفوذه.

ومع تصاعد الصراع الصيني مع السوفييت خلال الستينيات، أصبحت المنافسة على إفريقيا تحتل مكانة متنامية في جدول أعمال السياسة الخارجية للصين. وبين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤م، زار تشو إن لأي عشر دول إفريقية وأصدر ما عرف بـ "المبادئ الثمانية للمساعدات الاقتصادية والتقنية الخارجية" وصممت هذه المبادئ لإدارة التنافس مع "الإمبرياليين" (الولايات المتحدة) والماركسيين (الاتحاد السوفيتي) لتتوافق مع إفريقيا ودعمها، حيث استخدمت الصين أجندتها للمساعدات كأداة لتحقيق المصالح السياسية الصينية في إفريقيا.

وخلال الثورة الثقافية (١٩٦٦-١٩٧٦م)، وتحت التأثير من الأيديولوجية الثورية الراديكالية، قدمت الصين مساعدات كثيرة لإفريقيا، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية المحلية للصين. وشملت المساعدات إنشاء خطة السكك الحديد بين تنزانيا-زامبيا حيث قدمت الصين قرضًا بـ ٩٨٨ مليون يوان بفائدة صفر، والسكك الحديدية لا تزال واحدة من أكبر مشاريع المساعدات الخارجية المقدمة لإفريقيا. وساهمت مشاريع المساعدات الخارجية في إقامة العلاقات الدبلوماسية بين مجموعة من الدول الإفريقية والصين، فقد أقامت ١٩ بلدًا إفريقية علاقات دبلوماسية مع الصين خلال الثورة الثقافية. شملت غينيا الاستوائية (١٩٧٠)، إثيوبيا (١٩٧٠)، نيجيريا (١٩٧١)، الكاميرون (١٩٧١)، سيراليون (١٩٧١)، رواندا (١٩٧١)، السنغال (١٩٧١)، موريشيوس (١٩٧٢)، توجو (١٩٧٢)، مدغشقر (١٩٧٢)، تشاد (١٩٧٢)، غينيا بيساو (١٩٧٤)، الجابون (١٩٧٤)، النيجر (١٩٧٤)، بتسوانا (١٩٧٥)، موزمبيق (١٩٧٥)، جزر القمر (١٩٧٥) والرأس الأخضر (١٩٧٦)، وسيشيل (١٩٧٦). وبحلول منتصف الثمانينات ساهمت الجهود السياسية والمساعدات لبكين في إقامة روابط دبلوماسية مع ٤٤ دولة إفريقية. ومن بين ٢٥٦,٣٠ مليار تراكمي من المساعدات الخارجية التي قدمتها الصين في نهاية عام ٢٠٠٩ م، كان ٤٥,٧ ٪ من هذه المساعدات إلى إفريقيا.

ومن ناحية ثانية، تعتمد الصين بشدة على الدعم الدبلوماسي والتعاون من الدول الإفريقية في القضايا الرئيسية ولدعم جدول أعمالها السياسي في الساحة الدولية وفي المحافل متعددة الأطراف وخاصة في الأمم المتحدة، فالدول الإفريقية ٥٤ دولة يمثلون ربع أعضاء وأصوات المنظمة الدولية، وظهر هذا التوجه بوضوح خلال مناقشة بعض القضايا، فخلال عام ١٩٧٢م، صوتت ٢٦ دولة إفريقية لصالح استعادة جمهورية الصين الشعبية مقعدها في الأمم المتحدة. ومثلت الأصوات الإفريقية أكثر من ثلث البلدان الذين أيدوا القرار. وفي أعقاب كارثة الميدان السماوي (Tiananmen Square)عام ١٩٨٩م، واجهت بكين عزلة دولية خطيرة وعقوبات غربية. مرة أخرى، قامت ستة بلدان في جنوب إفريقيا (بوتسوانا، ليسوتو، زمبابوي، أنجولا وزامبيا وموزمبيق) بدعوة وزير الخارجية الصيني الأسبق تشيان تشى تشن لزيارتها في أغسطس ١٩٨٩م، وكان أول رئيس لدولة ووزير خارجيتها يزور الصين بعد احتجاجات ساحة تيانامين عام ١٩٨٩م، أيضا من إفريقيا. وتقديرًا لهذا التقارب السياسي الهائل، ردت الصين بالمثل من خلال جعل إفريقيا الوجهة الأولى لوزراء الخارجية الصينية في بداية كل سنة منذ عام ١٩٩١م.

كما اعتمدت الصين على دعم الدول الإفريقية (٥٤) الذين أصبحوا يمثلون أكثر من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لجدول أعمالها السياسي، وفي عام ٢٠٠٨م، وقبل انعقاد دورة الألعاب الأولمبية في بكين، أثيرت قضية إقليم "التبت" في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، واعتمدت الصين على أن تظل الدول الإفريقية صامتة ولا تصدر بيانات تدعم سياسة التبت الصينية.

ومن ناحية ثالثة، ترتبط التطلعات السياسية للصين في علاقاتها مع إفريقيا بمحاولة إنهاء الوجود الدبلوماسي لتايوان في القارة. فبالنسبة لبكين هي مسألة ترتبط بشرعية النظام الحاكم وقبول إفريقيا لسياسة الصين الواحدة وتقبلها بكين بدلا من تايبيه (عاصمة تايوان Taipei) كممثل قانوني وحيد للصين. حاليًا، هناك ثلاث دول إفريقية تحافظ على علاقات دبلوماسية مع تايوان: بوركينا فاسو، سوازيلاند، وساوتومي

إفريقيا ثاني مصدر لواردات الصين النفطية وتحصل الصين على ١,٤ مليون برميل يوميًا من القارة بما يعادل ٢٢ ٪ من إنتاجها

وبرنسيب، وأقامت جامبيا علاقات دبلوماسية مع الصين في ١٩٧٤، وأعادت علاقاتها مع تايوان في عام ١٩٩٥م، ولكن قطعت مثل هذه الروابط في نوفمبر ٢٠١٣م.

وتمكنت الصين تدريجيًا من الفوز في المعركة الدبلوماسية و تراجعت تايوان من إفريقيا. وخلال أعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م، قطعت النيجر، وتشاد وملاوي، على التوالي، علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان لإقامة علاقات رسمية مع الصين. ومنذ عام ٢٠٠٨م، كانت هناك هدنة بحكم الواقع بين بكين وتايوان فتراجعت محاولات الأخيرة للحصول على اعتراف دبلوماسي من الدول الأجنبية.

٢- المصالح الاقتصادية

هناك جدل داخل الصين حول ما إذا كان المصالح السياسية أم المصالح الاقتصادية يجب أن تمثل الأولوية القصوى للصين في استراتيجيتها في إفريقيا. ويحرص المسؤولون الصينيون على التأكيد باستمرار وخلال العقود الستة الماضية، أن أهداف الصين في إفريقيا لم تكن أبدًا للفوائد الاقتصادية، ففي عام ٢٠١١م، صرح رئيس مجلس الدولة الصيني في ذلك الوقت ون جيا باو بفخر أن "الصين قد ساعدت بتفان إفريقيا عندما كانت الصين الأفقر. نحن لم نستغل قطرة نفط واحدة أو نستخرج طن واحد من المعادن من إفريقيا" .

ومع ذلك، فإن الواقع يشهد أن الصين رفعت الاعتبارات الاقتصادية في علاقاتها مع إفريقيا إلى مستوى أعلى بكثير في أجندتها السياسية الداخلية والخارجية منذ بداية الإصلاح والانفتاح منذ عام ١٩٧٩م، وحتى منتصف التسعينيات. وهذا هو النتيجة الفورية لإستراتيجية بكين لتنويع و تعزيز شرعيتها من خلال تسليم التنمية الاقتصادية لعامة السكان.

وفقًا للمحللين الصينيين، فإن ستة عقود من العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل: من ١٩٤٩ إلى ١٩٧٩م، كانت الأنشطة الاقتصادية للصين في إفريقيا في المقام الأول بدافع من أجندة السياسة الصينية وركزت على تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الإفريقية المستقلة لبناء العلاقات الدبلوماسية، لدعم "معاداة الإمبريالية في إفريقيا، والكفاح ضد الاستعمار"، والحصول على دعم لجمهورية الصين الشعبية دوليًا.

ومن بداية الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٩م، حتى منتصف التسعينيات، تحولت السياسة الخارجية الصينية لدعم النمو الاقتصادي المحلي. هذا التحول أدى مباشرة إلى تعديل تدريجي لأولويات الصين في سياستها تجاه إفريقيا من الاهتمام بالامتيازات السياسية إلى "المنفعة المتبادلة للتعاون الاقتصادي"، ومن تقديم المساعدة إلى تشجيع "عقود الخدمات والاستثمار والتجارة".

ومنذ منتصف التسعينيات بدأت نظرية "الانتفاع بالموارد والأسواق المحلية والدولية" تسود العلاقات الاقتصادية الخارجية للصين. وهذا التغيير أدى إلى ازدهار التعاون الاقتصادي الدولي للصين وكان مقدمة لتبنى استراتيجية "الخروج" (Going Out) في عام ١٩٩٦م، من قبل الرئيس جيانج زيمين بعد رحلته إلى ستة بلدان إفريقية ووافق المكتب السياسي على الاستراتيجية في عام ٢٠٠٠ كاستراتيجية وطنية وظلت سارية حتى اليوم. فنجاح الصين في إفريقيا قد عزز قوة البلاد كقوة عالمية عظمى. وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاقتصاد الصيني ١٠٪ على مدى ثلاثة عقود منذ عام ٢٠١٠م، وللحفاظ على هذا الزخم تحتاج الصين إلى مستويات كبيرة من الطاقة بعد أن أصبحت أكبر مستهلك ومنتج للطاقة في العالم.

وتتناسب القدرات الإفريقية تمامًا مع تنفيذ استراتيجية "الخروج" أو "العالمية" الصينية وتزيد من الروابط الصينية الإفريقية وهذا يظهر بشكل أساسي في التجارة بين الصين وإفريقيا. لعدة أسباب، في مقدمتها الاحتياطات الهائلة من الطاقة والمعادن والمواد الخام التي تزخر بها القارة وتلبى مباشرة الحاجة الصينية للحصول على الموارد الطبيعية لتعزيز النمو الاقتصادي المحلي، وتمثل دول القارة الإفريقية ثاني مصدر لواردات الصين من النفط الخام بعد الشرق الأوسط، حيث تحصل الصين على ١,٤ مليون برميل يوميًا من القارة بما يعادل ٢٢٪ من إنتاجها.

وفي أوائل عام ٢٠٠٠م، كانت الصين قد تراكم لديها احتياطي كبير من العملة الأجنبية، كما أدت العلاقات الصينية الجيدة مع الدول الإفريقية خلال العقود السابقة إلى تحول الصين إلى شريك مرغوب فيه في القارة بالمقارنة مع دول أخرى في العالم، فإفريقيا أصبحت الخيار الأفضل بالنسبة لاستراتيجية الخروج الصينية، وفي الوقت نفسه تتطلع الصين أيضًا إلى إفريقيا من أجل السوق المحتمل، فالصناعات التحويلية الصينية تتمتع بميزة فريدة في إنتاج المنسوجات، والالكترونيات وغيرها من المنتجات في مستوى منخفض نسبيا من الأسعار، التي تناسب الطلب في أسواق البلدان الإفريقية الأقل نموًا، فإفريقيا مهمة جدًا في توفير أسواق للصين وخاصة أن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م، كان لها تأثيرها الحاد على الصناعات التصديرية للصين. وعندما تقلص الطلب على السلع الصينية نتيجة ركود الاقتصاديات الغربية، اضطرت الصناعات التصديرية للصين إلى اللجوء إلى أسواق بديلة لملء الفراغ.

علاوة على ذلك، تسعى الصين إلى ترقية اقتصادها الصناعي والتحرك في سلسلة التوريد العالمية، فإفريقيا لديها موارد كبيرة

من العمالة غير المستغلة، بما يجعلها تمثل موقع مثالي للصناعات الصينية كثيفة العمالة عن طريق نقل الصناعات التي تتطلب وظائف ذات المهارات المنخفضة وعمالة كثيفة إلى إفريقيا، تسعى الصين إلى المزيد من كثافة رأس المال، وصناعات عالية التقنية ووظائف لتحسين جودة نموذجها في التنمية.

واعتمدت الصين على منهج متعدد الجوانب في علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا، يتضمن قطاعات التجارة والاستثمار والقروض:

أ. التجارة

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت مصلحة الصين الأولى في إفريقيا تتمثل في ضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية لتعزيز جهود التنمية الصناعية في الصين . كما أثر الطلب على الموارد في حجم التجارة بين الصين وإفريقيا بشكل كبير في العقد الماضي. فقد نمت تجارة الصين مع إفريقيا عشر مرات، وبلغ حجم التجارة بين الصين والدول الإفريقية إلى ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠م؛ وفي عام ٢٠١٤ م، ارتفع الرقم إلى ٢٢٠ مليار دولار. ولكن هذا الحجم شهد تراجعًا خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠١٥ فانخفض إلى ١٤٧,٦ مليار دولار؛ بنسبة ١٨ ٪ لكل عام بعد عام، ولكن في عام ٢٠١٦ م، ارتفع حجم التجارة إلى ١٤٩,٢ دولارًا مليار مما جعل الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا لثمان سنوات متتالية.

فقد زادت التجارة بين الصين وإفريقيا من ٧٦٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٨م، إلى ١٧٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، أي تضاعفت أكثر من ٢٠٠ مرة. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٨م، حققت التجارة الصينية – الإفريقية زيادة بنسبة ٧,١٧٪ على أساس سنوي، لتصل إلى حوالي ٨٢ مليار دولار أمريكي.

والتجارة بين الصين وإفريقيا مدفوعة إلى حد كبير بالاستيراد، فالصين تحصل على النفط في الغالب من نيجيريا وأنجولا وغينيا الاستوائية، غانا، الكاميرون، جمهورية الكونغو، الجابون، أوغندا، جنوب السودان والسودان. وتشتري النحاس والكوبالت والكادميوم، الفيروكروم والبلاتين والكولتان والماس والذهب للأغراض الصناعية من دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا وجنوب إفريقيا وزامبيا وزيمبابوي. ومن أكبر المصدرين الأفارقة للصين جنوب إفريقيا وأنجولا، تليهم جمهورية الكونغو الديمقراطية وموريتانيا والسودان وجنوب السودان، وزامبيا.

وتتبادل الصين السلع مع خمسة عشر دولة إفريقية وتحصل على زيت السمسم والبذور، من إثيوبيا في المقام الأول، وقد ارتفع التصدير إلى الصين. الصين أيضًا تأخذ الجلود الكبيرة والصغيرة من إثيوبيا وأحيانا تحولها محليا إلى أحذية، الصين تزرع الكاسافا والذرة في دول إفريقية مثل زيمبابوي ومدغشقر. وأصبحت الصين مشتر رئيسي للقطن من موزمبيق.

ب. الاستثمار

وأشار تقرير صادر عن البنك الدولي إلى أنّه ومنذ عام ٢٠٠٨م، أصبحت الصين أكبر مستثمر في إفريقيا، وأظهرت المؤشرات أنّها أصبحت أكبر شريك تجاري منذ عام ٢٠٠٩، وتشمل الاستثمارات الصينية جميع القطاعات، وأصبحت محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي الإفريقي.

وحسب وزارة التجارية الصينية، تستثمر بكين سنويا منذ ٢٠١٥م، ما يقارب ١٥ مليار دولار في الدول الإفريقية. ووراء هذه الاستثمارات في الحقيقة هدف واحد، وهو تأمين مشترياتها في مجال الموارد الطبيعية، حيث تستثمر الصين بشكل كبير في منابع النفط في بعض الدول الإفريقية مثل نيجيريا والسودان وأنجولا. فيما شرعت في بناء مصانع تابعة لها على الأراضي الإفريقية (مثل إثيوبيا) بهدف غزو الأسواق الأوروبية والإفريقية المجاورة بمنتجاتها والاستفادة من اليد العاملة الإفريقية الرخيصة جدًا.

وتشير دراسة أجرتها "وكالة ماكنزي الأمريكية" إلى أن قيمة الأرباح المالية المتوقع أن تجنيها الصين من إفريقيا بحلول ٢٠٢٥ ستصل إلى ٤٤٠ مليار دولار، أي بزيادة قدرها ١٤٤٪. وتعد جنوب إفريقيا وإثيوبيا من بين الدول التي تتصدر الطليعة فيما يتعلق بالاستثمارات الصينية، بينما تحتل زامبيا وأنجولا نهاية الترتيب.

وفي أكتوبر ٢٠٠٠م، بادرت الصين إلى إنشاء منتدى التعاون الصيني – الإفريقي (FOCAC) لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية في القطاعين العمومي والخاص، وقد أصبح مؤخرًا يضم في عضويته أكثر من ٤٥ دولة إفريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في إفريقيا، ووضع العلاقات الاقتصادية الصينية – الإفريقية في مسار سريع.

وفي عام ٢٠١٢م، صادق المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين ٢٠١٣ – ٢٠١٥م، تقضي بحصول الدول الإفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين بـ ٢٠ مليارًا من الدولارات لتطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية، لتحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة، وتستثمر حوالي ٣١٠٠ شركة صينية في إفريقيا بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين.

إلى جانب تدريب ٣٠ ألف فرد من الدول الإفريقية في مختلف المجالات، مع فتح الباب لتوفير ١٨ ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة؛ حيث تبني الصين رؤيتها على أساس أن "الغزو الثقافي" هو البديل المضمون ليرى الأفارقة الوجه الحقيقي

حجم التجارة بين الصين والدول الإفريقية قفز من ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٤

للصين صاحبة الحضارة العريقة، وليست القوة الاقتصادية التي جاءت لاستنزاف موارد القارة؛ حيث بدأت بكين منذ ٢٠٠٩م، مشروعًا ضخمًا للمنح الدراسية وصل بمقتضاه عدد الطلبة الأفارقة في الجامعات الصينية إلى حوالي ١٢ ألف طالب يدرسون على نفقة الصين.

ج. القروض والمساعدات

يأتي التمويل الصيني في الغالب في شكل قروض وائتمانات تقدمها البنوك الصينية، وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤م، قدمت البنوك الصينية والمقاولون والحكومة الصينية أكثر من ٨٦ مليار دولار للدول الإفريقية، وكانت أنجولا والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا والسودان في مقدمة الدول المستفيدة من هذه القروض، إلا ان هذه القروض أثارت تساؤلات حول تبعات القروض في البلدان الإفريقية.

ثالثًا - إفريقيا ومبادرة الحزام والطريق

تسعى الصين في إطار مبادرتها العالمية "طريق واحد - حزام واحد" إلى تأكيد تحولها إلى قوة عظمى رئيسية في عالم متعدد الأقطاب، وتبرهن من خلال تنفيذها لهذه المبادرة على ما تتمتع به هذه القوة العظمى من حضارة نسجتها سنوات بعيدة من التاريخ، ولذلك تختلف عن غيرها من الدول مثل الولايات المتحدة التي لا تمتلك حضارة مشابهة للحضارة الصينية.

ولتنفيذ هذه المبادرة تظل الصين تعتمد على تقاربها من الدول الإفريقية، ويعد تأسيس البنية التحتية أحد أولويات التعاون الصيني - الإفريقي في إطار المبادرة وتغطي مجالات، من بينها السكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ وتوليد الطاقة وغيرها.

وعلى الرغم من أن كينيا وإثيوبيا هما الدولتان الإفريقيتان الوحيدتان من بين الثلاثين دولة التي وقعت اتفاقيات اقتصادية وتجارية في منتدى الحزام والطريق (Barf) في بكين في مايو من العام الماضي، فإن الصين تهتم بدخول دول إفريقية أخرى في إطار هذه المبادرة.

وتنفيذ المبادرة يعتمد على إقامة خط السكك الحديدية في كينيا بطول ٢٩٠ ميلاً من العاصمة نيروبي إلى مدينة مومباسا الساحلية. هناك خطط لتمديد تلك الشبكة إلى جنوب السودان وأوغندا ورواندا وبوروندي. وهذا أكبر مشروع للبنية التحتية في كينيا منذ الاستقلال.

وفي غضون ذلك، حصلت إثيوبيا غير الساحلية على خط سكة حديد كهربائي بطول ٤٧٠ ميل من عاصمتها أديس أبابا إلى ميناء جيبوتي. تم افتتاح المشروع الذي تبلغ تكلفته ٢,٥ مليار جنيه استرليني -بتمويل من بنك صيني وبنته شركات صينية -في يناير ٢٠١٨م. كما تم تمويل وبناء النظام الجديد للسكك الحديدية الخفيفة في أديس أبابا من قبل الصين، وتقوم بتشغيله مجموعة شنتشن للمترو. وفي مقابل حصلت جيبوتي على استثمارات كبيرة، وقروض تفضيلية، وخط أنابيب، ومطارين، كما أقامت الصين على آراضيها أول قاعدة عسكرية لها في الخارج.

وفي حين كان شرق إفريقيا هو المحور الرئيسي لمبادرة الحزام والطريق في القارة، تمتد مشاريع البنية التحتية الصينية على طول الطريق إلى أنجولا ونيجيريا، مع الموانئ المخطط لها على طول الساحل من داكار إلى ليبرفيل ولاجوس. كما أشارت بكين إلى دعمها لاقتراح الاتحاد الإفريقي بإنشاء شبكة السكك الحديدية فائقة السرعة في عموم إفريقيا.

رابعًا - تقييم العلاقات الصينية الإفريقية

خلال العقود الثلاثة الأخيرة تمكنت الصين من تدعيم التقارب مع الدول الإفريقية، واعتمدت على ما يطلق عليه "الدبلوماسية الناعمة" وهي أعمق أنواع الدبلوماسية تأثيرًا في العالم، واستفادت من الإخفاقات الغربية في إفريقيا، فتبنت أدوات تبتعد عن القوة الصلبة (القوة المسلحة)، مثل الثقافة، والقيم السياسية والعلاقات الاقتصادية والدبلوماسية التي يمكنها صناعة قوة عظمى كبيرة.

إلا أن الانتقادات باتت تلاحق التواجد الصيني في إفريقيا وتراوحت ما بين ضعف الامتثال بمعايير السلامة والحفاظ على البيئة إلى الممارسات التجارية غير العادلة وانتهاكات القوانين المحلية، فقد اتهمت الشركات الصينية بالإساءة إلى العمال الأفارقة سواء ما يتعلق بالأجور أو ظروف العمل، والحكومة الصينية لديها سلطة ضعيفة على هذه الشركات مما يقوض من الموقف الرسمي للصين الذي يروج للاستثمار الصيني باعتباره مكسبًا للطرفين.

كما أصبح من الواضح أن بكين تتخلى تدريجيًا عن سياستها المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فقد أدى الصراع في جنوب السودان، إلى تغييرات في سياسة الصين. كما زادت بكين من التزامها ببعثات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي للسلام وأقامت أول نقطة عسكرية في الخارج في جيبوتي.

وبحلول مارس ٢٠١٧م، تم إرسال أكثر من ٢٥٠٠ جندي من الجيش والشرطة والخبراء العسكريين إلى ست بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في إفريقيا، أربعة منها في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان. هناك أيضًا وحدات أصغر في ساحل العاج والصحراء الغربية. وتدعم الصين بناء قدرات البلدان الإفريقية في مجالات مثل الدفاع ومكافحة الإرهاب.

وقد ساهم مقتل عناصر من قوات حفظ السلام الصينية في مالي وجنوب السودان، وخطف العمال الصينيين في الكاميرون، وانتشار التهديدات الإرهابية في إفريقيا، في تواجد أمني صيني متزايد. منذ عام ٢٠٠٨ م، دعمت الصين عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن، قبالة الساحل الشمالي الشرقي لإفريقيا، وأقامت الصين أول قاعدة عسكرية دائمة لها في الخارج في جيبوتي في أغسطس ٢٠١٧ م.

كما أن التركيز العام على التوجهات الصينية الاقتصادية الواسعة في إفريقيا يظهر القارة الإفريقية كنقطة مثيرة للانتقاد بالنسبة للصين، كما لا تحتل إفريقيا سوى نسبة ضئيلة من الأنشطة الاقتصادية الخارجية للصين، فالاستثمار والتجارة الصينية مع إفريقيا لا تمثل سوى ٣-٥ ٪ من الاستثمار والتجارة الصينية الدولية، ومن الناحية السياسية فإن القارة الإفريقية تمثل أهمية صغيرة في أجندة السياسة الخارجية الصينية.

وبدلا من النظر إلى إفريقيا باعتبارها أولوية أو تحتل مكانة مميزة في السياسة الخارجية الصينية، ينظر إليها على أنها جزء من تأسيس الاستراتيجية الصينية العالمية الأوسع والتي تسعى الطموحات الصينية لبنائها.

وفي المقابل أشارت استطلاعات الرأي التي أجرتها بعض الهيئات خلال السنوات الأخيرة حول الانطباعات الإفريقية عن التواجد الصيني في إفريقيا، إلى وجود رؤية فريقية جيدة إزاء الصين ودورها في القارة، كما يتجاهل الكثير من القادة الأفارقة الانتقادات التي باتت تلاحق التواجد الصيني في إفريقيا ومن بينها تغاضيهم عن معلومات طرحتها مجلة لوموند في يناير ٢٠١٨ عن وجود ميكروفونات للتجسس الصيني داخل مبنى الاتحاد الإفريقي.

حيث ينظر العديد من القادة الأفارقة إلى الصين باعتبارها حليف مناسب للدول الإفريقية وخاصة في ظل ما تعانيه هذه الدول من مشكلات اقتصادية وأمنية وسياسية، وكذلك مع تغير سياسات الحلفاء التقليديين في القارة الإفريقية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

كما يطرح التواجد الصيني في القارة فرصًا للمساومة مع القوى الغربية، حيث يحمل الصعود الصيني العالمي مخاطر هائلة لهذه القوى، وبالتالي ستتاضل من أجل استمرار النفوذ في القارة الإفريقية.

أما على الجانب العربي، فإن التواجد الصيني في إفريقيا قد يكون مهددًا للمصالح العربية في القارة ويثير بعض التنافس بين الشركات الصينية ونظيرتها من البلدان العربية، مما يدفع إلى تقويض الحضور العربي في بعض دول ومناطق القارة الإفريقية.

إلا أن الصين تحتاج إلى التقارب مع الدول العربية أيضًا، ولا يمكن أن تضحي بمصالحها مع هذه الدول، وهذا يتطلب أن تصمم الصين استراتيجية شاملة للتجارة والتعاون في القارة الإفريقية حيث تفتقد الصين لهذه الاستراتيجية، كما تساهم البيروقراطية الصينية في تقويض السياسة الصينية تجاه إفريقيا، ويمثل الإشراف والإدارة على التوسع السريع للشركات الصينية في إفريقيا تحدي أمام حكومة بكين في ظل الافتقاد إلى تقييم للمخاطر السياسية وغياب استراتيجية تجارية شاملة، وتسوية هذه القضايا ستحدد طبيعة ومحتوى السياسة الصينية المستقبلية.

خاتمة

يمثل صعود الصين المتنامي على الساحة الدولية تحدي كبير أمام القوى الغربية وخاصة أمريكا، وتسعى هذه القوى إلى محاولة الحد من التوسع الصيني الخارجي، وخاصة في الأقاليم التي تتمتع بنفوذ تقليدي فيها مثل القارة الإفريقية، وفي المقابل، لا تسعى القوى الغربية إلى تطوير سياساتها للنفوذ وتحقيق المصالح في إفريقيا بل تصر على الاستمرار في التعبير عن التوجه الاستعماري والاستغلالي لدول القارة وشعوبها، في الوقت الذي تتزايد فيه الضغوط على هذه الدول.

لذلك يبقى الحليف الصيني هو الأنسب للدول الإفريقية فهذا الحليف لا يقدم مساعدات مشروطة، أو يتدخل عسكريًا لتحقيق مصالحه، ولكن يسعى "بهدوء" لتحقيق مصالحه دون المساس بالامتيازات التي تحظى بها الأنظمة السياسية، ودون التطرق إلى ممارسات حقوق الإنسان أو مكافحة الفساد. وعلى الرغم من الانتقادات التي يواجهها التواجد الصيني في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة، لن تستطيع الدول الإفريقية رفض التقارب مع الصين.

وسيكون من الملائم للدول العربية البحث عن أطر للتعاون المشترك مع الصين في القارة الإفريقية، حيث يسمح التنسيق المشترك بين الجانبين بتحقيق المصالح وتدعيم العلاقات الصينية العربية، والصينية الإفريقية.

* خبيرة الشؤون الإفريقية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تمتلك شركة موانئ دبي العالمية ٢٠٠ ميناء حول العالم منها أربعة في الصين

الدور اللوجستي الخليجي في المبادرة: الموانئ الخليجية تحتل مكانة مهمة

تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة من تطوير قطاع اللوجستيات بشكل كبير، بشكل انعكس على تحقيق عائدات اقتصادية مهمة. وهو ما ترافق مع جهود مهمة في تطوير موانئ المنطقة وتطوير المناطق الاقتصادية وتدعيمها. وهي الجهود التي أسفرت عن تحقيق نتائج اقتصادية مهمة حتى الآن ومن المتوقع أن تزداد خلال السنوات القادمة كما حققت دول المنطقة مكانة مهمة فيما يتعلق بالمؤشرات الدولية ذات الصلة. تزداد أهمية الجهود الخليجية في ضوء الاهتمام العالمي بقطاع اللوجستيات، إذ يُعد قطاع اللوجستيات أحد القطاعات الاقتصادية القائدة لدوره في عملية النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وجذب الاستثمارات، وتسهيل التجارة الدولية وغير ذلك. بحيث أسهمت تلك الجهود في وضع دول المنطقة كمحور Hub في حركة التجارة العالمية.

د. خديجة عرفة محمد

ومن أبرز مجالات الاستفادة في هذا الشأن مبادرة "الحزام والطريق" وهي المبادرة التي أعلنتها الصين منذ سنوات وتركز على ربط الصين بآسيا وأوروبا عبر مجموعة من الطرق البرية والبحرية، ورغم أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تقع مباشرة ضمن المسارات المعلنة، إلا أن ما تتمتع به من إمكانيات يؤهلها للقيام بدور مهم في إطار المبادرة خاصة الاستفادة من الموانئ والخدمات اللوجستية في المنطقة.

وسنحاول في هذا المقال استعراض ما يمكن أن تقدمه دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بقطاع اللوجستيات والموانئ في إطار مبادرة الحزام والطريق، وهو ما يتطلب التعرف أولاً على موقع دول مجلس التعاون الخليجي في إطار مبادرة الحزام والطريق، وكذلك واقع قطاع اللوجستيات والموانئ وكذا المناطق الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، ثم ننتقل لمناقشة الخطوات الخليجية في إطار المبادرة، تمهيدًا لمناقشة الجهود المطلوبة لتعظيم استفادة دول مجلس التعاون.

أولاً: دول مجلس التعاون الخليجي في إطار مبادرة الحزام والطريق:

في سبتمبر ٢٠١٣م، أعلن الرئيس الصيني عن مبادرة "الحزام والطريق"، وفي مارس ٢٠١٥م، صدرت وثيقة "الرؤية والتحرك للدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، هذا وتهدف الصين من خلال المبادرة إلى إقامة شبكة من الطرق البرية والبحرية لربطها بمختلف مناطق العالم، حيث تركز المبادرة على البنى التحتية وخاصة الموانئ والطرق، والشبكات الكهربائية، وخطوط الاتصالات، وأنابيب لنقل النفط والغاز. هذا وقد دعت دول العالم للانضمام للمبادرة لما تحققه من فائدة مشتركة من خلال دورها في زيادة التجارة والاستثمارات المشتركة.

هذا وتنقسم المبادرة إلى مسارين إحداهما بري، يشتمل على مجموعة من الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية لربط الصين والدول الآسيوية وأوروبا عبر ثلاثة طرق هي: الجسر البري الأوراسي الجديد، الممر الاقتصادي بين الصين وروسيا ومنغوليا، والممر الاقتصادي بين الصين ووسط وغرب آسيا. أما المسار البحري فيهدف إلى تأمين النقل البحري عبر المحيط الهندي مرورًا بقناة السويس من خلال ربط وتطوير الموانئ الرئيسية على طول الطريق، ويشتمل على ٣ ممرات هي الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، الممر الاقتصادي بين بنجلاديش والصين والهند وميانمار، والممر الاقتصادي بين الصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية.

وبذلك تخلق الصين من خلال المبادرة واقع اقتصادي عالمي جديد حيث كل الطرق تقود إلى بكين.

ورغم أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تقع مباشرة على الطرق المحددة والمسارات المعلنة في إطار مبادرة الحزام والطريق، إلا أنه في ضوء ما تتمتع به المنطقة من إمكانيات مهمة مرتبطة بالأساس بقطاع اللوجستيات والموانئ وكذلك المناطق الاقتصادية، وكذلك في ضوء المصالح المتبادلة بين دول مجلس التعاون والصين وكذا الجهود الأخيرة المبذولة يمكن لدول مجلس التعاون أن تساهم وتستفيد بشكل كبير من مبادرة الحزام والطريق.

يُضاف لذلك أنه من بين الممرات الاقتصادية العاملة حاليًا هناك اثنين يعتبران الخليج كنقطة نهاية لهما وهما:

١- **الممر الاقتصادي بين الصين ووسط وغرب آسيا:** ويغطي هذا الممر الاقتصادي الممر التقليدي لطريق الحرير، حيث يبدأ من شينجيانغ بالصين ليمر بعد ذلك إلى وسط آسيا ثم يمر ليصل إلى الخليج والبحر المتوسط وشبه الجزيرة العربية، ويعبر دول آسيا الوسطى الخمس (كازاخستان، طاجيكستان، تركمنستان، قيرغيزيا، أوزبكستان) إضافة إلى ١٧ دولة ومن بينها إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية. وينتهي هذا الممر في إيران وتركيا ومن خلال إيران يمكن للصين الدخول إلى المراكز اللوجيستية والموانئ المهمة على الخليج، إلا أن إشكالية هذا الممر تتمثل في توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج.

٢- **الممر الاقتصاد بين الصين وباكستان:** والذي يبلغ طوله ٣ آلاف كيلو متر، حيث يبدأ من مدينة قشغر الصينية لينتهي في مدينة جوادر الباكستانية، ويربط الممر بين كل من الحزام الاقتصادي لطريق الحرير في الشمال، وكذلك طريق الحرير البحري في الجنوب. ويشتمل هذا الممر على خطوط سكك حديدية، خطوط أنابيب، كابلات ألياف بصرية. وقد تلقى هذا الممر قروضًا من الصين بلغت ٤٦ بليون دولار. هذا ويُشكل هذا الممر فرصة مهمة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تُشير التقديرات إلى أن مسافة الشحن بين الموانئ الإماراتية ومدينة شينجيانغ الصينية تبلغ ١٥ ألف كم، وفي حال الانتهاء من هذا الممر ستبلغ المسافة ٢٥٠٠ كم، إضافة إلى دوره في نقل مصادر الطاقة إلى الصين ونقل بضائع الأخيرة إلى المنطقة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية تُعد شريكًا رئيسيًا في تطوير المدينة النفطية في ميناء جوادر، حيث تبلغ مساحة المشروع ٨٠ ألف فدان وتستخدم لنقل نفط الخليج إلى الصين عبر الميناء، ومع اكتمال تطوير الميناء سوف يقل الوقت المستغرق لنقل النفط السعودي إلى الصين من ٤٠ يومًا إلى سبعة أيام فقط. هذا وتعد المملكة أول دولة تدخل في إطار الممر كطرف ثالث مع الصين وباكستان، وتستثمر المملكة في الممر بـ ١٠ مليارات دولار.

ثانيًا: الخدمات اللوجستية والموانئ في دول مجلس التعاون الخليجي:

حققت دول الخليج مكانة متميزة خلال السنوات الأخيرة وذلك فيما يتعلق بصناعة اللوجستيات، والتي أصبحت تُشكل أحد القطاعات الاقتصادية المهمة، حيث وجهت دول المنطقة

استثمارات مهمة لهذا القطاع كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث أصبح هناك شركات متخصصة في مجال اللوجستيات وهناك تزايد في عددها، كما شهدت التجارة الإلكترونية نموًا متزايد في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات. هذا وقد ساهمت التكنولوجيا في هذا التقدم في صناعة اللوجستيات في المنطقة.

وفي عام ٢٠١٥م، شكلت صناعة النقل واللوجستيات في دول مجلس التعاون الخليجي ما قيمته ٤٧ بليون دولار وهو ما مثّل ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج مجتمعة، وهي ما زالت نسبة منخفضة مقارنة بإمكانيات المنطقة من ناحية وعند مقارنتها بباقي مناطق العالم المتقدمة في مجال اللوجستيات. هذا ويُشكل قطاع اللوجستيات السعودي الأكبر حيث يُشكل ٤٠٪ من حجم القطاع في مجلس التعاون الخليجي، ووفقًا لوزير النقل السعودي فإن حجم قطاع اللوجستيات في المملكة يبلغ حاليًا ٦٥ مليار ريال، ومن المتوقع أن يصل إلى ٧٠ ريال في ٢٠٢٠. كما أنه بحلول ٢٠٢٠ فمن المتوقع أن ينمو هذا القطاع في دول مجلس التعاون الخليجي ليبلغ ٦٦,٣ بليون دولار.

ووفقًا لمؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، جاءت دول مجلس التعاون الخليجي في المراكز الست الأولى على مستوى العالم العربي، وعلى المستوى العالمي جاءت الإمارات في الترتيب الحادي عشر عالميًا من بين ١٦٠ دولة على مستوى العالم، ليسبقها كل من ألمانيا، السويد، بلجيكا، النمسا، اليابان، هولندا، سنغافورة، الدنمارك، المملكة المتحدة، وفنلندا. كما جاءت قطر في الترتيب ٣٠ عالميًا، ثم سلطنة عُمان في الترتيب ٤٣، وبعدها المملكة العربية السعودية في الترتيب ٥٥ على مستوى العالم ثم كل من البحرين والإمارات. ومن المنطقة جاءت إسرائيل في الترتيب ٣٧ عالميًا أي بعد كل من الإمارات وقطر، كما جاءت تركيا في الترتيب ٤٧ على مستوى العالم. أما إيران فقد جاءت في الترتيب ٦٤ عالميًا أي لم تسبق أي من دول مجلس التعاون الخليجي كما جاءت في الترتيب التالي للكويت مباشرة. وذلك كما يتضح من جدول رقم (١).

كما يلاحظ أن هناك مؤشرات فرعية حققت فيها دول الخليج مكانة متميزة دوليًا ومنها مؤشر التوقيت (الترتيب الرابع عالميًا) والشحن الدولي (الترتيب الخامس عالميًا) بالنسبة للإمارات، وبالنسبة لقطر فمن المؤشرات الفرعية المتميزة عالميًا الشحن الدولي (الترتيب التاسع عالميًا).

وتبرز أهمية الإشارة إلى المؤشرات الفرعية إلى أهمية إنشاء مركز لوجستي موحد يمكن الاستفادة فيه من نقاط القوة لدى كل دولة فيما يتعلق بالخدمات اللوجستية.

وإذا ما نظرنا إلى وضع تلك الدول خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٨ م، وفقًا للمؤشر ذاته، وكما يتضح من شكل رقم (١) يلاحظ أن ترتيب الإمارات تحسن دوليًا بشكل كبير، فبعد أن كانت ٢٧ عالميًا في عام ٢٠١٤ نجحت في أن تصبح في الترتيب ١١ عالميًا في ٢٠١٨. وكذلك قطر والتي انتقلت من الترتيب ٥٥ إلى الترتيب ٣٠ عالميًا بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢م، وكذلك سلطنة عُمان، إلا أنه يلاحظ حدوث تراجع في الترتيب لكل من المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت مقارنة بعام ٢٠١٠.

جدول رقم (١): ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمؤشر الأداء اللوجستي ٢٠١٨

الدولة	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الجمارك		البنية التحتية		الشحن الدولي		الجودة اللوجستية		تعقب واقتفاء الآثار		التوقيت	
			الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر
الإمارات	١١	٣,٩٦	١٥	٣,٦٣	١٠	٤,٠٢	٥	٣,٨٥	١٣	٣,٩٢	١٣	٣,٩٦	٤	٤,٣٨
قطر	٣٠	٣,٤٧	٣٨	٣	٢٧	٣,٣٨	٩	٣,٧٥	٣١	٣,٤٢	٣٠	٣,٥٦	٣٦	٣,٧
عمان	٤٣	٣,٢	٤٤	٢,٨٧	٣٩	٣,١٦	٣٦	٣,٣	٤٩	٣,٠٥	٦٦	٢,٩٧	٢٩	٣,٨
السعودية	٥٥	٣,٠١	٦٦	٢,٦٦	٤٣	٣,١١	٥٦	٢,٩٩	٥٧	٢,٨٦	٤٦	٣,١٧	٦٧	٣,٣
البحرين	٥٩	٢,٩٣	٦٣	٢,٦٧	٦٨	٢,٧٢	٥٥	٣,٠٢	٥٨	٢,٨٦	٦٠	٣,٠١	٦٨	٣,٢٩
الكويت	٦٣	٢,٨٦	٥٦	٢,٧٣	٤٥	٣,٠٢	٩٨	٢,٦٣	٦٧	٢,٨	٩٦	٢,٦٦	٥٩	٣,٣٧

Source: Logistics Performance Index 2018, World Bank. 2018.
https://lpi.worldbank.org/international/global

شكل رقم (١): وضع دول مجلس التعاون الخليجي وفقًا لمؤشر الأداء اللوجستي ٢٠١٠-٢٠١٨

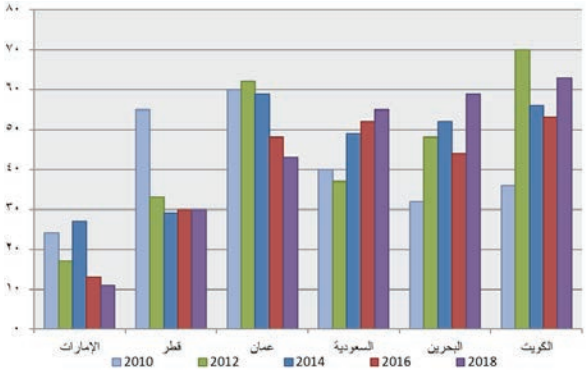

Source: World Bank, Logistics Performance Index 2010, 2012, 2014, 2016 & 2018.
https://lpi.worldbank.org/international/global

ووفقًا لمؤشر اللوجستيات في الأسواق الناشئة The 2018 Agility Emerging Markets Logistics Index والذي صدر في يناير ٢٠١٨م، عن شركة Agility وهي شركة كويتية متخصصة في مجال اللوجستيات، فقد جاءت الإمارات كثالث أفضل مركز لوجستي من بين ٥٠ من الاقتصادات الناشئة بعد كل من الصين والهند. كما جاءت البحرين في الترتيب الخامس، وجاءت سلطنة عُمان في الترتيب السادس، والمملكة العربية السعودية في الترتيب السابع عشر.

وبذلك فمن واقع المؤشرات الدولية يتضح مكانة دول الخليج فيما يتعلق بقطاع اللوجستيات عالميًا، وهو ما يتطلب استمرار الاستثمار في هذا القطاع المهم.

الموانئ الخليجية ومبادرة الحزام والطريق:

أحد الجوانب التي من المهم الإشارة إليها البنية التحتية وتحديدًا الموانئ وذلك لدورها المهم في حركة التجارة العالمية. فخلال السنوات الأخيرة أولت دول المنطقة مزيدًا من الاهتمام بتطوير العديد من الموانئ التي يمكن الاستفادة منها في إطار المبادرة، منها ما تم بالتعاون مع الصين، خاصة أن العديد من الموانئ الخليجية وبسبب موقعها الاستراتيجي تحتل مكانة مهمة في إطار مبادرة الحزام والطريق ويمكنها أن تقوم بدور مهم في المستقبل، وفي مقدمتها ميناء "جبل علي" والذي يُعد مركزًا رئيسيًا بين عدة قارات.

وفي هذا السياق، فقد قامت الصين بضخ استثمارات مهمة في سلطنة عُمان وتحديدًا في "الدقم"، فمنذ عامين تقريبًا بدأت الصين في ضخ استثمارات مهمة في الدقم والتي بلغت نحو ٣ مليار دولار والتي من المتوقع أن تصل إلى ١١ مليار دولار، بهدف إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم وتبلغ مساحتها ١١,٧٢ كم٢، وهو ما يفيد الطرفين فعلى الجانب العماني تُساهم تلك الجهود في جهود سلطنة عُمان في التحول لاقتصاد صناعي، كما أنه يفيد الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق. حيث تقع الدقم بالقرب من الأسواق التصديرية في الخليج. وهو ما يرجع إلى أهمية ميناء الدقم حيث يطل على الساحل الجنوبي الشرقي لسلطنة عمان، وعلى بحر العرب والمحيط الهندي، وهو ما ستستفيد منه الصين في إطار المبادرة.

وفي الوقت الراهن تقوم شركة موانئ دبي العالمية بدور مهم في إطار المبادرة كما أنها يمكن أن تستفيد منها مستقبلا، حيث يوجد لدى الشركة نحو ٢٠٠ ميناء في دول عدة من بينها أربعة في الصين وحدها والعديد من الموانئ في العديد من الدول الآسيوية بشكل يمكنها من الاستفادة من المبادرة بشكل كبير، خاصة أن الشركة شاركت في تطوير مشروع محطة البوابة الشرقية لقورغاس، والتي تقع بالقرب من الحدود الصينية الكازاخية، إذ تعد أحد خطوط السكك الحديدة التي تربط بين الصين وأوروبا. كما تدير الشركة ميناء لندن غيتواي الذي انطلقت منه أول رحلة قطار مباشرة من لندن إلى الصين في إبريل ٢٠١٧م.كما شاركت الشركات الصينية في إنشاء ميناء حمد الجديد في قطر.

وهناك عدد كبير من الموانئ الخليجية التي يمكن أن تُشارك في إطار المبادرة ويوضح جدول رقم (٢) وضع بعض أبرز الموانئ الخليجية وفقًا لمؤشر الموانئ العالمي لعام ٢٠١٧م. حيث لم تصل بعد لمستوى ممتاز في جودة الخدمات المقدمة وهو أمر من المهم التحرك لتحقيقه في السنوات القادمة وبما يتكامل مع جهود تطوير الموانئ.

المناطق الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي:

إضافة إلى ما سبق فهناك العديد من العوامل المؤهلة لدول مجلس التعاون الخليجي للاستفادة من مبادرة الحزام والطريق ومن بينها وجود مناطق اقتصادية متميزة على مستوى المنطقة والمستوى العالمي، وتحظى المناطق الاقتصادية الإماراتية بمكانة متميزة في هذا الشأن.

فوفقًا للتقرير السنوي لمجلة "FDI" التابعة لصحيفة الفايننشال تايمز لعام ٢٠١٨م، والذي يُصنف المناطق الاقتصادية على مستوى العالم ومستوى المناطق ومستوى التخصص في مجالات معينة، وفقًا لعدد من المؤشرات من بينها الحوافز التي يتم تقديمها للمستثمرين، توافر البنية التحتية الملائمة، وكذلك معدلات الزيادة في عدد العاملين بالمنطقة ومساحتها وحجم كل من المشروعات الصغيرة والكبيرة بها.

وفقًا للتقرير فقد جاء "مركز دبي للسلع المتعددة" في الترتيب الأولى على مستوى العالم للعام الرابع على التوالي، كمنطقة

جدول رقم (٢): وضع بعض الموانئ الخليجية وفقًا لمؤشر الموانئ العالمي ٢٠١٧

المؤشر	ميناء جبل علي (الإمارات)	ميناء دبي (الإمارات)	ميناء صحار (سلطنة عمان)	ميناء المنامة (البحرين)	ميناء الأحمدي (الكويت)	ميناء الشعيبة (الكويت)	ميناء رأس تنورة (السعودية)	ميناء الدمام (السعودية)	ميناء الدوحة (قطر)
حجم الميناء	كبير	صغير	صغير	صغير	متوسط	متوسط	متوسط	صغير	صغير
الحد الأقصى لحجم الحاوية	كبير	كبير	-	كبير	متوسط	متوسط	كبير	كبير	متوسط
جودة الخدمات المقدمة في الموانئ	متوسط	جيد	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
الصيانة	صيانة كلية	صيانة كلية	-	لا يوجد	صيانة محدودة	صيانة متوسطة	صيانة محدودة	صيانة متوسطة	-

Source: World Port Index 2017, National Geospatial- intelligence Agency, U. S., 2017.

اقتصادية حرة لتداول السلع. فخلال عام ٢٠١٧م، وحده تم تأسيس نحو ٢٠٠٠ مشروع جديد بالمنطقة، ويبلغ عدد العاملين بها أكثر من ٦١٧٠٠ عامل ونحو ١٤٨٠٥ شركة.

ومن بين أعلى ١٠ مناطق اقتصادية على مستوى العالم كان هناك ٣ مناطق من الإمارات: مركز دبي للسلع المتعددة (الأول)، منطقة الحمرية الحرة(الخامس)، جبل علي (التاسع). ولا يوجد أي مناطق خليجية أو عربية أخرى ضمن المناطق العشر الأوائل عالميًا.

وفيما يتعلق بالمناطق المتخصصة: حصلت منطقة مصدر الحرة في أبوظبي على جائزة أفضل منطقة على مستوى العالم في مجال البحث والتطوير، وحصلت منطقة مصدر الحرة أيضًا على جائزة أفضل منطقة في مجال الطاقة المتجددة، وحصلت منطقة خليفة الصناعية على أفضل جائزة في مجال التشييد، وحصلت منطقة وميناء صحار بسلطنة عُمان على جائزة أفضل منطقة في مجال الأعمال الزراعية.

وفي ضوء الأهمية الكبرى للمناطق الاقتصادية لدورها في جذب الاستثمارات من خلال ما تقدمه من حوافز للمستثمرين ودورها في خلق العديد من فرص العمل وما تقدمه من خدمات لوجستية مهمة، وكذلك دورها في تقليل العوائق في حركة التجارة العالمية، فمن المهم أن تعمل دول المناطق على تحسين تنافسية المناطق الاقتصادية بها على المستوى العالمي وبما يعزز من دورها الاقتصادي المهم.

ثالثًا: الخطوات الخليجية المتخذة في إطار مبادرة الحزام والطريق:

كما أشرنا، ورغم أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تقع مباشرة على أي من الطرق الرئيسية والمسارات المحددة لمبادرة الحزام والطريق، إلا أن دول الخليج تتمتع بالعديد من المقومات التي تجعلها جزءًا محوريًا في إطار المبادرة، تتمثل تلك المقومات في الموقع الاستراتيجي، الموانئ والمناطق الاقتصادية والخدمات اللوجستية، والعلاقات الثنائية المتميزة مع الصين، يُضاف لذلك العلاقات الجيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وباكستان والتي تُعد واحدة من الدول المهمة والمؤثرة في إطار مبادرة الحزام والطريق.

بحيث يمكن للصين الاستفادة من الخدمات اللوجستية والممرات والمناطق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي. خاصة أن دول الخليج تمثل مصدرًا رئيسيًا للنفط بالنسبة للصين، فوفقًا لمركز معلومات الطاقة الأمريكي، فقد جاءت الصين لأول مرة كأكبر مستهلك عالمي للطاقة عام ٢٠١١م، وثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتجاوزتها في عام ٢٠١٣م. ويُعد الشرق الأوسط أكبر مورد للنفط الخام للصين، ففي عام ٢٠١٤م، حصلت الصين على ٣,٢ مليون برميل يوميًا من النفط من الشرق الأوسط وهو ما شكل (٥٢٪) من وارداتها النفطية، وتُعد المملكة العربية السعودية أكبر مورد للنفط للصين.

على الجانب الآخر، يمكن لدول الخليج، وفي إطار جهودها لتطوير قطاع اللوجستيات وتطوير الموانئ الاستفادة من المبادرة بشكل كبير في تحسين وضعها على الخريطة الاقتصادية العالمية. وبالفعل اتخذت دول الخليج خطوات مهمة في إطار المبادرة سواء كانت خطوات تمويلية، أو لوجستية أو إجرائية وإدارية وغير ذلك.

وتُعد كل من عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات من الأعضاء المؤسسين للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. ويُعد الأخير كيانًا متعدد الأطراف أنشأته الصين بهدف دعم مبادرة الحزام والطريق. هذا وقد أعلنت الصين أن رأس مال البنك يبلغ

١٠٠ مليار دولار. وبالفعل تساهم الدول الخليجية في تمويل البنك.

كما تسعى الإمارات إلى أن تتحول إلى مركز تمويل إسلامي قائد في إطار مبادرة الحزام والطريق خاصة أن الإمارات تأتي في الترتيب الثالث عالميًا بعد كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا في التمويل الإسلامي Islamic Finance. كما تُعد دبي واحدة من المراكز المالية العالمية ويمكن أن تعمل كمحور Hub بين آسيا وأوروبا. ويتوافر لدى الإمارات الإطار التشريعي الحاكم للتمويل الإسلامي. كما وقعت الصين اتفاقية تبادل عملة مع العديد من دول الشرق الأوسط من بينها الإمارات العربية المتحدة. كما يوجد الآن عدد من الفروع للبنوك الصينية في الإمارات.

وإضافة إلى الجهود المرتبطة بالتمويل والقطاع المالي، فقد أعلنت موانئ دبي العالمية عن خططها بناء "محطة الحزام والطريق- دبي"، وذلك بالتعاون مع المجموعة الصينية للاستثمار وتشغيل الموانئ البحرية، والتي سيتم إنشاؤها في مدينة "ييوو" الصينية، حيث ستقوم تلك المحطة بخدمات لوجستية متعددة، تشمل التخزين والتجارة الالكترونية، ومعالجة خدمات التدوير والتوزيع. وهي الجهود التي ستعزز من مكانة الإمارات في إطار المبادرة كما ستُسهم في تطوير التجارة والاستثمار بينها وبين الصين.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء موقعها الاستراتيجي المتميز يمكن للإمارات أن تصبح نقطة عبور للسياح الصينيين المتوجهين إلى إفريقيا. وبالتالي من المتوقع أن تحقق السياحة العابرة مكاسب مالية كبيرة للإمارات.

وفي سياق متصل، فقد افتتح سوق أبو ظبي العالمي، أول مكتب تمثيل خارجي له في بكين. وفي يونيو ٢٠١٨م، افتتح مجلس التنمية الاقتصادي للبحرين مكتب تمثيل له في الصين لتسهيل جذب المزيد من الاستثمارات من قبل الشركات الصينية إلى البحرين.

وفي إطار سعي الكويت لأن تكون مركز مالي إقليمي بحلول ٢٠٣٥م، وبما يتوافق مع رؤية الكويت ٢٠٣٥، فهي تقوم حاليًا بالتعاون مع الصين لتطوير مدينة الحرير Silk City كمركز تجاري عالمي، إضافة إلى قيامها بتطوير خمس جزر بالقرب من سواحلها لتحويلهم لمناطق للتجارة الحرة.

حيث تُشارك الشركات الصينية في بناء السكك الحديدية والموانئ والطرق والجسور في هذه المدينة والجزر التابعة لها. كما وقعت الصين والكويت مذكرة تفاهم لإيجاد آلية لتطوير التعاون بين مدينة الحرير والجزر الخمس.

وفي نوفمبر ٢٠١٨م، وقعت مذكرة تفاهم لإقامة علاقات ودية بين مدينة هانغتشو بشرقي الصين ومدينة المنامة عاصمة البحرين، وذلك على هامش منتدى الأعمال التجارية بين الصين والبحرين. وفي إطار السعي القطري لأن تصبح مركزًا في مجال التجارة العالمية اعتمادًا على ميناء حمد ومطار حمد، ليكون مركزًا لنقل البضائع إلى دول العالم، فقد شاركت في إقرار وثيقة المبادئ الإرشادية لتمويل مبادرة الحزام وطريق الحرير، كما صدقت على مبادرة لتسهيل التجارة بين دول المبادرة.

خاتمة

تتمتع دول المنطقة بإمكانيات مهمة تمكنها من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من المبادرة، حيث تتمتع المنطقة بمكانة مهمة في مجال اللوجستيات إضافة إلى وجود مناطق اقتصادية متميزة على المستوى العالمي بشكل يمكنها من الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق. وفي ضوء الخطوات المتخذة من الطرفين الصيني والخليجي، وفي ضوء وجود مصالح متبادلة، فمن المتوقع أن يستفيد الطرفان من كل من تطوير الاستثمارات والتعاون في مجال البنية التحتية وكذلك التعاون في مجال الطاقة.

تعظيم استفادة دول الخليج من هذه المبادرة يتطلب منها أولاً التكامل فيما بينها والصين وخاصة في مجال الطاقة ويشمل ذلك أنابيب الغاز ونقل الطاقة الكهربائية وغير ذلك.

كما أنه حتى الآن لا توجد جهود موحدة لتأسيس "مركز لوجستي في مجلس التعاون الخليجي" يكون مدعومًا ببنية تحتية تربط كل دول المجلس يمكن من خلاله وضع خطة موحدة في مجال الخدمات اللوجستية تقوم على التخصصية. حيث تتنافس دول مجلس التعاون الخليجي في مجال اللوجستيات من أجل نفس العمل. فالاقتراب الحالي يقوم على تقسيم نفس السوق بين الدول. وهو أمر لن يفيد دول الخليج حيث تتفاوت فيما بينها من حيث تميزها في بعض جوانب الخدمات اللوجستية ومن ثم يمكن أن تتكامل مع بعضها لتقديم نفس الخدمة في إطار تكاملي وفقًا لنقاط التميز لكل منها.

وفي هذا السياق يمكن اقتراح إنشاء مجلس للخدمات اللوجستية في إطار مجلس التعاون الخليجي يمكنه إعداد دراسات تفصيلية في هذا الشأن ووضع خطة تكاملية. كما يمكنه إعداد دراسات تفصيلية لاحتياجات السوق العالمي في مجال اللوجستيات وما يمكن لدول الخليج تقديمه في هذا الشأن.

ورغم الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة بصورة منفردة أو بالتعاون مع الصين لتطوير العديد من الموانئ الخليجية، إلا أنه من المهم العمل على مزيد من التطوير لتلك الموانئ خاصة في البعدين الخاص بالصيانة وجودة الخدمات المقدمة. كما أنه من المهم العمل على تحسين تنافسية المناطق الاقتصادية القائمة بدول المنطقة وبما يؤهلها للمنافسة عالميًا ولجذب مزيد من الاستثمارات وتوفير فرص عمل أكبر.

* باحثة مصرية في العلاقات الدولية

٦ طرق برية وأخرى بحرية تمر بـ ٦٨ دولة وباستثمارات ١٥٠ مليار دولار

الحزام والطريق .. جغرافيا سياسية جديدة للعولمة وبناء نظام عالمي منصف

حذرت الاستخبارات الأميركية (سي آي إيه) في ٢٠١٨/٧/٢٠م، خلال منتدى أسبن الأمني في كولورادو من أن الصين تشن حربًا باردة هادئة ضد واشنطن ومصالحها، وتريد أن تحل محل أمريكا في قيادة العالم، ولكن هذه الحرب الباردة لا تشبه الحرب الباردة التي شهدناها بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، لكنها حرب باردة حسب تعريف بكين، وتتهم واشنطن الحكومة الشيوعية الحالية التي تعمل بمهارة وهدوء تحت قيادة شي جينبينغ على عدة جبهات من أجل تقويض أمريكا بطرق تختلف عن الأنشطة الواضحة المعلن عنها التي تقوم بها روسيا.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

كانت آسيا تمثل عام ١٧٥٠م، ثلاثة أخماس سكان العالم، وكانت تدير ثلاثة أخماس الناتج العالمي، وكانت الصين القوة العظمى، انخفضت هذه النسبة عام ١٩٠٠م، بعد الثورة الصناعية في أوربا وأمريكا إلى خمس الناتج العالمي، ويتوقع أن تعود آسيا في عام ٢٠٤٠م، بقيادة الصين والهند إلى حصتها التاريخية، التي تتراوح ما بين ٣٥ - ٤٠٪ من إجمالي الناتج العالمي، الصين بمفردها تمثل نحو ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي مرتفعة من ٣,٧٪ من إجمالي الناتج العالمي، بينما نسبة مساهمة إجمالي الناتج الأمريكي يمثل نحو ٢٤,٤٪ منخفضًا من ٣٠٪ في بداية القرن الجديد، ومن أكثر من نصف إجمالي الناتج العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وكان إنتاج الصين في عام ٢٠٠٠م، تريليون دولار بينما ناتج أمريكا ١٠ تريليونات دولار، وكان الناتج الأمريكي يمثل ٦١٪ من إجمالي مجموعة العشرين عام ٢٠٠٠م، وهي تسيطر على نحو ٩٠٪ من اقتصاد العالم انخفضت المساهمة الأمريكية إلى ٤٢٪ من إجمالي ناتج المجموعة عام ٢٠١٠م.

منذ الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨م، هناك جدلاً واسعًا حول مستقبل القوة الأمريكية على المدى الطويل، خصوصًا وأن واشنطن اكتشفت أن تكاليف الحرب على الإرهاب بلغت ٩٠٠ مليار دولار بجانب إنفاق ٧٠٠ مليار دولار على الدفاع (٤٤٪ من الإنفاق الدولي على الدفاع)، وقد كشفت تحقيقات قامت بها الواشنطن بوست في ٢٠١٠م، عن عالم مواز تمامًا وسري بوجود ما يقرب من ١٢٧١ منظمة حكومية و١٩٣١ شركة خاصة تعمل على البرامج المتعلقة بمكافحة الإرهاب والأمن الداخلي والاستخبارات فيما يقرب من ألف موقع داخل الولايات المتحدة.

وشكل التوجه الجديد للسعودية شرقًا بالانفتاح على الصين الرد الأبرز على قانون جاستا الأمريكي الذي وجه ضربة موجعة للعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، لتجد السعودية ضالتها وفرصتها في العملاق الآسيوي عبر توقيع اتفاقيات ضخمة تخدم خطط السعودية قبل أن تقر رؤية المملكة ٢٠٣٠، انزعجت واشنطن من توقيع السعودية مع الصين لشراء طائرات وينج لونج دون طيار القادرة على حمل صواريخ وقنابل موجهة بالليزر والتي استخدمت ضد الحوثيين في اليمن.

وترى الصين أن السعودية وبقية دول الخليج، هي المنصة الرئيسية التي تسعى بكين من خلالها لتعزيز نفوذها العسكري والسياسي في الشرق الأوسط، وتعتبر العلاقات التكنولوجية العسكرية بين الصين والسعودية قد يكون لها تأثير كبير على الجغرافيا السياسية العالمية وقد تقلق واشنطن التي كانت تستخدم الورقة الإيرانية في زمن أوباما لضرب السعودية.

بداية نهاية نصف ألفية من التفوق الغربي:

ما يزعج أمريكا دخول الصين بجانب السعودية في جيبوتي، حيث أنشأت هناك قاعدة عسكرية بالقرب من القاعدة العسكرية الأمريكية، ومنذ مجيء ترمب صنفت

السعودية تعمق التقارب مع الصين لتنويع قاعدتها الاقتصادية وكسب الموقف السياسي الصيني المهم في التحولات الإقليمية

أمريكا بأنه رمز نهاية القرن الأمريكي وتمكين الصين من تأدية دور قيادي عالمي، وهو اعتراف أتى من خلال تصريح تيريزا ماي الذي قالت في دافوس من أن أمريكا وبريطانيا لن تنتهكا بعد اليوم حرمة الدول ذات السيادة، ولن تعملا على تشكيل العالم، وهذا لا يعني انتهاء قرن من الهيمنة الأميركية فحسب، بل نهاية نصف ألفية من التفوق الغربي.

لذلك نجد أن هناك تزامن بين دعوة الرئيس شي جين بينغ لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، تتزامن مع إطلاق البيت الأبيض في عهد ترمب صفقة القرن بإعلان نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو رفض على وجود الصين الدبلوماسي والجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، لكن السعودية نجحت في إقناع ترمب بالتراجع عن صفقة القرن.

بدأت الصين بنفوذ استراتيجي ففي العامين ٢٠٠٨و٢٠٠٩م، أرسلت بكين سفنًا بحرية إلى المنطقة، وصفت بأكبر بعثة بحرية منذ القرن الخامس عشر، كما بادرت إلى عقد شراكات استراتيجية مع السعودية أكبر شريك للولايات المتحدة، وأقنعت بكين السعودية بالمشاركة في مبادرة حزام واحد طريق واحد وشجعتها على الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

أتى الدور الصيني بعد الإرهاق الذي سيطر على الرأي العام الغربي نتيجة التدخلات والحرب المستمرة لأكثر من عقد من الزمن في الشرق الأوسط وحتى الجمهوريين الذين كانوا يؤيدون هذه التدخلات أعلنوا أنهم لن يعملوا مع ترمب، أي أن هناك تراجع نسبي لسلطة أمريكا وبريطانيا في المنطقة، خصوصًا مع تراجع أمريكا في اعتمادها على نفط المنطقة بعد ثورة النفط الصخري لديها الذي هدأ من روعها.

تلك فرصة السعودية وبقية دول الخليج إلى تنويع شراكاتها الاستراتيجية في عالم بات يتجه بشكل متزايد إلى التعددية القطبية، خصوصًا وأن الصين تؤمن على عكس الولايات المتحدة والغرب في أن شعوب المنطقة يجب أن تمتلك حرية اختيار طريقها نحو التنمية حسب ظروفها الوطنية.

وأعلنت الصين موافقتها ودعمها للتدخل الروسي في سوريا، ورغم أن هناك مخاوف الهند من الطوق الذي يفرضه خيط اللؤلؤ الصيني، فإن السعودية أقامت شراكة استراتيجية مع الهند لتبديد هذا التخوف.

هناك عدد من المتغيرات في جنوب غربي آسيا العقوبات على إيران ونجاح عمران خان زعيم حزب حركة أنصاف في انتخابات الباكستان الذي يريد توطيد العلاقة مع الهند وحل مشكلة كشمير ومفاوضة طالبان وعلاقات موسعة مع الصين خصوصًا وأن طريق الصين الباكستان يمر عبر كشمير إلى ميناء جوادر على خليج عمان، وكان ميناء جوادر معطلا، وكانت تسيطر عليه سلطنة عمان عام ١٧٧٩م، إلى أن أصبح تحت سيطرة الباكستان عام ١٩٥٨م، وهو أقرب إلى الصين من الصين نفسها.

استأجرت الصين هذا الميناء ٤٠ عامًا، واستثمرت فيه ٤,٥ مليار دولار وهو جزء من حزام واحد وطريق واحد، الذي قررت الصين هذا الطريق في عام ٢٠١٣م، وهناك ٦ طرق برية وعدد من الطرق البحرية تمر بـ ٦٨ دولة وباستثمارات تبلغ ١٥٠ مليار دولار، ويمر الطريق البحري عبر ميناء جوادر الباكستاني الذي تحول من حلم إلى حقيقة عام ٢٠١٦م، وهو تخشاه الهند وإيران، وهو ما جعل إيران تحاول ضرب هذا الميناء، فأعطت ميناء تشبهار إلى الهند لتستثمره والذي يبعد عن ميناء جوادر منافسه بـ ١٦٥ كيلو مترًا، أي أن هناك صراعًا إقليميا بامتياز.

الصين تعطي أولوية لاستقرار الشرق الأوسط:

الصين تعطي أولوية للاستقرار في المنطقة أكثر من أمريكا، خصوصًا يعتبر الشرق الأوسط حلبة رئيسية للتنافس بين القوى العظمى، فالصين - التي ليس لها ماض استعماري- تضيف إلى المنطقة عنصرًا جديدًا يمكنه أن يسهم في حل القضايا التي تبدو مستعصية والذي يمكن أن يدق في نعش التدخل الغربي.

السعودية تعمق التقارب مع الصين لتنويع قاعدتها الاقتصادية ولكسب الموقف السياسي الصيني المهم في التحولات الإقليمية، خصوصًا بعدما وجدت في الفترة الماضية استجابة ضعيفة لاحتياجاتها الأمنية والعسكرية في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها، مما يفتح الباب أمام الصين وروسيا لنشر ثقلهما في المنطقة وتنسيق مواقفهما ليس شرطًا ضد الولايات المتحدة ولكن تماشيا مع التحولات العالمية الجديدة.

خصوصًا وأن الصين لا ترغب في أي اصطدام مع امريكا في المنطقة، بل تستفيد من الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث أنها تؤمن أنه لا بديل في ظل الصراع السعودي - الإيراني عن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة للحد من النفوذ الإيراني أو لتأمين الملاحة ووصول الصادرات النفطية آمنة إلى الصين، وتبقى القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج فاعل عسكري مهيمن في

القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج فاعل عسكري مهم وتبقى العلاقات السعودية - الأمريكية خصوصًا في زمن ترمب في أفضل حالاتها

الخليج وستبقى العلاقات السعودية- الأمريكية خصوصًا في زمن ترمب في أفضل حالاتها وعلى الأرجح أن الصين والسعودية والولايات المتحدة يقومون بتوازن ثلاثي القوة في الخليج يصب في خانة مصالحهم المشتركة دون أن يقوم طرف بتهميش الأطراف الأخرى أو إزاحتها من المشهد.

رؤية المملكة ٢٠٣٠ تستقطب اهتمامًا دوليًا متزايدًا، لأنها تؤسس للسعودية الجديدة التي ستعمق دورها وترقيته ضمن مجموعة الـ ٢٠، والولايات المتحدة في عهد ترمب تنظر إلى السعودية على أنها جزءًا جوهريًا ومحوريًا في منطقة الشرق الأوسط والخليج، ودولة مهمة لها دورها الحاسم على المستويين الإقليمي والدولي.

في غضون ذلك بدأت الكويت تتطلع لمشروع مدينة الحرير للتحول إلى وجهة استثمارية عالمية ومن المتوقع أن يستغرق إنشاؤها نحو ٢٥ سنة بتكلفة تقدر بـ ٨٦ مليار دولار، كما وقعت دولة الإمارات شراكة استراتيجية شاملة خصوصًا وأنها تمثل ربع إجمالي حجم التجارة العربية التي بلغت عام ٢٠١٧م، نحو ٥٤,٤ مليار دولار ونحو مليون سائح صيني لدولة الإمارات، وهناك مجلسين تنسيقيين بين الكويت والإمارات من جهة، والسعودية الدولة الخليجية الكبرى من جهة أخرى.

الحزام والطريق استعادة نهضة حضارتين

الحزام والطريق مبادرة تنطوي على إمكانيات غير مسبوقة للنجاح وهي تذكر بزمن نهضة الحضارتين العربية والصينية، لذلك عقد منتدى التعاون العربي الصيني وقفز حجم التبادل التجاري بين الجانبين العربي والصيني من ٣٦,٤ مليار دولار عند تأسيس المنتدى عام ٢٠٠٤م، إلى ١٩١ مليار دولار في عام ٢٠١٧م. تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية ويتطلع الجانبان إلى رفع التبادل التجاري إلى ٦٠٠ مليار دولار خاصة في إطار مبادرة الحزام والطريق التي تحتل الدول العربية مكانة بارزة في إطارها بحكم الموقع الاستراتيجي والإمكانات.

استأجرت الصين هذا الميناء ٤٠ عامًا، واستثمرت فيه ٤,٥ مليار دولار وهو جزء من حزام واحد وطريق واحد، الذي قررت الصين هذا الطريق في عام ٢٠١٣م، وهناك ٦ طرق برية وعدد من الطرق البحرية تمر بـ ٦٨ دولة وباستثمارات تبلغ ١٥٠ مليار دولار، ويمر الطريق البحري عبر ميناء جوادر الباكستاني الذي تحول من حلم إلى حقيقة عام ٢٠١٦م، وهو تخشاه الهند وإيران، وهو ما جعل إيران تحاول ضرب هذا الميناء، فأعطت ميناء تشبهار إلى الهند لتستثمره والذي يبعد عن ميناء جوادر منافسه بـ ١٦٥ كيلو مترًا، أي أن هناك صراعًا إقليميًا بامتياز.

كما أصبحت الصين اليوم الشريك التجاري الأكبر للقارة الإفريقية وافتتحت أولى قواعدها العسكرية في القارة عام ٢٠١٧م، في جيبوتي بمنطقة القرن الإفريقي التي دشنت في يوليو ٢٠١٨م، منطقة تجارة حرة مدعومة من الصين يقال أنها الأكبر في إفريقيا.

تفوقت الصين على أمريكا في مبيعات الأسلحة للقارة الإفريقية، ما جعلها تستضيف أول منتدى صيني – إفريقي دفاعي، بجانب أن الصين تتوسع عسكريًا وأنشأت مواقع عسكرية على جزر في بحر الصين الجنوبي، لذلك قام الرئيس الصيني بزيارة إلى إفريقيا استهلها بالسنغال تلتها راوندي قبيل الاشتراك في قمة مجموعة البريكس للاقتصادات الناشئة في جنوب إفريقيا التي بدأت في ٢٠١٨/٧/٢٥م، وستستكمل الصين اندفاعها نحو القارة السمراء وستنظم مؤتمر التعاون الصيني الإفريقي في سبتمبر ٢٠١٨م، الذي سيجمع تحت مظلته رؤساء عشرات الدول، التي تسلط الضوء على مبادرة طريق الحرير الجديد، الهادفة إلى ربط بكين بإفريقيا وأوروبا وأجزاء أخرى من آسيا عبر شبكة من الموانئ وسكك الحديد ومصانع الطاقة، والمناطق الاقتصادية.

بدأت أمريكا تحذر الدول الإفريقية من الديون الصينية فمثلًا ارتفع الدين العام في دول شبه الصحراء الإفريقية الوسطى من ٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣م، إلى ما يقدر بـ ٥٣٪ في عام ٢٠١٧م، حتى أن نائب المدير المساعد لمركز شرق آسيا التابع للاستخبارات المركزية في منتدى آسبن مايكل كولينز أوضح بأنه يرى ما يحدث يشبه حالة إقليم القرم ولكن في الشرق، في إشارة إلى ضم روسيا شبه جزيرة القرم التابعة لأوكرانيا، رغم أن الولايات المتحدة تحتاج إلى مساعدة الصين في إنهاء المواجهة النووية مع كوريا الشمالية.

لكن كريستوفر راي مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي في ٢٠١٨/٧/١٨م، أوضح أن مكتب التحقيقات الفيدرالي أجرى تحقيقات عن تجسس اقتصادي في الولايات الأمريكية الخمسين واتضح تورط الصين بالأمر، وأن حجم تورطها ونطاقه وأهميته أمر لا يمكن التقليل من شأنه.

نحو العولمة الشاملة في الاقتصادات النامية

يعتبر البعض أن العولمة صاحبها صعود مزدوج للجشع الاقتصادي والاستبداد السياسي بوصفها من أعراض التوعك الحضاري الراهن، وهو إقرار بأوجه القصور المشهودة في النيوليبرالية ولو بشكل جزئي، بل إن المسيرة الشعبية لنصرة المناخ والوظائف والعدالة التي نظمت في واشنطن في ٢٩ أبريل ٢٠١٧م، هي أيضًا عن مخاوف مماثلة إزاء المستقبل.

الصين والسعودية وأمريكا يمثلون توازن القوة في الخليج يدعم مصالحهم دون تهميش طرف للأطراف الأخرى

السعودية طرف أساسي في منتدى الحزام والطريق وهي تسعى لجني ثمار طريق الحرير الجديدة خاصة في الدعم والإسناد مع بريطانيا والمجر وإيطاليا وبولندا وروسيا وإسبانيا وسويسرا وهي مجموعة متميزة من الدول الغربية التي يمكن أن يطلق عليها (أوربا الأخرى) من أجل بناء نظام عالمي منصف ومستدام كما أكد الزعيم الصيني شي جينبينغ على هذا النهج الذي يمثل نمط جديد من العلاقات الدولية من شأنه تفادي نشوب الحروب من خلال الاعتراف بأنه لكل عملاق آسيوي صاعد مصالحه الخاصة والمشروعة خصوصًا بعدما صرح الرئيس الصيني أن على الصين وأمريكا القيام بكل ما في وسعهما لتفادي الوقوع في فخ توسيديدس وهي دراسة أجراها مركز بيلفر للتاريخ التطبيقي ١٦ حالة مماثلة للدول الصاعدة في مواجهة الدول المهيمنة عبر القرون الخمسة الماضية أسفرت عن ١٢ حالة منها عن نشوب حرب حقيقية.

في الأغلب أن الصين سيطبقون مبادئ إرنست ماي الذي بحث في التماثل التاريخي لكل حالة مع سابقاتها وما هي مواطن الاختلافات وكيف يمكن التوصل إلى أدلة تفيد في تقدير الأمور بشكل أقرب للواقع، والصين من الدول التي استوعبت التكنولوجيا والخبرات الغربية المتقدمة، لكن كان يعتقد الغرب أن الصين ستعيش حالة مستمرة من الاعتمادية على الغرب ولم يتوقع أن تصبح قوة صاعدة مذهلة.

استعارت الصين نموذج مارشال الأوروبي الذي كان من الخطط الكبرى لبث النفوذ الأمريكي في القارة الأوروبية وكسر شوكة الاتحاد السوفيتي السابق من خلال استحداث خطط مماثلة منها المصرف الآسيوي للاستثمار في مشاريع البنية التحتية والمشروع التعاوني التنموي المعروف باسم حزام واحد وطريق واحدة ولقد بذلت الولايات المتحدة كل ما في وسعها للحيلولة دون مشاركة الدول الأخرى في المبادرات الصينية.

السعودية محور التقاء بين مشروعين:

السعودية شريكة في المشروعين باعتبارها نقطة ارتكاز ومحور التقاء بين المشروعين وبين القوتين الصاعدة والمهيمنة، حيث روسيا لا تريد عالمًا تقف فيه قوى كبرى ضد أخرى، ولا عالمًا آحادي القطب بل عالمًا متعدد الأقطاب، ولا ترى روسيا أن صيغة تحالف أمريكا والصين ضد روسيا، أو عندما تقف روسيا والصين ضد أمريكا، وما تريده روسيا أن تعمل هذه القوى معًا نظرًا لنفوذها في الشؤون الدولية والاقتصاد العالمي على حل المشكلات الدولية.

رغم ذلك هناك مؤشرات على انتهاء شهر العسل بين واشنطن وبكين عندما أعلن ترامب نفاد فترة الصبر الاستراتيجي حيال بيونغ يانغ التي ترى أمريكا أن الصين لا تقوم بواجبها حيال التهديد النووي الذي تشكله كوريا الشمالية التي تفتح بابًا للأمل في أن تكون هذه اللعبة مربحة للجانبين، لكن أمريكا تخطط لبيع أسلحة لتايوان وفرض عقوبات على مصرف داندونغ الصيني المتهم بتسهيل تبادلات لصالح شركات ضالعة في تطوير الترسانة البالستية لكوريا الشمالية.

ما جعل واشنطن تضع الصين على لائحتها السوداء في تهريب البشر مساوية إياها بسوريا وكوريا الشمالية وفنزويلا التي تتنافى مع قمة فلوريدا بين الرئيسين الصيني والأمريكي، بسبب أن الصين تطالب بمعظم بحر الصين الجنوبي بما يشمل مناطق قريبة من سواحل دول عدة في جنوب شرقي آسيا وهي تسيطر على أرخبيل باراسيل وعدد من الجزر الصغيرة والشعاب المرجانية في أرخبيل سبراتلي حيث بنت جزر اصطناعية قادرة على استقبال قواعد عسكرية وبالفعل أقامت ثلاث قواعد عسكرية في أرخبيل سبراتلي ما جعل بارجة أمريكية تقترب من جزر باراسيل في ٢٠١٧/٧/٢م، وتطالب تايوان وفيتنام بالسيادة عليها في مؤشر جديد إلى التوتر بين البلدين من أجل احتواء طموحات بكين.

هناك تراجع عن فكرة العولمة فالولايات المتحدة تسعى إلى فكرة (أمريكا أولًا)، وروسيا عادت إلى نشيدها الوطني القديم (حفظ الله القيصر)، وفي أوروبا صيحات يمينية متطرفة تكاد تعصف باستقرار أوروبا وهي وثيقة الصلة بالعنصرية الشعبوية التي تصنف الناس وفقًا لانتماءاتهم المتعددة، رغم أن الانتخابات الفرنسية جاءت لطمة لليمين المتطرف.

وفي ٢٣ يونيو ٢٠١٧م، تناول الاتحاد الأوروبي في بروكسل مسألة العولمة الشائكة وسط انقسامات عميقة بين المدافعين عن الأسواق الحرة والداعين إلى مزيد من الحمائية وفي مقدمتهم فرنسا حتى لا يزيد منسوب المشاعر الشعبوية التي أوصلت ترامب إلى الرئاسة وأنتجت بريكست، رغم ذلك لا توجد رؤية لضبط العولمة بشكل أفضل، ويقود ماكرون مقترح يمنح بروكسل مزيدًا من السلطات للسيطرة على الاستثمارات الصينية في الصناعات الأوروبية الرئيسية، وهو يطالب بحمائية عادلة وتجارة حرة وليس السذاجة، لكن جهود معارضي ماكرون نجحت في عرقلة محاولته خصوصًا من قبل السويد وفنلندا والتشيك الذين توجسوا من تدخل فرنسا في السوق المفتوحة.

فيما تلقي الخلافات التجارية بظلالها على الدول السبع الصناعية بخصوص اتفاقية المناخ وحرية التجارة، فإن الصين تضخ ١٥٠ مليار دولار سنويًا في الدول التي انضمت إلى مبادرة الحزام والطريق والتي تمثل ٦٠ ٪ من سكان العالم ونحو ثلث إجمالي الناتج العالمي، وطريق الحرير الممر الاقتصادي الذي يربط غربي الصين ببحر العرب عبر باكستان حجر الزاوية في المشروع بهدف تعزيز الروابط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا عبر السعودية كقوة جذب ما جعل الهند تحتج على هذا المشروع المتعلق بالطريق الذي يعبر قسمًا كبيرًا من كشمير المتنازع عليها بين الباكستان والهند حيث قاطعت الهند القمة مؤكدة معارضتها الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني الذي يبلغ طوله ثلاثة آلاف كيلو متر من أصل ١٢ ألف كيلو مترًا.

في المقابل أصر وزير الاقتصاد الألماني بريجيت زيبريس على أن يكون طريق الحرير ذا اتجاهين وألا يسير حصرًا في منحى الصادرات الصينية، وكذلك أكد ممثل الرئيس الأمريكي بوتينجر استعداد الشركات الأمريكية للمشاركة في المبادرة مشددًا على الشفافية الضرورية في العطاءات، فيما أعربت دول الاتحاد الأوروبي عن تحفظات بشأن خطط بكين الطموحة لإقامة طريق الحرير الجديدة للتجارة الدولية والبنية التحتية بين القارات مطالبة بضمانات من جانب الصين حول التجارة الحرة والحماية البيئية وظروف العمل، لذلك قررت دول الاتحاد عدم التوقيع على بيان مشترك حول التجارة ما لم تلبي الصين مطالبها.

رؤية السعودية ٢٠٣٠ يجعلها قطبًا استثماريًا ضخمًا حيث هناك توقعات باستقطاب تدفقات رأسمالية تراوح بين ٧٠ و١١٠ مليارات دولار خلال الـ ٥ سنوات المقبلة، ومعظم المؤسسات الاستثمارية الدولية على أهبة الاستعداد للاستثمار في القطاعات الاقتصادية في السعودية، لذلك هناك مفاوضات صينية خليجية لإقامة منطقة حرة خصوصًا وأن السعودية أكبر شريك عربي للصين، واستوردت الصين من المنطقة عام ٢٠١٦ نحو ١١٥ مليون طن من البترول.

طريق الحرير العولمة بمواصفات صينية بأهداف اقتصادية وجيوسياسية مزدوجة، وهي تسميها بصياغة مستدامة للعولمة، حيث تريد الصين توسيع نفوذها من خلال دبلوماسية البنية التحتية، وفي نفس الوقت تريد أن تعالج المبادرة المخاوف الاقتصادية المحلية الضاغطة.

تريد الصين السيطرة على آسيا مجددًا وهي تستخدم سياستها الخارجية لتحقيق هذا الهدف، في حين تسيطر الولايات المتحدة على نصف الكرة الأرضية الغربي، تريد الصين السيطرة على النصف الشرقي منه من أجل نقل بعض مصانعها إلى الدول المجاورة تحت لافتة مبادرة الحزام والطريق وبالتالي نقل الطاقة الإنتاجية المحلية الفائضة لعديد من القطاعات الصينية مثل الصلب والإسمنت.

* أستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

تكتل دول البحر الأحمر العربية والأمن الإقليمي العربي

تشكيل قوة مشتركة لدول البحر الأحمر ووجود مركز القيادة الرئيسي في جدة

يبدو أن تكتل الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر بدأ يخرج إلى حيز التنفيذ،وذلك بإطلاق مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز خلال اجتماعه بوزراء الخارجية لتلك الدول بالرياض في ٢٠١٨/١٢/٢٢م، استكمالاً للخطوات المبدئية لاجتماع القاهرة في ٢٠١٧/١٢/١٢م،والذى شمل تلك الدول بالإضافة إلى الدول الإفريقية المشاطئة،حيث تهدف مبادرة الرياض إلى انتشال البحر الأحمر من دوامة الحروب وصراع النفوذ والتواجد الأجنبي ومرتع القراصنة، إلى جسر مهم للتواصل بين الحضارات، وتأسيس قوة إقليمية جديدة لمواجهة التحديات الراهنة والمتصاعدة، وذلك عبر التعاون والتكامل بين الدول العربية. التنسيق مع الدول الإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر، بما يحقق التنمية كما تهدف المبادرة الشاملة وإعادة الاستقرار إلى هذا الإقليم الهام في المجالات الاقتصادية والأمنية والبيئية، مع التصدى لاى تحديات أو عدائيات أو إجراءات سلبية، من أي أطراف محلية أو إقليمية أو دولية.. لتحقيق صالح دول الإقليم، وأيضًا خدمة التجارة الدولية فى مجال النقل البحرى وخاصة النفط،بين منابعه فى الجنوب وأسواقه فى الشمال.

لواء أح دكتور/ محمد عبد الخالق قشقوش

محتويات الدراسة:

الخلفية التاريخية والأهمية الاستراتيجية للدول المشاطئة جغرافيًا وديموجرافيًا -التحديات والتهديدات التي تواجه إقليم البحر الأحمر - استراتيجية مجابهة التحديات والتهديدات - آفاق التعاون الممكنة بين تكتل البحر الأحمر - جسر الملك سلمان بين السعودية ومصر وأثره العسكري والاقتصادي-مقترح تنمية التعاون العسكري العربي لدول التكتل المنتظر.

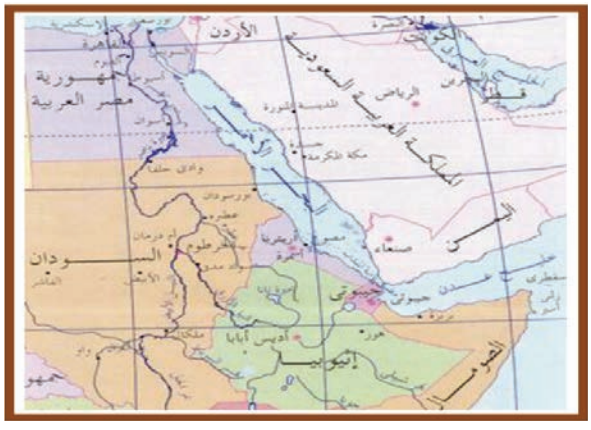

أولاً: الخلفية التاريخية والأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر:

يعتبر البحر الأحمر أحد أهم البحار الداخلية، حيث يقع بين قارتي آسيا شرقًا وإفريقيا غربًا، ثم الاتصال بأوروبا لاحقًا عبر قناة السويس، التى ربطت بينه وبين البحر المتوسط، منذ افتتاحها عام (١٨٦٩م) مما زاد من أهميته الاستراتيجية للتجارة الدولية، حيث وفر وقت الرحلات والتكلفة، بديلا عن رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب القارة الإفريقية. ويعتبر خليج عدن بمثابة امتداد جغرافي للبحر الأحمر، يحده شمالاً جزء من الساحل اليمني الجنوبي، ويحده جنوبًا الساحل الصومالي الشمالي الذي يشكل القرن الإفريقي.

١- أبعاده وأعماقه:

يبلغ طول البحر الأحمر (٢٢٥٠) كم وأقصى عرض (٣٩٨) كم عند دائرة عرض (١٨) شمالاً، وأقل عرض (٢٩-٢٦) كم عند مضيق باب المندب المنقسم إلى جزئين (٣) كم شرقًا وغير صالح للملاحة لقلة العمق، و (٢٦) كم غربًا وصالح للملاحة الدولية في اتجاهين في وقت واحد.. ومتوسط عمق (٤٩٠) م، رغم وجود مناطق وأرصفة ضحلة، وأيضًا مناطق عميقة تصل إلى (٢٢٢١) م، ويغطى مساحة مائية تبلغ (٤٣٨) الف كم مربع، كما يحتوى حوضه على العديد

مبادرة الرياض تنتشل البحر الأحمر من دوامة الحروب وصراع النفوذ ومرتع القراصنة إلى جسر للتواصل بين الحضارات

من الجزر لعل أهمها استراتيجيا (بريم وحنيش في اليمن - فرسان في السعودية - ودهلك في إريتريا - سواكن في السودان- جوبال وشدوان في مصر) وتؤثر تلك الأبعاد والأعماق والجزر، على المجالين الاقتصادي والعسكري كالآتي:

أ- المجال الإقتصادى:

يسمح بمرور كافة أنواع السفن التجارية بما فيها الناقلات العملاقة وفى اتجاهين فى وقت واحد، وتتعدد موانيه التى يمكن أن تقدم الخدمات والتسهيلات البحرية، كما يمكن استغلال بعض الجزر اقتصاديًا وسياحيًا.

ب- المجال العسكري:

تسمح تلك الأبعاد والأعماق باستخدام كافة أنواع السفن الحربية، سواء سفن السطح أو تحت السطح (الغواصات)عدا مناطق محدودة سواء لقلة الأعماق أو انتشار الشعاب المرجانية، كما يمكن إستخدام بعض الجزر الهامة والاستراتيجية، كمراسي وتسهيلات بحرية، وهو ما يوضع في الاعتبار عسكريًا.

ثانيًا: الدول المشاطئة جغرافيًا وديموجرافيًا:

١- جغرافيًا:

يتكون حوض البحر الأحمر من (٩) دول، مرتبة عكس عقارب الساعة.. إفريقيًا: مصر - السودان - إريتريا- جيبوتي- الصومال.. وآسيويًا: اليمن - السعودية - الأردن - إسرائيل.. وكلها دول عربية عدا إريتريا وإسرائيل، مما يفرض تعاون عربي اقتصادي وأمني.

٢- ديموجرافيًا:

يبلغ تعداد سكان الدول السبع العربية (٢٣٢) مليون نسمة- ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي (١,٣) تريليون دولار، ويتوقع البنك الدولي، أن يتجاوز (٦) ترليون دولار بحلول عام (٢٠٥٠م) كما تتوقع الأمم المتحدة، أن يصل عدد سكان الإقليم في هذا التوقيت قرابة (١,٣) مليار نسمة. أي ما يقارب سكان الهند، ويقل قليلاً عن سكان الصين حاليًا !!!!

ثالثًا: التحديات والتهديدات التي تواجه إقليم البحر الأحمر وخليج عدن:

١- التواجد الإيرانى الكثيف فى اليمن:

لدعم الانقلاب الحوثي مذهبيًا بالإضافة إلى الدعم العسكري اللامحدود بكافة نظم التسلح وخاصة الصواريخ الباليستية، والأرض-سطح ضد السفن، مما يهدد أمن وإستقرار الإقليم وخاصة السعودية، وباب المندب، كما يهدد الشريان الملاحي الدولي، ويعيق حركة التجارة والاقتصاد الدوليين.

٢- التواجد الإسرائيلى فى إثيوبيا ثم إريتريا:

حيث بدا عسكريًا منذ التواجد في أرخبيل دهلك الإثيوبي، في أعقاب إغلاق مصر لباب المندب فى وجه الملاحة البحرية من وإلى إسرائيل إبان حرب اكتوبر (١٩٧٣م) وبالتعاون مع اليمن، مما أظهر حاجة إسرائيل إلى تواجد قريب يمكنها من إطالة مدى طيرانها لتغطية باب المندب وخليج عدن، حيث لم تكن تمتلك في ذلك الوقت، الطيران بعيد المدى وعدم توفر تقنية التزود بالوقود فى الجو.

وبإنفصال إريتريا عن إثيوبيا عام (١٩٩٣م) وتحول الأخيرة إلى دولة حبيسة بحريًا، آل كل الشاطىءإلى إريتريا، وظلت إسرائيل متواجدة بدهلك، مع مد جسور التعاون الاقتصادي والعسكري مع كلتا الدولتين.

٣- التواجد التركى فى السودان:

حيث منحت السودان لتركيا في (٢٠١٧/١٢م) حق إدارة جزر (سواكن) للاستثمار السياحي بإحياء التراث العثماني الإسلامي المشترك في المنطقة، ولكن التهديد يكمن فى إمكانية التحول إلى التواجد والاستخدام العسكري التركي، على غرار ما تم فى كل من (شمال العراق - قطر - الصومال - ثم سواكن) وهو ما يشكل حزام استراتيجي للنفوذ التركي العسكري حول شبه الجزيرة العربية وحتى شمال السودان وجنوب مصر.

٤- القرصنة في القرن الإفريقي وخليج عدن:

تزامنت مع تغيرات الربيع العربى منذ (٢٠١١م) حيث تاثر الصومال بذلك، مما أفرز مجموعات من الإرهابيين تتصدى بالعنف لحركة الملاحة الدولية سواء إلى البحر الأحمر أو إلى شرق وجنوب إفريقيا، بهدف السرقة أو الاختطاف للحصول على فدية أو القتل، مما تسبب فى ارتباك حركة الملاحة الدولية، وارتفاع تكلفة التأمين البحري ضد المخاطر بشكل كبير، وبالتالي أثر سلبًا على أمن واستقرار المنطقة والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

٥- بقايا الإرهاب فى شمال سيناء:

بما يهدد المجرى الملاحي لقناة السويس، باستهداف إحدى السفن لإغراقها، سواء لإغلاق الممر، بما يضر بحركة الملاحة الدولية بشكل عام ومصر بشكل خاص.

رابعًا: استراتيجية مجابهة التحديات والتهديدات لإقليم البحر الأحمر:

١- إنهاء التواجد الإيراني الكثيف في اليمن:

وذلك بالعمل على محورين سياسي وعسكري، فعلى المستوى السياسي، يتم محاصرة إيران فى المحافل الدولية لإدانتها، وإثبات ذلك بعرض العديد من الأسلحة الإيرانية ةبقايا الصواريخ البالستية ضد الأراضي السعودية وضد السفن الإماراتية والسعودية.

وعلى المستوى الأمني العسكري، يتم دعم التحالف الداعم للشرعية في اليمن، مع إغلاق منافذ الإمداد البحري الإيراني، ليس فقط من خلال الموانئ المعروفة، بل أيضًا من خلال مراقبة الموانئ والمراسي الصغيرة، وخاصة شرق المكلا وحتى الحدود العمانية، وأيضًا شمال الحديدة وميدى، وحتى الحدود السعودية. مع فرض التفتيش البحري بواسطة التحالف الدولي البحري في خليج عدن، ضد السفن الإيرانية المشتبه فيها، حيث تم ذلك سابقًا ووجدت أسلحة أسفل الحاويات التجارية

٢- تحجيم التواجد الإسرائيلي في أرخبيل دهلك الإيريتري:

هنا تأتي أهمية زيادة التعاون والتقارب لدول الحوض مع إريتريا وخاصة السعودية ومصر والسودان، ودعم خطط تنميتها وعدم ترك ذلك لإسرائيل، مع دراسة إمكانية ضمها كعضو مراقب إلى الجامعة العربية، تمهيدًا لعضويتها الكاملة، أسوة بما تم مع الصومال سابقًا، رغم الأهمية الإريترية النسبية في المقارنة. مع مد جسور التعاون مع إثيوبيا بحذر، كدولة كبيرة وهامة فى القرن الإفريقي الكبير، ومصدر مياه رئيسي لكل من السودان ومصر.

٣- مراقبة التواجد التركي في السودان:

التنسيق مع السودان ليكون التعاون التركي فى جزر سواكن في الإطار الثقافي فقط-كما سبق الإعلان-ولا يتطور إلى أي نوع من التعاون أو التواجد العسكري، مع دعم السودان وخاصة من جانب كل من السعودية ومصر.

٤- محاربة القرصنة في خليج عدن:

إستمرار التعاون الدولي والعربي، وخاصة دول إقليم البحر الأحمر، لمجابهة القرصنة عسكريًا، مع المعاونة الإقتصادية والتنموية للصومال، كأحد روافد القضاء على حركات التطرف والإرهاب ودمجها فى المجتمع.

٥- القضاء على العناصر الإرهابية في اليمن وخاصة القاعدة:

وذلك بالتعاون مع القوات الدولية في القرن الإفريقي، للمعاونة فى إنتشال اليمن من أزمته، حيث يحارب كل من الإنقلابيين وتنظيم القاعدة الذي يستهدف أهدافًا في اليمن والسفن في خليج عدن كما تم ضد المدمرة (كول).

خامسًا: آفاق التعاون الممكنة بين تكتل البحر الأحمر:

يمكن أن يتم في إطار سياسي، واقتصادي، وأمنى عسكري، وبيئي كالآتي:

١- آفاق التعاون السياسي:

يمكن أن يتم تشكيله في إطار شبه إقليمي على غرار مجلس التعاون الخليجي، مع مراعاة الإختلافات الجغرافية والانساق السياسية لدوله، كما يمكن أن تتبعه قوة عسكرية مشكلة من دول التكتل على غرار درع الجزيرة، مع مراعاة الدروس المستفادة من الممارسة لدرع الجزيرة، وأيضًا الاختلافات الجغرافية والاستراتيجية.

٢- آفاق التعاون الاقتصادي:

ويبنى على الميزات النسبية لكل دولة من دول الإقليم، من حيث المواد الخام وخاصة النفط -الصناعة-الأراضي الصالحة للزراعة - مصادر المياه - الثروات البحرية - الأيدي العاملة - مدى التقدم التقني.. الخ، لإمكانية إنشاء تكامل اقتصادي، كما جاء بالبيان الختامي لمؤتمر الرياض الذي نص على ربط اقتصاديات دول إقليم البحر الأحمر بعضها ببعض .. كما سبق وأعلنت السعودية عن إنشاء منطقة إقتصادية بقيمة (٥٠٠) مليار دولار، بين كل من السعودية ومصر والأردن، في إطار الاستثمارات السعودية الجديدة بعيدًا عن النفط. وخاصة في مجال السياحة كما أعلن في (٢٠١٧/١٠م) بدءًا باستغلال بعض الجزر الهامة في البحر الأحمر (٢٢ جزيرة) بما يوفر (٧٠) ألف فرصة عمل و (٢) مليار ريال سعودي.

٣- آفاق التعاون البيئي والسياحي:

تم إدراج البحر الأحمر كمحمية طبيعية دولية، للحفاظ على ثرواته وخاصة الشعاب المرجانية، حيث يحتوي على (٢٠٠) نوع، ويتميز بالخصائص التالية (المصدر الموسوعة الحرة)

أ- من أكثر البحار ملوحة، لزيادة البخر مع محدودية الاستعواض للمياه من المحيط الهندي، وأيضًا من أكثر البحار حرارة، حيث تبلغ (٢٨) درجة شمالا و (٣٤) درجة جنوبًا للمياه السطحية صيفًا، كما أن حركة المد والجزر محدودة وتتناوب بين الشمال والجنوب في حدود (٠.٦- ٢,٩) متر.

ب- البراكين: محدودة جدًا، وآخرها ثورة بركان جبل الطير اليمنى عام (٢٠٠٧م).

ج- الثروات الطبيعية: ثروة سمكية هائلة، وثروات معدنية رسوبية متعددة.

د- السياحة: مقصد سياحي هام وخاصة لبعض السواحل في مصر مثل (شرم الشيخ - الغردقة - مرسى علم. مع إمكانية إنشاء وتطوير مقاصد سياحية جديدة لبعض الجزر مثل فى السعودية، فرسان ومشهورة - وفى السودان، بور سودان وسواكن - وفي اليمن كمران وحنيش) بالإضافة إلى ميناء العقبة الأردني، وجيبوتي، والساحل الشمالي الصومالي.

تكتل البحر الأحمر للدول المشاطئة يعالج الخلل في الإقليم الناتج عن التدخلات الأجنبية وأعمال القرصنة والإرهاب

ويبلغ إجمالي الجزر في البحر الأحمر (١١٥٠) جزيرة، منها (١٣١) جزيرة كبيرة قابلة للتنمية، للسعودية منها (١١٦) جزيرة ومصر (٥) والسودان (٥) واليمن (٤) إريتريا غير العربية (١)..

٤- آفاق التعاون الأمني العسكري لتكتل البحر الأحمر:

لكي نتعرض إلى تلك الآفاق، يجب أن نستعرض التصنيف والترتيب العسكري الدولي والإقليمي، وكذلك القدرات والإمكانيات العسكرية لدول الإقليم سواء العربية أو غير العربية كالآتي:

أ- التصنيف العسكري للدول العربية فى الإقليم: (المصدر، الموقع الكوني للقوى النيرانية):

تتمتع كل من مصر والسعودية بتصنيف متقدم على المستويين الدولي والإقليمي، حيث تحتل مصر الترتيب (١١) على المستوى العالمي والثاني على مستوى الشرق أوسطي - بعد تركيا عضو حلف الاطلنطي والاول عربيًا وإفريقيًا. كما تحتل السعودية المركز (٢٤) عالميًا والثاني عربيًا والخامس شرق أوسطيًا بعد كل من (تركيا - مصر - إسرائيل - وإيران) بينما يحتل كل من الأردن والسودان ترتيب متوسط عالميًا ومتقدم عربيًا.. ويؤثر الموقف المتردي والانقسام في اليمن على عدم وضوح الترتيب العسكري، كما كان قبل الانقسام، يحتل ترتيب متوسط عالميًا ومتقدم عربيًا.. ويبقى كل من جيبوتى والصومال في ترتيب

التهديد التركي يكمن بتحويل التواجد في سواكن السودانية من السياحي والتراثي إلى العسكري على غرار شمال العراق وقطر والصومال

متأخر عالميًا وعربيًا. فجيبوتى دولة صغيرة ومحدودة القوة البشرية، بينما يعاني الصومال - كاليمن- من الانقسام والإرهاب والحرب الأهلية.

ب- التصنيف العسكري للدول غير العربية في الإقليم:

(١) إسرائيل: ذات إطلالة محدودة على شمال خليج العقبة بميناء إيلات، وفى التصنيف العسكري تحتل الترتيب (١٥) عالميًا والثالث شرق أوسطيًا بعد كل من تركيا ومصر.

(٢) إريتريا: ذات إطلالة كبيرة على جنوب غرب البحر الأحمر وميناء هام مصوع، وذات تصنيف عسكري متأخر دوليًا وإقليميًا، بعد الإنهاك في حروب مع إثيوبيا في أعقاب الانفصال.

- الإمكانيات العسكرية العربية لدول البحر الأحمر (المصدر السابق):

وهي الإمكانيات العسكرية العامة والخاصة التى يمكن أن تساهم في تأمين إقليم البحر الأحمر ضد أي عدائيات عسكرية أو إرهابية، لتحقيق تأمين الحوض المائي والشواطىء والجزر الهامة، وبما يؤمن خطوط التجارة الدولية، بما في ذلك المضايق والممرات الاستراتيجية مثل باب المندب جنوبًا، وقناة السويس وتيران شمالاً.

أ- القوات البحرية:

وتعتبر العنصر الرئيسي للتأمين البحري بالتعاون مع القوات الجوية.. وتمتلك كل الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر، قوات بحرية.. وتصنف مصر -السادس عالميًا- والسعودية بالقوى البحرية المؤثرة، فكلاهما يمتلك القدرات البحرية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، عدا عدم امتلاك السعودية للغواصات.. وتمتلك مصر غواصات ألمانية متطورة، وتنفرد في إقليم الشرق الأوسط بامتلاك حاملات المروحيات (مسترال) وهى قادرة على حمل قوة قتالية متكاملة للعمل لفترات ممتدة، وعلى آماد وأعماق بعيدة.مع إمكانية المناورة والدعم من أسطول الشمال في المتوسط عبر قناة السويس..

ويتوفر في الإقليم العديد من الموانئ المؤهلة عسكريا، والمراسي القابلة للتأهيل لتقديم الدعم والتسهيلات البحرية. ففي مصر، (السويس - الغردقة - الزعفرانة - شرم الشيخ - مرسى علم - رأس بنياس. وفي السعودية، ضبا- جدة - فرسان.. وفي اليمن، الحديدة - المخا. وجيبوتي. وفي الصومال، بربرة. وفي الأردن، العقبة)..

كما تمتلك الدول غير العربية على البحر الأحمر موانئ مؤهلة فتمتلك إسرائيل، إيلات. وإيريتريا، مصوع.

ب- القوات الجوية والدفاع الجوي:

وهي تحت قيادة موحدة طبقًا للمدرسة الغربية، في كل من (السعودية - الأردن - جيبوتي)، وتحت قيادتين منفصلتين، طبقًا للمدرسة الشرقية، في كل من (مصر - السودان - اليمن - الصومال).

القوات الجوية:

(١) تمتلك كل من السعودية ومصر قوات جوية متفوقة كمًا ونوعًا، حيث تملك السعودية طائرات (ف١٥- ف١٦) وتمتلك مصر (ف١٦- رافال- ميج٢٩) بالإضافة إلى المروحيات المسلحة لدى الطرفين من طراز (اباتشي- بلاك هوك- كى ٥٢ مع المسترال).

(٢) تمتلك الأردن عددًا أقل لنفس النوعيات المتطورة (ف١٦- ومروحيات مسلحة).

(٣) يتبع السودان المدرسة الشرقية الروسية ويمتلك طائرات متوسطة وحديثة من طرازات(ميج - سوخوي).

(٤) يصعب إدخال اليمن فى المعادلة حاليًا لظروف الإنقسام والحرب الأهلية، وإن كان يمتلك طائرات متوسطة الحداثة من كلتا المدرستين الشرقية والغربية.

(٥) تصنف القوات الجوية في كل من جيبوتى والصومال بالمحدودة أو الرمزية، حيث تعتمد جيبوتي على القواعد العسكرية الأجنبية المستأجرة على أراضيها وخاصة (الأمريكية - الفرنسية - الصينية). ويعاني الصومال -كما سبق- والمتبقي طائرات شرقية محدودة ومتقادمة.

قوات الدفاع الجوي:

تمتلك كل من مصر والسعودية قوات دفاع جوي متطورة، سواء من الأرض أو من فوق أسطح السفن الكبيرة، وبدرجات أقل لباقي الدول العربية في تكتل دول البحر الأحمر، وتمتلك السعودية المضادات الصاروخية الباليستية والطوافة (باتريوت - ثاد - وتم استخدامها بكفاءة ضد الصواريخ الإيرانية التى يطلقها الحوثيون من شمال اليمن على جنوب السعودية) ووقوع المملكة تحت مظلة القبة الحديدية الأمريكية والجاري استكمالها في الخليج.

ج- القوات البرية:

تمتلك كل دول الإقليم العربية، قوات برية، وإن كان تصنيف التفوق الكمي والتسليحي يتدرج تنازليا (بدءًا بمصر - السعودية - السودان - الأردن - جيبوتي.. مع الاستبعاد المؤقت لكل من اليمن والصومال) مع إمكانية مصر للعمل البرى أو مشاة الأسطول من خلال حاملات المروحيات (مسترال).

أمريكا لا تريد تعريفًا للإرهاب وتحصره في الواقع الذي تريده فكل من يعادي أمريكا أو حلفاءها فهو إرهابي سواء كان فردًا أو تنظيمًا أو دولة

د- القوات الخاصة:

تمتلك كل دول الإقليم العربية، قوات خاصة، من (المظليين - الصاعقة - المغاوير - القوات الخاصة البحرية والضفادع البشرية) كما يمتلك البعض قوات خاصة من الشرطة المدنية التي تستخدم في محاربة الإرهاب بالتعاون مع القوات المسلحة.

٦- الإمكانيات العسكرية للدول غير العربية لحوض البحر الأحمر:

أ- إسرائيل: تمتلك إمكانيات عسكرية متطورة فى كافة المجالات، مع محدودية القوة البحرية فى إيلات، والتى يمكن دعمها من أسطولها فى البحر المتوسط، كما تقع إسرائيل تحت مظلة القبة الحديدية الأمريكية العاملة فى المنطقة، بنظم تسلح أمريكية (باتريوت - ثاد) وأخرى إسرائيلية (أرو - حيتس) لتغطية كافة الارتفاعات العالية والمتوسطة والمنخفضة، للإنزار والإعتراض المبكرين.

ب- إريتريا: قوات محدودة، ومنهكة بعد الانفصال والحرب مع إثيوبيا، ولكنها تلقى دعم تسليحي وتدريبي جيد من إسرائيل التي تعتبر نفسها حليفًا للطرفين.

سادسًا: جسر الملك سلمان بين السعودية ومصر وأثره العسكري والاقتصادي:

من المنتظر ان يبدأ إنشاؤه قبل (٢٠٢٠م) للربط البري بين تبوك وشرم الشيخ، بطول (٧ - ١٠) كم حسب الاختيار المرجح ضمن ثلاثة مسارات، وبتكلفة (٤ - ٥) مليارات دولار، ويحقق المزايا الآتية:

١- **عسكريًا:** سهولة النقل البري والمناورة بين كل من السعودية والأردن من جهة ومصر من جهة أخرى، بقوات كبيرة في وقت أقل، مقارنة بالنقل الجوي السريع ولكن بطاقة محدودة للافراد والمعدات الخفيفة فقط، وكذلك النقل البحري الذي يحتاج لإعادة التحميل والتفريغ لأكثر من مرة.

٢- **إقتصاديًا:** سيسهل حركة النقل والتجارة بين الجناحين العربيين الآسيوي والإفريقي، بزيادة طاقة النقل وقلة الزمن، من خلال السيارات وقطار البضائع، وينتظر أن يبلغ حجم التبادل التجارى للجسر (٢٠٠) مليار دولار سنويًا.

سابعًا: مقترح تنمية التعاون العسكري العربي لدول تكتل البحر الأحمرالمنتظر:

١- عقد مؤتمر على مستوى الملوك والرؤساء لإقرار هيكل واستراتيجية الاتفاق وأسلوب تنفيذه، يعقبه مؤتمر على مستوى رؤساء الأركان لوضع الخطط التفصيلية للتنفيذ، ثم عرضها على مؤتمر الملوك والرؤساء لإقرارها وتوفير مطالبها ووضعها موضع التنفيذ.

٢- يحدد حجم ونوع القوات المسلحة من كل دولة من دول التكتل.

٣- تحديد مركز القيادة الرئيسي ويقترح أن يكون فى جدة كمكان متوسط، على أن تكون مراكز القيادة التبادلية فى كل من (مصر - السودان -اليمن لاحقًا) لوقوعهم على الحوض الرئيسي للبحر الأحمر.

٤- تنفيذ العديد من التدريبات المشتركة للقوات المزمع إشتراكها، وذلك لتوحيد المفهوم - أساليب وتكتيكات القتال - التخاطب والتعارف - تبادل الخبرات - مع تمثيل جانب العدو المتوقع باستخدام المحاكاة الواقعية.

٥-إعداد مسرح العمليات المحتمل برًا وبحرًا وجوًا، مع العناية بالمضايق الاستراتيجية، وكذلك الأهداف الحيوية مثل المدن والأهداف الاقتصادية.

٦- التنسيق والتعاون المستمر في المجال المعلوماتي والاستخباراتي.

٧ - مراجعة وتقييم الأداء والمواقف التدريبية والعملياتية أولاً بأول وكذلك الدروس المستفادة بواسطة مجلس رؤساء الأركان، وعرضه على مجلس الملوك والرؤساء للإحاطة والتصديق على ما يستجد من مطالب دعم عسكري أو مادي.

خاتمة:

إن إخراج تكتل البحر الأحمر للدول العربية المشاطئة، إلى حيز الوجود، وطبقًا لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، يمكن أن يعالج الخلل في هذا الإقليم، الناتج عن التدخلات الأجنبية وخاصة الإيرانية والإسرائيلية والتركية، بالإضافة لأعمال القرصنة والإرهاب، بما يهدد أحد أهم طرق التجارة الدولية بين الجنوب والشمال وخاصة النفط، كما يهدد أمن دوله المشاطئة، مما يستدعي التكامل والتنسيق، ليس الأمني فقط، بل السياسي والاقتصادي والبيئي، من أجل الاستقرار والتنمية الشاملة، وتحقيق الأمن الوطني فى هذا الإقليم، ضمن الأمن القومي العربي الشامل.

* أستاذ الأمن القومي الزائر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا - مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

خمسة أخطاء أضعفت الكونغرس الجمهوري وهوت بشعبيته

الانتخابات النصفية في أمريكا وانعكاساتها على الشرق الأوسط

جرت في السادس من ٢٠١٨م، الانتخابات العامة النصفية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتسمى بالانتخابات النصفية لأنها تأتي في منتصف الدورة الرئاسية، أي بعد سنتين من انتخابات الرئاسة ويتم في هذه الدورة التصويت على جميع أعضاء مجلس النواب (الكونغرس) البالغ عددهم ٤٣٥ عضوًا لدورة انتخابية مدتها سنتين، وثلث أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم مائة عضو أي حوالي ٣٣ عضوًا لدورة انتخابية مدتها ست سنوات، بالإضافة إلى عدد من حكام الولايات والمجالس المحلية والقضاة. وينحصر دور الكونغرس بمجلسيه بإصدار التشريعات ومن أهمها الموازنة السنوية بالإضافة إلى متابعة ومراجعة عمل الحكومة. هذه الانتخابات جاءت في فترة مفصلية عالميًا وداخليًا أصبغتها أهمية كبيرة فاقت مثيلاتها بسبب انعكاساتها المحتملة على العديد من القضايا المحلية والعالمية والإقليمية، لذلك كان ولابد من متابعة نستعرض فيها خلفية هذه الانتخابات وأهميتها وأبرز نتائجها مع استعراض لبعض آثارها المحتملة على المنطقة وقضاياها العالقة.

د. غانم علوان الجميلي

أهمية الانتخابات العامة في الولايات المتحدة

جميع الانتخابات العامة في أمريكا مهمة بسبب النتائج الكبيرة التي تترتب عليها داخليًا وعالميًا والتي من أهمها تشكيلة الكونغرس بمجلسيه وكذلك لاعتبارها تصويتًا إما مباشر إذا جاءت في دورة رئاسية ينتخب فيها الرئيس، أو غير مباشر وتكون بمثابة فرصة للمواطن الأمريكي لإبداء موقفه من سياسات ومواقف الرئيس. لكن انتخابات ٢٠١٨م، اكتسبت أهمية بالغة لأنها جاءت بعد سنتين من انتخاب الرئيس دونالد ترامب الذي وصل إلى الرئاسة عن طريق انتخابات شهدت انقسامًا مجتمعيًا حادًا بين مكوناته المختلفة ركب الرئيس موجته ليصل إلى البيت الأبيض، لكن وعلى الرغم من ذلك فقد عاش الرئيس عامين من الهدوء السياسي كانتا بمثابة شهر عسل سياسي طويل سببه السيطرة الكاملة للحزب الجمهوري الذي يمثله الرئيس على البيت الأبيض، ومجلسي النواب والشيوخ بالإضافة إلى أن ترشيح الرئيس لعضوين من أصل تسعة أعضاء يشكلون المحكمة العليا التي هي بمثابة صمام الأمان من خلال قراراتها حول دستورية القوانين والسياسات التي تتخذها الحكومة والكونغرس. من المعلوم أن مجلس النواب كان تحت سيطرة الحزب الجمهوري الذي كان يمتلك ٢٣٥ مقعدًا، مقابل ١٩٣ للديموقراطيين مع وجود سبعة مقاعد شاغرة، أما في مجلس الشيوخ فكان الانقسام ٥١ للجمهوريين مقابل ٤٩ للديمقراطيين. وبغض النظر عن نسبة المقاعد فإن الحزب الذي يمتلك الأغلبية هو الذي يسير أمور المجلس من خلال اختياره لرئيس مجلس النواب (House Speaker) كما وأنه يستحوذ على رئاسة اللجان الفرعية التي تعمل بمثابة مطبخ التشريعات وتتم من خلالها متابعة عمل الحكومة حسب تخصص اللجان والتي من أهمها العلاقات الخارجية والدفاع والاستخبارات والقانونية وغيرها.

كانت نتيجة سيطرة الحزب الجمهوري على مجلسي النواب والشيوخ منح الرئيس ترامب صك غفران تغاضى بموجبه عن جميع الأخطاء والمشكلات التي وقعت فيها إدارته، ليس ذلك فحسب بل تصدى لكل محاولات النقد أو المحاسبة للحكومة أو الرئيس، مع أن هذه المتابعة تعتبر المهمة الأساسية للكونغرس التي كفلها له الدستور. كما أن الكونغرس الجمهوري ساعد الرئيس في تحقيق أهم الإنجازات التي حققها في النصف الأول من ولايته ألا وهي تمرير قانون الضرائب الجديد وتعيين عضوين في المحكمة العليا بالإضافة إلى العديد من القضاة الجدد من المحافظين

وإلغاء قانون أوباما للتأمين الصحي، مع أن الكونغرس والرئيس فشلوا في تقديم البديل لذلك القانون، وكانت جميع القارات تمر على أساس التصويت الحزبي باستثناءات محدودة جدًا.

أهم المآخذ على الكونغرس الماضي

يلقي العديد من المراقبين والمتابعين باللائمة على الكونغرس الماضي بالتقصير في لعب دوره الرقابي على الحكومة، الأمر الذي جعل شعبيته تتدنى لأدنى مستوياتها في أذهان الناخب الأمريكي، ولعل من أهم المآخذ ما يلي:

١. التخندق الحزبي وعدم مد اليد للطرف الآخر ومحاولة الوصول إلى تفاهمات عابرة للمصالح الحزبية، حيث شهدت الدورة الماضية ارتفاعًا حادًا في التعصب للمواقف الحزبية، العليا بريت كافانو وما رافق ذلك من تراشق واتهامات بين طرفي الصراع وكان ذلك قبل حوالي شهر من الانتخابات العامة.

٢. إلغاء قانون التأمين الصحي الشامل الذي وضعه الرئيس السابق أوباما الذي سعى إلى توفير الضمان الصحي لجميع المواطنين، والذي جعل الرئيس ترامب يعد بإلغاء القانون وإبداله بقانون آخر من أهم وعوده الانتخابية، لكن الكونغرس الذي نجح في التصويت على إلغاء القانون فشل في تمرير أي تشريع بديل، الأمر الذي أحدث تحولًا كبيرًا في موقف الناخبين ودفع بهم إلى التصويت لصالح الديموقراطيين، وقد أشارت استطلاعات الرأي إلى أن ٤٠٪ من الناخبين كان الموقف من التأمين الصحي هو قضيتهم الأولى في الانتخاب.

٣. لفشل في القيام بتحقيق جدي وحيادي في محاولة روسيا التأثير في الانتخابات الرئاسية على الرغم من تأكيد جميع المؤسسات الأمنية الأمريكية بأن روسيا حاولت التأثير في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦م، إلا أن الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب وقفت أمام دعوة الديموقراطيين للتحقيق، والحق يقال بأن الحال في مجلس الشيوخ كان مختلفًا حيث قامت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بتحقيق حيادي في القضية، لكن الأمر في مجلس النواب ما لبث أن تحول إلى حالة أقرب ما تكون إلى المهزلة منها إلى التحقيق، وكان ذلك حماية للرئيس الذي كان ينظر إلى أي محاولة للتحقيق على أنها محاولة للطعن في شرعية انتخابه.

٤. عدم الجدية في محاسبة العديد من المسؤولين الذين اتهموا بقضايا فساد أو سوء استخدام السلطة مثل رئيس وكالة حماية البيئة السابق، ووزيرة التربية وغيرهما من كبار المسؤولين. بالإضافة إلى عجز الكونغرس عن التحقيق في شبهات كانت وماتزال تحوم حول الرئيس والدائرة المقربة منه وخصوصًا زوج ابنته ومستشاره الخاص جاريد كوشنر بشأن العديد من قضايا تضارب المصالح في تعاملاتهم الداخلية والخارجية. هذه التهم وإن كانت تختلف في درجات المصداقية، كان ولابد على الكونغرس أن يقوم بدوره الدستوري في التحقيق الحيادي والمهني وتقديم الحقائق أمام الرأي العام.

٥. تقصير الكونغرس في متابعة العديد من القرارات المهمة التي اتخذها الرئيس الأمريكي ومن أهمها الانسحاب من اتفاق باريس المناخي، والانسحاب من اتفاقية التجارة للمحيط الهادي، واتفاقية شمال أمريكا لحرية التجارة (نافتا)، وكذلك الدخول في صراعات اقتصادية وفرض رسوم جمركية على البضائع مع العديد من الدول في مقدمتها الصين والاتحاد الأوربي ودول شمال أمريكا. هذه القرارات المحورية مرت من دون متابعة جادة من قبل الكونغرس، ذلك أن بعضها على سبيل المثال كانت له آثار سلبية على المزارعين والمصدرين الأمريكان بسبب الضرائب المعاكسة.

أهم النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات

شهدت الانتخابات مشاركة قياسية من الناخبين مقارنة بمثيلاتها من الانتخابات النصفية حيث أشارت بعض الأرقام إلى أن نسبة المشاركة هي الأعلى في الانتخابات النصفية في مدة تزيد على مائة سنة، وكانت النتيجة بمثابة هزيمة مدوية للحزب الجمهوري والرئيس ترامب. ولعل من أهم النتائج ما يلي:

١. فوز الحزب الديمقراطي بأغلبية أعضاء مجلس النواب، مقتنصًا ٣٧ مقعدًا من الحزب الجمهوري، محققًا بذلك انتصارًا ساحقًا يعتبر الأكبر بالنسبة للحزب الديموقراطي وهو يفوق أي نسبة حصل عليها منذ الانتخابات التي تبعت فضيحة ووترغيت التي أطاحت بالرئيس الجمهوري رتشارد نيكسون في السبعينات من القرن الماضي.

٢. زاد الحزب الجمهوري من حضوره في مجلس الشيوخ، ربما بمقعدين، على الرغم من أن الديمقراطيين فازوا بمقعد عضو الحزب الجمهوري المتقاعد في ولاية أريزونا. لاتزال نتائج مقعدين غير محسومة.

٣. زاد الحزب الديموقراطي من حصته في عدد حكام الولايات والحكومات المحلية التي كان يسيطر عليها بنسبة عالية جدًا حيث كان هناك ٣٣ حاكمًا للولايات من الحزب الجمهوري مقابل ١٦ من الحزب الديموقراطي وحاكمًا مستقلاً، أما بعد الانتخابات فإن الصورة اختلفت تمامًا لتصبح ٢٦ للجمهوريين، و٢٣ للديمقراطيين. ولحكام الولايات دور كبير في السياسة الداخلية وكذلك الخارجية، فعلى سبيل المثال عندما قرر الرئيس الانسحاب من اتفاقية المناخ قررت العديد من الولايات الالتزام بمتطلبات اتفاقية باريس خلافًا لرأي الحكومة المركزية،

وصل ترامب للرئاسة عبر انتخابات شهدت انقسامًا حادًا لكن عاش الرئيس عامين شهر عسل سياسي لسيطرة الجمهوريين على الكونغرس

كما وأن لحكام الولايات دورًا مهمًا في الانتخابات الرئاسية التي تجري في الولايات في مراحلها التمهيدية والنهائية، كما أن العديد من الرؤساء في أمريكا جاؤوا من حكام الولايات وخصوصًا في العقود الأخيرة مثل جيمي كارتر ورونالد ريغان، وبيل كلينتون وجورج بوش الابن، بالإضافة إلى العديد من المترشحين الذين لم يحالفهم الحظ بالفوز بمنصب الرئيس.

٤. أبرزت النتائج صورة جديدة للناخب الأمريكي مغايرة تمامًا عن تلك التي ظهرت في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦م، ولعل من أهم نقاط الاختلاف عن الدورة السابقة، المساهمة الكبيرة للمصوتين من ضواحي المدن، كذلك الدور المحوري لمساهمة المرأة في الانتخابات من حيث الترشيح والتصويت، إذ صوتت النساء بنسبة فاقت الرجال فقد أشارت التقارير الى أن النساء صوتت للديموقراطيين بنسبة ٥٩٪ مقابل ٤٠ للجمهوريين الذين حازوا بالمقابل على نسبة ٥١٪ من أصوات الرجال مقابل نسبة ٤٧٪ للديموقراطيين، وكان من نتيجة ذلك زيادة كبيرة في عدد النساء في الكونغرس بمجلسيه وصل إلى ١٢٦ عضوة لأول مرة في أمريكا. كما وأبرزت الانتخابات الأثر القوي للأقليات العرقية والدينية خصوصًا الذين هم من أصول إفريقية وإسبانية وكذلك الجالية العربية والإسلامية والتي توجت مساهمتها السياسية بوصول عضوتين إلى مجلس النواب هما رشيدة طليب من ولاية مشيغان وهي من أصول فلسطينية وكذلك إلهان عمر من ولاية مينسوتا وهي من أصول صومالية.

أثر الانتخابات على المنطقة

من المعلوم أن السياسة الخارجية الأمريكية تدار من قبل الرئيس حصريًا ولا علاقة مباشرة للكونغرس بتلك السياسات، وقد أكدت ذلك المحكمة العليا في العديد من القرارات التي اتخذتها حول هذه القضية. لكن الواقع هو أن الكونغرس يلعب دورًا غير مباشر من خلال أدواته الدستورية المتمثلة بمتابعة عمل الحكومة ووضع الميزانية السنوية. كما أن الأهمية الاقتصادية والسياسية للمنطقة تجعلها موضع اهتمام كبير بالنسبة لصناع القرار في واشنطن. إذًا ما هي أهم التغييرات المترتبة على التغيير السياسي في واشنطن بعد الانتخابات؟

١. وضعت الانتخابات النصفية المسؤولين الأمريكيين وفي مقدمتهم الرئيس وقيادة الكونغرس بشقيه، أمام خيارين لا ثالث لهما. الخيار الأول هو العمل ضمن حدود دائرة الاتفاق، فقد أكدت قيادات الحزب الديموقراطي أثناء الحملة الانتخابية وقبلها على أولوية بعض الأمور المهمة للناخب الأمريكي وفي مقدمتها التأمين

الصحي للجميع، ومشاريع البنية التحتية. فهل سيضع القادة السياسيون أيديهم بأيدي بعض في التعاون على تحقيق المصالح الأساسية للمواطن؟ إذا لم يكن ذلك فهناك الخيار الثاني وهو العمل على إسقاط الطرف الآخر، وذلك بقيام مجلس النواب بالتركيز حصريًا على فكرة إقالة الرئيس وإفشاله بأي ثمن، والتي من شأنها أن تؤدي إلى صراع سياسي حاد وشلل في العملية السياسية بانتظار الانتخابات الرئاسية القادمة عام ٢٠٢٠م. بالتالي فإن السياسة الخارجية الأمريكية ومنها الدور الأمريكي في المنطقة سوف تتأثر كثيرًا بشكل العلاقات السياسية في واشنطن على مدى العامين القادمين.

٢. الموقف من إيران: كانت مسألة الحاجة إلى احتواء إيران ووضع حد لدورها السلبي في المنطقة من الأمور التي أجمع عليها الخبراء والمحللون السياسيون قبيل الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦م، بغض النظر عن الإدارة المقبلة، ولعل من الأدلة على ذلك التقرير المهم الذي قدمه معهد أتلانتك بعنوان "مستقبل العراق" وقامت بوضعه لجنة من الخبراء والمتخصصين في شؤون المنطقة برئاسة السفير راين كروكر وكيل وزير الخارجية الأسبق والسفير الأمريكي الأسبق في بغداد، وكنت أحد المستشارين لتلك اللجنة حيث كانت من أهم التوصيات التي خرجت بها هي أهمية الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة وخصوصًا العراق وأن ذلك يجب أن يكون في مقدمة أولويات الإدارة القادمة بغض النظر عن انتمائها. بعد ذلك جاءت إدارة ترامب إلى الحكم واتخذت موقفًا متشددًا من إيران وكان من أولويات عملها إلغاء الاتفاق النووي الذي ابرمته الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن زائدًا ألمانيًا مع الطرف الإيراني، ثم قامت الإدارة بإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران ووضعت العراقيل أمام قدرتها على تصدير النفط، وقد قامت بكل ذلك من دون التشاور مع حلفائها الأوربيين مع أنهم كانوا من الدول التي فاوضت ووقعت على الاتفاق مع الولايات المتحدة. هذه الخطوات والمواقف المتشنجة للإدارة الأمريكية من العديد من القضايا الدولية لا توحي بالثقة وقد تشكل مدخلا لتدخل أقوى من قبل الكونغرس في هذه القضية في محاولة لوضع القيود على الإدارة في تعاملها مع هذا الملف.

٣. مبادرة السلام في الشرق الأوسط: جاءت إدارة الرئيس ترامب بوعود براقة حول تقديم مبادرة جديدة للسلام في الشرق الأوسط تقوم على مبدأ "السلام مقابل السلام" حيث قام الرئيس بتكليف زوج ابنته جاريد كوشنر وهو المقرب من اليمين الإسرائيلي بإدارة الملف، لكن الإدارة لم تقدم أي تفاصيل عن خطتها للسلام في المنطقة، ليس ذلك فحسب بل بادرت الإدارة إلى نقل السفارة الأمريكية إلى القدس معترفة بها عاصمة لإسرائيل من دون الحصول على أي تنازلات من الحكومة الإسرائيلية للطرف الفلسطيني مع عدم تقديم أي تفاصيل عن تصوراتها المستقبلية حول القضية للكونغرس أو الرأي العام، هذا بالإضافة إلى إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن وإيقاف المساهمة الأمريكية في موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونوروا). هذه السياسات لا تحظى بالإجماع الأمريكي لذلك فمن المتوقع أن ينشط الكونغرس وقيادته الديمقراطية في متابعة مواقف الحكومة والدفع بها نحو العمل من خلال المنظومات والجهود الدولية والتخفيف من اندفاعات الإدارة ومغامراتها في المنطقة. كذلك فإن العديد من أعضاء مجلس النواب الجدد لم ينسوا الدور الذي لعبه رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في مساعدة ترامب مقابل هيلاري كلينتون بالإضافة إلى مواقفه السلبية من الرئيس السابق أوباما.

نسبة المشاركة هي الأعلى منذ مائة سنة وكانت النتيجة بمثابة هزيمة مدوية للحزب الجمهوري وترامب

خلاصة القول بأن الانتخابات النصفية الأمريكية والنتائج التي تمخضت عنها قد تؤدي إلى زيادة في حالة الضبابية التي تكتنف المستقبل القريب والمتوسط للمنطق، خصوصًا وأنها مقبلة على استحقاقات في غاية الأهمية ومن أهما الأمن والاستقرار في المنطقة والأزمات التي تهدد وجود العديد من دول المنطقة في مقدمتها سوريا والعراق واليمن وليبيا، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة مع إيران واحتمالات التصعيد في تلك العلاقة وتطوراتها التي قد تتحول من أسلوب الحرب الباردة إلى مستويات أكثر حدة مما هي عليه وما يمكن أن يترتب على ذلك الصراع من تبعات على أمن واستقرار المنطقة، كل هذه القضايا وغيرها كثير بحاجة إلى الرؤية الواضحة والتي يلعب فيها الشريك الأمريكي دورًا حيويًا لا يمكن الاستغناء عنه. كما أن هناك احتمال اشتعال حدة الصراع السياسي في واشنطن بين الإدارة والكونغرس قد تكون من نتائجها انشغال الإدارة على نفسها وإهمال القضايا الأساسية التي تتطلب جهودًا كبيرة وفي مقدمتها قضايا المنطقة التي تزداد حدتها يومًا بعد يوم، والتي من الممكن أن يشكل أي منها فتيلا لحرائق ومآسي إنسانية كبيرة يصعب إيقافها.

* سفير العراق الأسبق في المملكة العربية السعودية (2009-2014) ومقيم في الولايات المتحدة

قراءة في كتاب:

تركيبة المجتمع الدولي
مقدمة لدراسة العلاقات الدولية

صدر عن مركز الخليج للأبحاث كتاب "تركيبة المجتمع الدولي - مقدمة لدراسة العلاقات الدولية" للمؤلف الدكتور جيفري ستيرن، الأستاذ بكلية لندن للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية وجاء الكتاب من القطع المتوسط وبين دفتيه ٥١٤ صفحة تحتوي على ثمانية أجزاء رئيسية، وكل جزء يضم عدة مباحث فرعية.

آراء حول الخليج - جدة

وجاء الجزء الأول تحت عنوان "نظريات متصارعة" واحتوى على عدة مباحث تضمنت (الواقعية، العقلانية، الثورية، النظرية السلوكية إزاء العقلانية، البنيوية)، وجاء الجزء الثاني تحت عنوان "ثورة المجتمع الدولي" وتضمن مباحث (المجتمعات الدولية قبل الحديثة، المجتمعات الدولية الحديثة)، والجزء الثالث بعنوان "الدولة" واحتوى على مباحث (السيادة: قانونيًا وسياسيًا -القومية: الأمة والوهم- صناعة السياسة الخارجية)، والجزء الرابع بعنوان "السلوك بين الدول" وتضمن مباحث (ضوابط وقواعد السلوك الدولي - توازن القوى والتحالفات - الدبلوماسية: قديمها وجديدها - الامبريالية - الحرب)، والجزء الخامس بعنوان "أطراف خارج الدولة" وتضمن مباحث (المنظمات الدولية : عالمية وإقليمية - الحركات والمنظمات العالمية) والجزء السادس بعنوان "الاقتصاد السياسي الدولي" وتضمن مباحث فرعية تحت عناوين (انتظام وفوضى الاقتصاد الدولي - تخلف التنمية: الأسباب والحلول المقترحة)، ثم الجزء السباع بعنوان "المجتمع الدولي" وبه مباحث (المخاطر والفرص في العالم - وصفات السلام - متطلبات السلام) وأخيرًا الجزء الثامن "ملحق" وتضمن (ورقة عمل للقرن الحادي والعشرين - فهرس الكتاب - فهرس الأسماء).

وجاء في الجزء الأخير تحت عنوان مقترحات للقرن العشرين، أنه يخشى على الأمم المتحدة من مصير سابقتها عصبة الأمم من العجز وانعدام الأهمية التي انهارت في النصف الأول من القرن العشرين، وتساءل: هل ستبقى المنظمة الدولية متوسعة زيادة عن اللزوم وتفتقر للتمويل بشكل كاف وتتعرض للمهانة، ثم تطرق إلى إشكالية الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين، واعتبر أن التكتلات الاقتصادية سوف تفتت الاقتصاد العالمي بدلًا من توحيده وسوف تتضرر الدولة غير المنضمة لهذه التكتلات.

وعلى صعيد العلاقات الدولية يرى جيفري ستيرن أن المجتمع الدولي سوف يشهد تحولات نتيجة للصدام بين عناصر الاستمرارية وقوى التغيير، وأن الجدال الديالكتيكي بين الاستمرارية والتغيير قد منح النظام شكله وجوهره.

العرب .. في ميزان الحرير

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

يوجد توجه صيني محموم حاليًا لإعادة طريق الحرير التاريخي، خاصة منذ أن أعلن الرئيس الصيني شي جين بينج في عام ٢٠١٣م، عما أسماه مبادرة (حزام واحد وطريق واحد)، ورصدت بكين مبالغ ضخمة للإنفاق على محطات هذا الطريق سواءً البرية أو البحرية، حيث يشمل طريق الحرير الجديد شبكات طرق وسكك حديدية وأنابيب غاز ونفط وخطوط للطاقة الكهربائية وشبكات للإنترنت وبنى تحتية متنوعة، ويضم ثلاثة مسارات برية ومسارين بحريين تربط الصين بمختلف دول العالم.

وانقسمت الآراء حول فائدة هذا الطريق وتأثيراته على دول العالم، وحول إذا ما كان هذا الطريق شريانًا للتنمية العالمية، أم وسيلة هيمنة صينية على اقتصاد العالم، من خلال تسويق السلع ومعها ثقافة وقيم الصين لمختلف دول العالم. أم يمثل هذا الطريق رأس الحربة في حرب باردة اقتصادية تقودها الصين ضد الغرب، وعليه فهناك من يرى أن الصين تتهيأ للتفرد بالجلوس على قمة الهرم الاقتصادي العالمي قريبًا بعد أن حلت في المرتبة الثانية خلف أمريكا، ويرى آخرون أن عدم معارضة الولايات المتحدة لهذا المشروع يعود لأسباب كثيرة، منها أن واشنطن تغض الطرف عن إحياء طريق الحرير لأنه يجعل إسرائيل جزءًا من الاقتصاد العالمي ويلغي عزلتها ومقاطعتها، بل يجعل إسرائيل تغزو دول العالم بالسلع والثقافة والفكر وهو ما تتمناه أمريكا.

لكن الأهم ماذا يمثل طريق الحرير للدول العربية؟، وهل هو في صالح العرب أم ضدهم؟، وحول ذلك انقسم الباحثون، فمنهم من يرى أهميته في التنمية وتحسين البنى التحتية خاصة أن الصين تغدق عليها بسخاء في دول محطات الطريق، وهناك آراء مغايرة ويعتقد أصحابها أن هذا الطريق لا يحمل الكثير من الخير للدول العربية، بل هناك متشائمون يرون أنه يهدد الاقتصاد العربي، ويتجاوز ذلك إلى تهديد الهوية العربية، ومن ثم أجمع الكثير من الخبراء على ضرورة أن يتفاوض العرب مع الصين لتحسين الفرص وتعظيم المكاسب، حيث من الواضح أن الصين تبحث عن بدائل للنفط الخليجي، وتعتبر أن حليفتها الأهم في المنطقة هي إيران، كما تربطها علاقات تجارية وثيقة مع إسرائيل، وتعتبر المنطقة العربية ودول القارة الإفريقية مجرد سوقٍ لتصريف منتجاتها، وأرضًا خصبة لاستثماراتها الخارجية، وهذا ما ذكره الدكتور ديجانج صن، نائب مدير معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة الدراسات الدولية بشنغهاي حيث قال (إن الصين تنظر إلى الشرق الأوسط باعتباره سوقًا وليس منطقة صراع ومنافسة سياسية). كما أن الصين تواجدت عسكريًا لأول مرة في إفريقيا عبر قاعدة جيبوتي التي يحيطها الغموض من حيث العدد والعتاد، بعد أن استثمرت الصين ١٠٠ مليار دولار في إفريقيا.

المنتجات العربية هي المتضرر الأول من طريق الحرير كونها لا تستطيع منافسة المنتجات الصينية من حيث الجودة و السعر، الأمر الذي قد يهدد بالقضاء على المحاولات العربية في اللحاق بركب الصناعة، لذلك فالأمر يستلزم أن يتعاون العرب لتوظيف المزايا النسبية في التفاوض بشكل جماعي مع الصين لمرور طريق الحرير، على أن يوازي ذلك تكتلاً اقتصاديًا عربيًا على غرار التكتلات القائمة في العديد من مناطق العالم، سواء غرب أو شرق إفريقيا، أو دول أمريكا اللاتينية، أو جنوب شرق آسيا، مع إجادة آلية اللعب بأوراق المزايا النسبية لتعظيم الفوائد التي يمكن أن تجنيها الدول العربية من الزحف الصيني القادم، فاقتصادات العرب الحالية وحجم تجارتها البينية أرقام لا ترقى إلى حجم وطموح دولنا وشعوبنا، ولن تصمد أمام المد الصيني المغرق، فحجم التجارة العربية ضمن التجارة العالمية لا يمثل إلا ٤٪ فقط، حيث بلغ حجم التبادل التجاري العالمي عام ٢٠١٧م، نحو ٣٥,٤ تريليون دولار، وكان نصيب الدول العربية منه ١,٦٤ تريليون دولار، كما أن حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ٢,٦٤ تريليون دولار، بينهم ٥٦,٤٪ لصالح دول مجلس التعاون الخليجي ، ونصيب بقية الدول العربية مجتمعة نحو ٤٣,٦٪، وهذه الأرقام متواضعة جدًا ولا تستطيع الصمود أو التوازن أمام المارد الصيني الذي بلغ حجم تجارته مع دول منطقة الشرق الأوسط أرقامًا قياسية إذ بلغت قيمته مع الدول العربية ١٩١ مليار دولار، ومع إيران ٣٧ مليار دولار، ومع إسرائيل ١٢ مليار دولار، طبقًا لإحصائيات عام ٢٠١٧م.

يتبقى من الضروري أن تخوض الدول العربية غمار التكامل الاقتصادي؛ بمعزل عن الخلافات السياسية حيث أن المخاطر كثيرة ولن تستثني أحدًا، فالمنافسة قوية والتقدم سريع وإعصار العولمة يجتاح العالم ولا يعترف بالحدود، والتنين الصيني تحرك خارج حدوده إلى مختلف الاتجاهات، وخريطة العالم الاقتصادية تتغير بسرعة ولن تنتظرمن يتأخر عن الركب العالمي.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+